

أثر تقييم مدققي الحسابات الخارجيين الكويتيين لمخاطر قبول التعاقد مع

العميل على قرارهم في قبول مهمة التدقيق أو رفضها

**The Effect of Kuwaiti External Auditors Evaluation for  
Client Acceptance Risk on Acceptating or Refusing the  
Audit Process**

إعداد الطالب

خالد مناحي فهد العازمي

الرقم الجامعي 400820159

إشراف

الأستاذ الدكتور عبد الناصر نور

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير المحاسبة

قسم المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

الفصل الثاني 2011

## التفويض

أنا خالد مناحي فهد العازمي أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات  
أو الشركات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها

الاسم: خالد مناحي فهد العازمي

التوقيع: خالد العازمي

التاريخ: 2011 / 5 / 23

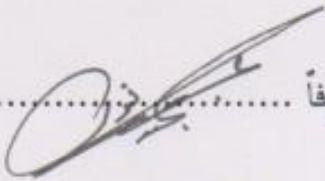
## قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها " تقييم مدققي الحسابات الخارجيين الكويتيين لمخاطر قبول التعاقد مع

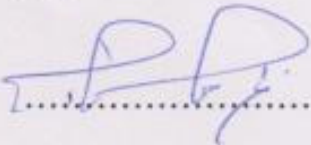
العميل على قرارهم في قبول أو رفض مهمة التدقيق" وأجيزت بتاريخ 23 / 5 / 2011

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

رئيساً ومشرفاً .....  


الأستاذ الدكتور عبدالناصر إبراهيم نور

عضواً .....  


الدكتور ظاهر شاهر القشي

ممتحناً خارجياً .....  


الدكتور توفيق حسن عبدالجليل

(الجامعة الاردنية)  
 ٢٠١١ / ٥ / ٢٣

## شكر وتقدير

الحمد والشكر لله تعالى الذي ألهمني الطموح والصبر والقدرة على إتمام هذا الجهد المتواضع، ويسرنى أن أتقدم بعظيم الشكر والامتنان لأستاذي الجليل الأستاذ الدكتور عبد الناصر نور الذي أشرف على هذا الجهد ولم يبخل علي بتوجيهاته الكريمة ونصائحه القيمة.

أتقدم بعظيم الشكر والتقدير لكافة الأساتذة الكرام أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الشرق الأوسط والإداريين والعاملين فيها على حسن المعاملة وطيبها، كما أتقدم بالامتنان والعرفان للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، كما أشكر كل من ساهم في إنجاز هذا الجهد سواء بالتشجيع أو المساندة.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى الأستاذ الدكتور رئيس الجامعة ونوابه الأفاضل على جهودهم الكبيرة في رعاية طلاب هذا الصرح العلمي الكبير.

## الإهداء

أقدم حصيلة هذا الجهد العلمي المتواضع:

وطني العزيز الكويت

إلى

رجل المواقف العظيمة والشامخة والكرم

والدي الحبيب

إلى التي منحت حياتي الثقة والأمل بمستقبل مشرق

والدتي الحبيبة

إلى باعثة العزم والتصميم والمثابرة وناظرة الحلم يتحقق

زوجتي الحبيبة الغالية

إلى الذين قرأت في عيونهم كلمات جددت آمالي في الحياة

أبنائي وبناتي

إلى عنوان الوفاء في يوم الوفاء أهديهم محبتي وإخلاصي ووفائي

أشقائي وشقيقتي

إلى الأصدقاء أينما كانوا وإلى كل من قدم لي العون والمساعدة في إنجاز هذه الرسالة

## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	عنوان الرسالة
ب	تفويض الجامعة
ح	إجازة الرسالة
د	الشكر والتقدير
هـ	الإهداء
و	فهرس المحتويات
ط	قائمة الجداول
ط	قائمة الأشكال
ي	الملخص باللغة العربية
ك	الملخص باللغة الإنجليزية
<b>الفصل الأول: الإطار العام للدراسة</b>	
2	1-1 مقدمة
5	2-1 مشكلة الدراسة
6	3-1 أهداف الدراسة
7	4-1 أهمية الدراسة
9	5-1 فرضيات الدراسة
10	6-1 نموذج الدراسة
11	7-1 حدود الدراسة
11	8-1 التعريفات الإجرائية
<b>الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة</b>	
15	مقدمة
18	1-2 تمهيد
20	2-2 أنشطة التدقيق في الكويت
22	3-2 قواعد سلوك وآداب مهنة التدقيق

24	4-2 مفهوم مخاطر الأعمال في التدقيق وماهيتها
28	5-2 العناصر الرئيسية لمخاطر الأعمال في التدقيق
34	6-2 الأضرار التي تلحق بالسمعة المهنية للمدقق
36	7-2 طبيعة العلاقة بين مخاطر التدقيق ومخاطر الأعمال للمدقق
39	8-2 طبيعة مخاطر الأعمال للتدقيق في ضوء إدارة المخاطر
45	9-2 تأثير مخاطر الأعمال على برامج التدقيق
49	10-2 استراتيجيات قياس مخاطر الأعمال وضبطها
62	11-2 الدراسات باللغة العربية
68	12-2 الدراسات باللغة الإنجليزية
75	13-2 ما يميز الدراسة الحالية
<b>الفصل الثالث: منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)</b>	
77	1-3 منهج البحث
77	2-3 مجتمع الدراسة والعينة
78	3-3 البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة
82	4-3 أدوات الدراسة
83	5-3 متغيرات الدراسة
84	6-3 المعالجة الإحصائية
85	7-3 إجراءات الدراسة
85	1-7-3 نوع الدراسة
86	2-7-3 أساليب جمع البيانات والمعلومات
<b>الفصل الرابع: نتائج الدراسة الميدانية</b>	
88	مقدمة
89	2-4 نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة
96	3-4 نتائج اختبار فرضيات الدراسة

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	
104	1-5 النتائج والاستنتاجات
106	2-5 التوصيات
المراجع والملاحق	
109	المراجع باللغة العربية
112	المراجع باللغة الإنجليزية
119	ملحق رقم ( 1 ) استبانة الدراسة
124	الملحق رقم (2) نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات كما تم الحصول عليها من الحاسوب



## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الجدول
27	العوامل التي تؤثر في مخاطر الأعمال ومستوياتها	الجدول (1-2)
79	توزيع العينة حسب سنوات الخبرة في مجال التدقيق	الجدول (3-1)
80	توزيع العينة حسب التخصص	الجدول (3-2)
81	توزيع العينة حسب عدد المدققين العاملين بمكتب التدقيق	الجدول (3-3)
82	قيمة معامل الثبات للاتساق الداخلي لكل متغير	الجدول (3-4)
84	مقياس ليكرت الخماسي	الجدول (3-5)
89	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمخاطر التكليف والتعاقد المتعلقة بالعملاء	الجدول (4-1)
91	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمخاطر التكليف والتعاقد المتعلقة بأنشطة التدقيق	الجدول (4-2)
93	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمخاطر التكليف والتعاقد المتعلقة بمكتب التدقيق	الجدول (4-3)
95	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمخاطر التكليف والتعاقد المتعلقة بإدارة العميل	الجدول (4-4)
97	نتائج اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression) لتأثير مخاطر التكليف والتعاقد المتعلقة بالعملاء على قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق	الجدول (4-5)
98	نتائج اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression) لتأثير مخاطر التكليف والتعاقد المتعلقة بأنشطة التدقيق على قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق	الجدول (4-6)
100	نتائج اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression) لتأثير مخاطر التكليف والتعاقد المتعلقة بمكتب التدقيق على قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق	الجدول (4-7)
101	نتائج اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression) لتأثير مخاطر التكليف والتعاقد المتعلقة بإدارة العميل على قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق	الجدول (4-8)

## قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الشكل
10	نموذج الدراسة	الشكل (1-1)

## الملخص باللغة العربية

### تقييم مدققي الحسابات الخارجيين الكويتيين لمخاطر قبول التعاقد مع العميل

#### على قرارهم في قبول مهمة التدقيق أو رفضها

إعداد

خالد مناحي فهد العازمي

إشراف

الأستاذ الدكتور عبد الناصر نور

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تقييم مدققي الحسابات الخارجيين الكويتيين لمخاطر قبول التعاقد مع العميل على قرارهم في قبول أو رفض مهمة التدقيق، وذلك من وجهة نظر مدققي الحسابات والعاملين في مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت المرخصة والمسموح لها بمزاولة المهنة. ولتحقيق هذا الهدف فإن الباحث تعامل مع نوعين من البيانات هما البيانات الثانوية والبيانات الأولية، تم استخدام استبانة خطية تم توزيعها على عينة وشملت (206) مدققين يعملون في المكاتب المشمولة بالدراسة. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير لمخاطر التكاليف والتعاقد المتعلقة بالعملاء وبأنشطة التدقيق وبمكتب التدقيق وبإدارة العميل على قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في دولة الكويت. وعلى ضوء النتائج قدمت الدراسة عددا من التوصيات أهمها: قيام مدققي الحسابات الخارجيين في دولة الكويت بتقييم مخاطر التكاليف والتعاقد المتعلقة بالعملاء وبأنشطة التدقيق وبمكتب التدقيق وبإدارة العميل. والتأكيد على أهمية التزام مدققي الحسابات الخارجيين بنطاق إجراءات التدقيق والتعاقد المبكر كون ذلك يقلل من مخاطر التعاقد مع العملاء. كذلك التطوير المستمر للتأهيل العلمي والمهني للعاملين بمكاتب التدقيق لمواكبة التطور المستمر في المعايير المحاسبية والتدقيق.

## **Abstract**

### **The Effect of Kuwaiti External Auditors Evaluation for Client Acceptance Risk on Acceptating or Refusing the Audit Process**

**Prepared By**

**Khalid Al- Azimi**

**Supervised By**

**Prof. Abdul Naser Ibrahim Noor**

The present study aims at exploring the Kuwaiti external auditors' risk evaluation of getting contracted with clients on their decisions of acceptance or refusal of the audit mission. That was seen according to the points of view of auditors in licensed audit offices in Kuwait.

To achieve this goal, the researcher dealt with two types; the basic and the secondary, which were collected through a questionnaire distributed among the sample and which consisted of 206 auditors working in the covered-by-the-present study offices.

The study came up with the results According to the point of view of auditors working in licensed audit offices, contract related with audit activities, contract related with offices of audit and contract related with client management on the decision of the acceptance or refusal of the mission of auditing.

In the light of the above mentioned findings, the study came up with the following recommendations: That external accounts auditors in Kuwait evaluate the risks of assignment and contract regarding clients, audit activities, audit offices, and client management. Stressing on the importance of the adherence of the external accounts auditors to the range of the audit procedures and early contract as this reduces the risk of getting contracted with clients. The continuous development for the vocational and academic qualification for those working at audit offices so as to cope with the continuous advancement in the accounting and auditing criteria.

## الفصل الأول

### الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

2-1 مشكلة الدراسة

3-1 أهداف الدراسة

4-1 أهمية الدراسة

5-1 فرضيات الدراسة

6-1 نموذج الدراسة

7-1 حدود الدراسة

8-1 التعريفات الإجرائية

## الفصل الأول

### الإطار العام للدراسة

#### 1-1 المقدمة

تشكل مهنة المحاسبة أحد المهن التي تضطلع بدور اقتصادي واجتماعي مهم على مستوى الأفراد والمؤسسات والقطاعات، من حيث توجيه قرارات تخصيص الموارد والقرارات الاقتصادية، ولها تأثير كبير في مجتمع الأعمال. والمحاسبة كمهنة أساسها القياس والإفصاح تهدف إلى توصيل النتائج إلى المهتمين بالقياس، ولأن المحاسب مسؤول عن أداء عمليتي القياس والتوصيل، كان لا بد من امتلاكه بعض السمات والمهارات التي تكفل له جودة الأداء المهني، وتسمح له من خلال تطويرها التميز في هذا الأداء، حتى يتحقق نجاحه في إخلاء مسؤوليته بالكيف الملائم للبيئات التي يعمل بها. وهذا ما دعا المنظمات المهنية، إلى إصدار التوصيات بأهمية العناية ببرامج التعلم والتعليم المحاسبي، لإعداد وتأهيل محاسبين ذوي معرفة ومهارات بصورة علمية. ومن خلال المنظمات المهنية، مثل الاتحاد الدولي للمحاسبين ( International Federation for Professional Accountants :IFAC).

ويؤدي مدقق الحسابات دورا مهما في بيئة الأعمال في المنظمات المعاصرة، إذ تعتمد أطراف متعددة على ما يقدمه من خدمات في اتخاذ القرارات المتعلقة بهذه المنظمات وعملها. ولذلك فإن قضية التدقيق تمثل محورا للعديد من الدراسات والأنظمة والتشريعات، التي صدرت عن المنظمات المهنية، بهدف العمل على تقليل مخاطر الأعمال في مجال التدقيق.

ومن ناحية أخرى نظرا لصعوبة ملاحظة هذه المخاطر في التدقيق، فقد اعتمدت الدراسات التي تناولت هذا الموضوع على العديد من العوامل التي تعتبر محددة لهذه المخاطر، أو بدائل عنها كالعوامل المرتبطة بسمعة العميل وإدارته ونوع الأنشطة الممارسة، أو العوامل المتعلقة بمكتب التدقيق (عوض، 2004، ص2).

والمعروف أن كل مرحلة من مراحل بيئة الأعمال تتميز بسمات رئيسية، كذلك فإن بيئة الأعمال المعاصرة، تتميز بحدوث العديد من الأزمات التي تعرضت لها منظمات ولها أهميتها على المستوى الدولي، وآثار قوية على مستوى أسواق رأس المال، وأبرزها انهيار شركة Enron، التي تبعتها طرح العديد من التساؤلات حول دور مهنة المحاسبة والتدقيق في تلك الأزمات. وكان من نتائج ارتفاع مخاطر الأعمال للمدقق، من خلال ارتفاع المخاطر المحتملة للأعمال، وتعقد طبيعة الأعمال التي تخضع للتدقيق، وتنوع الخدمات التي يقدمها مدقق الحسابات. يضاف إلى ذلك، تعاظم المنافسة بين مدققي الحسابات في ظل العولمة وتطبيق اتفاقية الجات (Krishnan, 2004).

وقد فرضت متغيرات بيئة الأعمال المعاصرة والأزمات التي حدثت فجوة في مصداقية المعلومات المحاسبية، الأمر الذي دفع المنظمات المهنية إلى تشكيل لجان وإصدار تقارير لتحديد أسبابها وعوامل تقليل آثارها. وقد تضمن التقرير الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC حول إعادة الثقة بالتقرير المالي ومصداقية المعلومات المحاسبية، توصيات بضرورة بناء فعالية المراجعة والتدقيق (IFAC, 2003).

ونتيجة لتعاظم الاهتمام بمخاطر الأعمال ومدقق الحسابات، من قبل بعض الدراسات الأجنبية التي عملت على دراسة العلاقة بين هذه المخاطر ومخاطر التدقيق ومخاطر الأعمال للعميل، بهدف الوصول إلى تقييم شامل لمخاطر ممارسة التدقيق، بما يمكن المدققين من اتخاذ قرارات سليمة، عند قبولهم لعملاء جدد أو الاستمرارية مع عملاء حاليين مثل الدراسة التي قام بها (Johnstone 2000). أو يمكن من تقييم عملية التدقيق ككل وعائدها بالنسبة للمدقق مثل دراسة (Huss, et..al (2000). وكل ذلك يساهم في الحد من احتمالات التعرض لمخاطر الأعمال ومدقق الحسابات من خلال تجنب الارتباط مع عملاء قد يكون من نتيجته مقاضاة المدققين أو تعرضهم لعقوبات جزائية والإضرار بسمعته.

وقد أضحت التدقيق مجالاً خصباً لأبحاث ودراسات العديد من المهتمين والدارسين، وذلك لأهميته في الكشف عن مواطن الخلل والضعف في العمليات المحاسبية، وكذلك الأشخاص القائمين على تنفيذ هذه العمليات، مما يساعد في تصحيح المسارات والانحرافات أثناء تنفيذ الخطط الموضوعة بكفاءة.

تأتي هذه الدراسة بهدف التعرف على أثر تقييم مدققي الحسابات الخارجيين الكويتيين لمخاطر قبول التعاقد مع العميل على قرارهم في قبول أو رفض مهمة التدقيق، ومن أجل التعرف على هذا التقييم، فقد قام الباحث باختيار المدققين العاملين في مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت، كوحدة تحليل ومعاينة لعلاقتهم المباشرة بموضوع الدراسة، لذلك فإن أهمية هذه الدراسة تنبع من كونها تساهم في إيجاد قاعدة معلومات وبيانات حول هذا الموضوع.

## 1-2 مشكلة الدراسة

هناك العديد من الجوانب المرتبطة بمخاطر الأعمال، تجعلها تؤثر على كثير من محددات قبول أو رفض العملاء لمدقق الحسابات، الأمر الذي يتطلب إعطاؤها اهتماما خاصا، بشكل يمكن من تحديدها وضبطها، بما يمكن من الارتقاء بمستوى جودة الخدمات التي يقدمها مدقق الحسابات. فالمدققون مطالبون بالعمل على استكشاف الجوانب المتعددة لمخاطر أعمالهم، بشكل يمكنهم من اتخاذ قرارات سليمة في ارتباطاتهم مع العملاء، وضبط وقياس هذه المخاطر، الأمر الذي يترتب عليه، الارتقاء بجودة خدماتهم والتزامهم بالمعايير المهنية وتجنب مخاطر مقاضاتهم، أو تعرضهم لعقوبات جزائية، أو أية أضرار قد تصيب سمعتهم.

وفي ضوء المشكلة البحثية فإن الغرض من هذه الدراسة هو معرفة أثر تقييم مدققي الحسابات الخارجيين الكويتيين لمخاطر قبول التعاقد مع العميل على قرارهم في قبول أو رفض مهمة التدقيق، لأن التقييم الذي يسبق الموافقة على التعامل أو الاستمرار مع العملاء يُعد مطلباً أساسياً بالنسبة لمكاتب التدقيق من أجل تقليل المخاطر التي قد تتعرض لها هذه المكاتب أثناء عملها.

وتكمن مشكلة الدراسة في محاولة الباحث الإجابة على التساؤلات التالية:

**السؤال الأول:** هل هناك تأثير للمخاطر المتعلقة بالعملاء على قرار قبول أو رفض مهمة

التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في دولة الكويت؟



**السؤال الثاني:** هل هناك تأثير للمخاطر المتعلقة بأنشطة التدقيق على قرار قبول أو رفض

مهمة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في دولة الكويت؟

**السؤال الثالث:** هل هناك تأثير للمخاطر المتعلقة بمكتب التدقيق على قرار قبول أو رفض

مهمة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في دولة الكويت؟

**السؤال الرابع:** هل هناك تأثير للمخاطر المتعلقة بإدارة العميل على قرار قبول أو رفض مهمة

التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في دولة الكويت؟

### **1-3 أهداف الدراسة**

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- التعرف على تقييم مدققي الحسابات الخارجيين الكويتيين لمخاطر قبول التعاقد مع العميل

على قرارهم في قبول أو رفض مهمة التدقيق.

2- تحاول هذه الدراسة التعرف على العوامل المستخدمة في تقييم مخاطر التعاقد للعملاء من

قبل المدقق الخارجي.

3- التعرف على آراء المدققين وذلك لتحديد الجوانب الإيجابية المساعدة على قرار قبول أو

رفض مهمة التدقيق، كذلك الوقوف على السلبيات التي تحد من كفاءة اتخاذ مثل هذه

القرارات.

4- التعرف على مدى التطابق بين تقييم مدققي الحسابات في دولة الكويت لمخاطر التكليف

والتعاقد مع الإطار النظري فيما يتعلق بقرار القبول أو الرفض لمهمة التدقيق.

- 5- بيان مدى إدراك مكاتب التدقيق لأهمية تقييم موقف العميل عند بدء التعامل معه، وما هي الطرق المستخدمة لفهم مخاطر التعاقد والتكليف من قبل المدقق الخارجي.
- 6- التعرف على أهم الأساليب والطرق التي تساعد على زيادة الالتزام بتقييم مخاطر التعاقد من وجهة نظر المدقق الخارجي.
- 7- التعرف على التحديات والعوائق التي تحد من قيام المدققين الخارجيين العاملين في دولة الكويت من تقييم مخاطر التعاقد وقرارهم بقبول أو رفض مهمة التدقيق.

#### 1-4 أهمية الدراسة

ينظر إلى أهمية هذه الدراسة من جانبين هما أكاديمي ومهني، فمن الناحية الأكاديمية، فإن هناك دراسات أكاديمية تعمل على استكشاف أثر عناصر مخاطر الأعمال على الكثير من جوانب ممارسة المهنة، بهدف الوصول إلى تقييم شامل لعلاقة هذه المخاطر مع جودة الأداء المهني ذات الأبعاد والتأثير المتعدد. أما من الناحية المهنية فإن لدراسة العلاقة بين مخاطر الأعمال وقرار القبول، أهمية كبيرة لدى الهيئات المهنية والتنظيمية، فهذه الهيئات هي تضع القوانين التي تحدد القبول أو الرفض التي قد تفرض على المدققين. كما أنها تضع العديد من المعايير للاسترشاد بها في وضع برامج للرقابة على جودة الأداء المهني، وكل ذلك بهدف رفع هذه الجودة والمحافظة عليها، مما ينعكس إيجابيا على ممارسة مهنة المراجعة. ولذلك فإن استكشاف طبيعة مخاطر أعمال المراجع في ضوء متغيرات بيئة الأعمال، يعتبر مهما لهذه الهيئات في وضع قوانين تتوافق مع هذه المتغيرات.

وتأتي أهمية هذه الدراسة لما لهذا الموضوع من أثر في تطوير جودة الأداء المهني، وكذلك لندرة الدراسات العربية التي تناولت هذا الموضوع على حد علم البحث، ونظرا لأنها تقوم على أساس قياس مخاطر أعمال المدقق على جودة الأداء المهني، وفي التأكيد على أهمية التوسع في تطبيق هذا المفهوم في البيئة الكويتية، والاستفادة منها في تطوير الممارسة المحاسبية وتطوير مهنة التدقيق.

لذلك فإن هذه الدراسة تكتسب أهميتها من خلال النظر إلى الأمور التالية:

- 1- أنها توفر جانبا من قاعدة معلومات وبيانات حول تقييم مدقي الحسابات الخارجيين العاملين لمخاطر التكليف والتعاقد على قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق، مما يسهم في إثراء المكتبة العربية بشكل عام والمكتبة الكويتية بشكل خاص في هذا الموضوع.
- 2- تناولت هذه الدراسة القطاع الخاص وهي بذلك تأتي كمساهمة في التعريف بأهمية هذا القطاع ودوره ممثلا في مكاتب التدقيق، فيما يتعلق بتقييم مخاطر التكليف والتعاقد والقرارات المتعلقة بقبول مهمة التدقيق أو رفضها.
- 3- إمكانية الوصول إلى نتائج ذات دلالة إحصائية حول اثر مخاطر التكليف والتعاقد على قرار مدقي الحسابات الخارجيين بقبول مهمة التدقيق أو رفضها.
- 4- أنها تدعم الدراسات والبحوث النظرية والتطبيقية في مجال تقييم مدقي الحسابات لمخاطر التكليف والتعاقد وتأثيره على قرار قبول مهمة التدقيق أو رفضها، ولرفد هذه الجهات بالملاحظات والتقييم المناسب وتلافي النقص في بيئة التدقيق الكويتية.
- 5- أنها تساعد في توضيح مخاطر التعاقد بهدف التقليل من النتائج السلبية التي قد تؤثر على السمعة المهنية لمكتب التدقيق التي قد تتسبب في خسائر مادية أيضا.

6- أنها تساعد أصحاب القرار في مكاتب التدقيق في التعرف على مخاطر التكليف والتعاقد والاستناد عليها في اتخاذ قرار قبول مهمة التدقيق أو رفضها.

7- أنها من الدراسات القليلة التي تطرقت للجانب المتعلق بالأساليب والإجراءات التي يتبناها مكتب التدقيق أو المدقق قبل الموافقة على قبول مهمة التدقيق أو الاستمرار بمهمة التدقيق التي تتطلبها معايير التدقيق الدولية ما تزال قليلة.

## 1-5 فرضيات الدراسة

اعتمد الباحث الفرضيات العدمية التالية:

HO1 لا يوجد تأثير للمخاطر المتعلقة بالعملاء على قرار قبول مهمة التدقيق أو رفضها من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في دولة الكويت.

HO2 لا يوجد تأثير للمخاطر المتعلقة بأنشطة التدقيق على قرار قبول مهمة التدقيق أو رفضها من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في دولة الكويت.

HO3 لا يوجد تأثير للمخاطر المتعلقة بمكتب التدقيق على قرار قبول مهمة التدقيق أو رفضها من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في دولة الكويت.

HO4 لا يوجد تأثير للمخاطر المتعلقة بإدارة العميل على قرار قبول مهمة التدقيق أو رفضها من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في دولة الكويت.

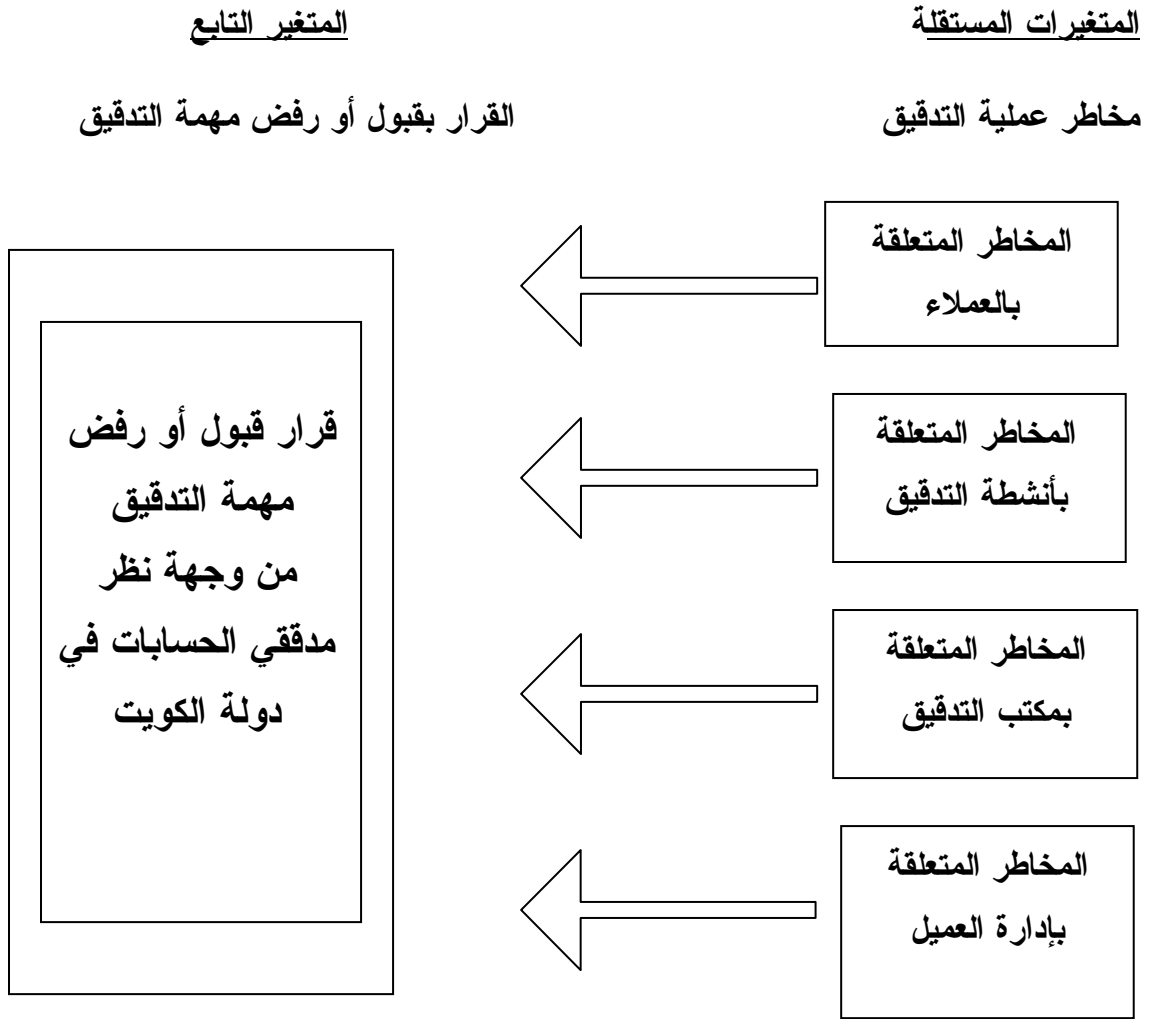
## 6-1 أنموذج الدراسة

ولتحقيق غرض الدراسة والوصول إلى أهدافها المحددة في تحديد أثر المتغير المستقل

في المتغير التابع، فقد تم تطوير نموذج خاص بهذه الدراسة، والشكل التالي يوضح النموذج.

### الشكل رقم (1-1)

#### نموذج الدراسة



## 1-7 حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

1- اقتصرت هذه الدراسة على آراء مدققي الحسابات والعاملين في مكاتب التدقيق

العاملة في دولة الكويت المرخصة والمسموح لها بمزاولة المهنة، وبذلك تتحدد حدود الدراسة المكانية في هذه المكاتب.

2- أما الحدود الزمانية لهذه الدراسة فإنها كانت خلال الفترة الواقعة ما بين تشرين الثاني 2010 وحتى أيار 2011.

## 1-8 التعريفات الإجرائية

لأغراض هذه الدراسة فقد قام الباحث بتحديد المعاني المفاهيمية لجميع المتغيرات

المستقلة والتابعة والمستخدممة فيها وكما يلي:

**المدقق:** هو المحاسب المصرح له أو المنشأة المحاسبية التي تؤدي التدقيق في الوحدات

التجارية أو الوحدات غير التجارية وفقاً لشروط قانونية، تراعي قواعد السلوك المهني

للمحاسبين القانونيين الصادر من الاتحاد الدولي للمحاسبين وهذه المبادئ والقواعد هي (الأمانة

والاستقلالية والموضوعية والكفاءة والعناية المهنية والسرية والسلوك المهني والمعايير التقنية)

(Arens ,et..al .2005.p:15).

**مخاطر الأعمال:** وتشير إلى احتمال تعرض العمل المهني للمدقق لخسائر أو أضرار مادية،

فضلاً عن تعرضه لفقدان سمعته المهنية، نتيجة لمواجهته مخاطر التعاقد لقبول العملاء

(عوض، 2004، ص17).

**التدقيق:** هو عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن، بشكل موضوعي، التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة، وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة، الأمر الذي يساهم في حماية أصول المنظمة ويؤكد سلامة بياناتها ويحقق أهدافها بفاعلية ويستخدم مواردها بكفاءة، وهذه العملية المنظمة تؤدي عن طريق مدقق مؤهل وحيادي للتحقق من صحة معلومات ومزاعم قابله للتحقق منها، عن طريق جمع وتقييم أدلة إثبات التدقيق (إقرارات، مصادقات، ملاحظات، استفسارات، فحص ) مع التقرير عن نتائج تلك العملية، للأطراف المستخدمة لتلك المعلومات لاستخدامها في اتخاذ قراراتها (Arens, 2003.p:4).

**مخاطر التكليف والتعاقد:** وتشير إلى المخاطر التي تتعلق بقبول أو رفض التعامل مع العميل، والتي ينجم عنها تعرض العمل المهني للمدقق لاحتمال التعرض للخسائر أو إلحاق أضرار مادية بعمله وفقدان سمعته المهنية وهي تشمل مخاطر متعلقة بالعميل وبعملية التدقيق وبمكتب التدقيق وبإدارة العميل (عوض، 2004، ص18).

**المخاطر المتعلقة بالعميل:** وهي المخاطر التي تتعلق بنشاط العميل بربحية واستمرارية العميل، لذلك فإن العوامل تشمل سيولة العميل والمشاكل المتعلقة بها، بالإضافة إلى المنافسة في الصناعة، وتقاس من خلال نزاهة الإدارة وقوة المركز المالي للعميل وحجم الشركة وتعقيد أعمال العميل والرقابة الداخلية (Johnstone,2001, p:46).

**المخاطر المتعلقة بعملية التدقيق:** هي المخاطر المتعلقة بقيام المدقق بإبداء رأي غير مناسب عندما تكون البيانات المالية خاطئة بشكل جوهري، كمخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة، وتقاس من خلال العلاقة الشخصية وملاءمة توقيت التعاقد وتوقيت إعداد القوائم المالية وأتباع التدقيق ونطاق التدقيق وإجراءاته (AICPA, 2003).

**المخاطر المتعلقة بمكتب التدقيق:** وهي التأهيل العلمي والمهني للعاملين بمكتب التدقيق، وتقاس من خلال التأهيل العلمي والمهني لمكتب التدقيق والتخصص وحجم المكتب والخدمات الإضافية ( لطي، 2005، ص 210).

**المخاطر المتعلقة بإدارة العميل:** وهي المخاطر التي تتعلق بإدارة الأنشطة والأعمال الخاصة بالعميل، وتقاس من خلال الإدارة وقوة المركز المالي للعميل وحجم الشركة وتعقيد أعمال العميل والرقابة الداخلية، ومخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة، وتقاس من خلال العلاقة الشخصية وملاءمة توقيت التعاقد وتوقيت إعداد القوائم المالية وأتعب التدقيق ونطاق وإجراءات التدقيق (Johnstone,2001, p:46).

**قرار قبول العميل:** هو إمكانية تقييم مخاطر التعاقد لقبول العملاء من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في دولة الكويت (طلبه، 2001، ص 13).



## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة

1-2 تمهيد

2-2 أنشطة التدقيق في الكويت

3-2 قواعد سلوك وآداب مهنة التدقيق

4-2 مفهوم مخاطر الأعمال في التدقيق وماهيتها

5-2 العناصر الرئيسية لمخاطر الأعمال في التدقيق

6-2 الأضرار التي تلحق بالسمعة المهنية للمدقق

7-2 طبيعة العلاقة بين مخاطر التدقيق ومخاطر الأعمال للمدقق

8-2 طبيعة مخاطر الأعمال للمراجعة في ضوء إدارة المخاطر

9-2 تأثير مخاطر الأعمال على برامج التدقيق

10-2 استراتيجيات قياس مخاطر الأعمال وضبطها

11-2 الدراسات باللغة العربية

12-2 الدراسات باللغة الإنجليزية

## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة

#### مقدمة

يهدف هذا الفصل إلى التعريف بالمفاهيم المتعلقة بمهنة التدقيق والصفات الواجب توفرها بالمدقق وواجباته ومسؤولياته وخصائصه الذاتية ومعايير اختيار المدقق، كما سيتم الحديث عن مفهوم مخاطر التعاقد ومكوناته ورقابة الجودة لأعمال التدقيق وارتباطها بتقييم العملاء، إضافة إلى التعرف على مراحل تطور معايير الرقابة على الجودة في الأداء المهني، وذلك للوصول إلى إطار مفاهيمي نظري متكامل يُعد أساساً للدراسة الميدانية، وسيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين بحيث تناول الأول الإطار النظري للدراسة، ويتناول المبحث الثاني مراجعة لأهم الأدبيات التي غطتها الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة الحالية.

يشهد العالم ثوره علمية ونهضة تكنولوجية حضارية واسعة تتسم بالإيقاع السريع، تسببت بإحداث العديد من التغيرات المحلية والإقليمية والعالمية، التي أسهمت في تحديد ملامح وسمات حقل إدارة الأعمال وأنشطة منظمات الأعمال. وقد فرضت هذه التغيرات على الشركات العمل على نحو تبني الأساليب والتقنيات الإدارية الحديثة، لتستطيع مواجهة ومواكبة هذه التغيرات، للحفاظ على بقاءها ونموها. كما زاد التنافس الكبير بين الشركات إلى زيادة الضغوط على المدقق الخارجي للتأثير على رأيه حول عدالة البيانات المالية، وبالتالي زيادة المخاطر التي تتعرض لها مكاتب التدقيق جراء القيام بأعمالها.

ونتيجة لارتفاع عدد القضايا المرفوعة في المحاكم ضد مكاتب التدقيق وشركاته، فإن أعبائها زادت إلى الحد الذي زاد من المصاريف المالية لهذه الشركات، بسبب الإنفاق على دعاوى القانونية، التي تجاوزت أحيانا 12 في المائة من إجمالي إيرادات هذه الشركات، الأمر الذي دفع بعدد كبير من هذه الشركات إلى إعلان إفلاسها، وذلك مثل ما حصل مع شركة (Laventhol & Horworth) التي كانت تعد من أكبر سبع شركات تدقيق في الولايات المتحدة الأمريكية (Johnston, 2000, p:5).

لذلك فقد اتسعت فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية والمدقق الخارجي، هذه الفجوة التي تعبر عن الاختلاف بين ما يعتبره مستخدمو القوائم المالية من واجبات المدقق الخارجي ومسؤولياته، وما يعتبره المدقق الخارجي فعليا من مسؤولياته، كذلك أدى اتساع فجوة التوقعات لتقييم مخاطر التدقيق بالنسبة لمكاتب التدقيق إلى مزيد من التخوف لدى هذه المكاتب من مخاطر المقاضاة الناجمة عن تلاعب إدارة العميل بالقوائم المالية لتضليل المدقق، الأمر الذي دفعهم إلى التوسع بأعمال التدقيق فانعكس ذلك على انخفاض أرباح هذه المكاتب، لذلك تلجأ مكاتب التدقيق إلى تقييم المخاطر المتعلقة بالعملاء للتقليل من أثر تلك المخاطر عليها، التي بالإمكان تحديدها قبل الموافقة على القيام بعملية التدقيق، سواء كان ذلك بالنسبة للتعامل مع العملاء الجدد أم الحاليين (Houston, 1999, p:70).

لقد فرضت شدة المنافسة والتطور التكنولوجي السريع في عالم الأعمال تحديات كبيرة وتغيرات معقدة، مما يتطلب من المنظمات التركيز على أهمية الإدراك السليم لهذه التحديات، والتقدير الصحيح والواقعي لفرص التعامل معها، فمسألة بقاء مكتب التدقيق ونموه أصبحت

صعبة وحرجة، وتستدعي تضافر الجهود وتكاملها وتتاسقها على مختلف المستويات، (العدلوني، 2002، ص6)، حيث أصبح الوصول إلى العملاء المستهدفين وتقديم الخدمات إليهم محفوفًا بزيادة درجة المخاطر التي قد تواجهها هذه المكاتب عند اختيار عملائها، كما يمكن اعتبار قرار قبول العميل خطوة أولى لاحتواء الأخطار المرتبطة بأعمال العميل، والقيام بعملية التدقيق نفسها، والأعمال الخاصة بمكتب التدقيق (عبابنة، 2003).

وقد بينت معايير الأداء المهني للتدقيق الصادرة في الولايات المتحدة الأمريكية، أن على وظيفة التدقيق تقوم على مراجعة العمليات والبرامج للتأكد من مدى ملاءمة النتائج مع الأهداف الموضوعية، لتحديد ما إذا نفذت هذه العمليات والبرامج وتم إنجازها حسب ما هو مخطط لها. كما بينت هذه المعايير بأن النظام الأساسي لأنشطة التدقيق، يجب أن يكون على شكل وثيقة رسمية مكتوبة تحدد هدف التدقيق وصلاحياته ومسؤولياته، وكذلك يجب أن يبين هذا التدقيق وضع أنشطة الممارسة داخل الشركة، وإجازة الوصول إلى السجلات والموظفين والممتلكات وتحديد نطاق الأنشطة المتعلقة بعملية التدقيق.

لذلك فإن عملية تقييم مخاطر التعاقد لقبول العملاء أو رفضهم أصبحت أساسية وضرورية في جميع المراحل التي تمر بها عملية التدقيق، بدا من مرحلة تقييم العملاء واختيارهم وتخطيط عملية التعاقد، إلى أن يقوم المدقق بإصدار التقرير النهائي المتعلق بالقوائم المالية والمتضمن نتائج التقييم (Colbert and Luehlfing, 2006, p: 54).

## المبحث الأول

### الإطار النظري

#### 1-2 تمهيد

إن أهمية نظام التدقيق تتمثل في أنها أداة تمكن القائمين على أعمال الشركة من التأكد من حسن تنفيذ السياسات المالية الموضوعة، وبالتالي تحقيق الأهداف المتعلقة بمصادقية القوائم المالية وعدالتها ودقة التقارير المالية المقدمة إليها، لحماية أصول الشركة من التلاعب وسوء الاستخدام، إذ يتطلب من الإدارة تقييم هذا النظام لمعرفة نقاط الضعف والعمل على تصحيحها وعلاجها. كما أن تعزيز قيم النزاهة ونظم الشفافية والمساءلة في الشركات، يرتبط بشكل وثيق بوجود بنية مؤسسية سليمة وأجهزة تدقيق قوية وفاعلة تتمتع بمهنية عالية. كذلك يرتبط بوضع آليات وأدوات رقابة ومحاسبة مهمتها الإشراف والفحص والمراجعة والتدقيق (ديوان المحاسبة الكويتي، دليل التدقيق العام، 2005).

تعد أعمال التدقيق بمثابة أجهزة إنذار للتعرف على الأخطاء والانحرافات في أداء الشركات، إذ تسعى أعمال التدقيق لاكتشاف الأخطاء، وكلمة تدقيق تعني جمع وتقييم الأدلة والقرائن التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة، وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة، أما موضوعها فهو تبيان نواحي الضعف أو الخطأ (حماد، 2004، ص16). الأمر الذي يساهم في حماية

أصول الشركة ويؤكد سلامة معلوماتها وبياناتها ويحقق أهدافها بفاعلية ويستخدم مواردها بكفاءة وفاعلية (Arens, 2005, p:4).

لقد أدى التقدم الكبير في المعايير الدولية التي تنظم مهنة التدقيق إلى إعطاء دفعا إضافيا نحو زيادة واجبات المدقق الخارجي، الذي يجب أن يكون مؤهلاً وحيادياً للتحقق من صحة معلومات ومزاعم قابله للتحقق منها، عن طريق جمع وتقييم أدلة إثبات التدقيق (إقرارات، مصادقات، ملاحظات، استفسارات، فحص) مع التقرير عن نتائج تلك العملية، للأطراف المستخدمة لتلك المعلومات لاستخدامها في اتخاذ قراراتها (Arens, 2005, p:4).

وعملية التدقيق لم تعد مقتصرة على الدور التقليدي من إبداء الرأي الفني المحايد حول البيانات والقوائم المالية الختامية، التي تعطي صورة عادلة عن المركز المالي ونتيجة أعمال الشركة، بل اتسع نطاق مسؤولية مدقق الحسابات تجاه الطرف الثالث وأصبح مطلقاً، وذلك استناداً على ما يعرف بمعيار المستفيد العادي دون التحديد، إذ إنه وبموجب هذا المعيار الجديد لم يعد نطاق مسؤولية المدقق تجاه الطرف الثالث محصوراً بفئة محددة، بل أصبح بالإمكان مساءلة المدقق عن الإهمال تجاه جميع الفئات الأخرى ممن يتوقع اعتمادهم على البيانات المالية المدققة في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية (مطر، 2001).

ويشير (طلبة، 2002، ص57) إلى أن بيئة التدقيق في العصر الحديث تتسم بالمنافسة الحادة، وانعكست تلك المنافسة على مهنة التدقيق وتركت آثاراً على طرفي العملية التدقيقية سواء المدقق مقدم الخدمة أو العميل طالب خدمة التدقيق، إذ أن مقدمي خدمة التدقيق مطالبين

بالاستجابة لمعطيات السوق وضغوطه، وعلى الجانب الآخر فإن العميل يفضل أن يحصل على خدمة التدقيق بأعلى جودة وأقل الأسعار.

## 2-2 أنشطة التدقيق في الكويت

في عام 1981 صدر في دولة الكويت قانون رقم 5 لسنة 1981، ليحل محل القانون السابق رقم 6 لسنة 1962، والخاص بمزاولة مهنة مراقبي الحسابات، وقد تضمن القانون الجديد رقم 5 لسنة 1981 التنظيم الشامل لمهنة التدقيق والمراجعة، إذ بين التأهيل العلمي والخبرة العلمية اللازمة لكل شخص يصرح له بمزاولة المهنة، كما تناول القانون حقوق وواجبات مراقب الحسابات والقواعد الخاصة بحياد مراقب الحسابات، كما شمل تفاصيل عن العقوبات في حالة التقصير المهني أو مخالفة أحكام هذا القانون، كذلك بين هذا القانون قواعد القيد والتسجيل في سجلات مراقبي الحسابات في وزارة التجارة الكويتية، والتي تعتبر مكملتها لما ورد بقانون الشركات الذي نص على أن قيد غير الكويتيين يكون بصفة مؤقتة قدرها ثلاث سنوات من تاريخ صدور القانون، ويجوز لوزير التجارة تجديد المدة لمرة واحدة فقط ولا تزيد عن سنتين (دليل مراقبي الحسابات ومكاتب تدقيق الحسابات بدولة الكويت، الصادر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لعام 2010/2009).

وفي عام 1981 شكلت لجنة فنية دائمة لوضع القواعد المحاسبية وكانت مهمتها إصدار قواعد آداب المهنة، وتحديد الحد الأدنى للإفصاح، ومراجعة المبادئ المحاسبية المطبقة، كذلك القيام بالبحوث اللازمة لتطوير المهنة. كما شكلت عام 1982 لجنة استشارية للمبادئ المحاسبية، وقد أوصت اللجنتان ببعض السياسات المحاسبية والتي يتم تطبيقها حتى

الآن وهي الالتزام بالمعايير الدولية التي يصدرها الاتحاد الدولي للمحاسبين، وفي عام 1983 شكلت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لجنة لإعداد ميثاق لشرف مزاولي المهنة وقد صدر بهذا الميثاق قرار من وزير التجارة ( دليل مراقبي الحسابات ومكاتب تدقيق الحسابات بدولة الكويت، الصادر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لعام 2010/2009).

وبناءً على هذه التوصيات يطبق في دولة الكويت معايير دولية لتدقيق الحسابات ومن بينها المعيار الدولي رقم (400) والذي يتضمن بنوداً لتقدير المخاطر والرقابة الداخلية، حيث أشار أن على المدقق أن يتفهم بشكل دقيق النظام المحاسبي المطبق وأن يكون لديه إلمام كافي بالرقابة الداخلية ومكونات التدقيق ومخاطرها التي تشمل كل من مخاطر الملازمة، ومخاطر الاكتشاف ومخاطر المراقبة، وبالتالي تحديد العناصر الهامة في تقييم العملاء.

كذلك يطبق المعيار (220) والخاص برقابة الجودة على أعمال التدقيق، ويبين هذا المعيار أهداف وسياسات رقابة الجودة في مكاتب التدقيق، كما يشمل بنوداً تتعلق بقبول العملاء والمحافظة عليهم، وبينت هذه المواد أنه يتوجب على مكتب التدقيق القيام بعمليات تقييم للعملاء المحتملين، كذلك مراجعة علاقتها مع العملاء الحاليين بصفة مستمرة، كما يتوجب على المكتب عند اتخاذ قرار قبول العميل أو إبقاء العلاقة معه، أن يأخذ بعين الاعتبار مدى الاستقلالية والقابلية لخدمة العميل بشكل مناسب، وكذلك الأخذ بالاعتبار الأمانة والمصدقية والثقة التي تتمتع بها إدارة العميل (Fenwick & Jacobs, 1991, p:37).



## 2-3 قواعد سلوك وآداب مهنة التدقيق

وهي تمثل مجموعة من المبادئ والقواعد التي تمثل القيم الأخلاقية، وتكون بمثابة مقاييس مثالية للسلوك المهني التي يتعين على المدقق التحلي بها عند ممارسة أعماله، وعند تعامله مع زملاء المهنة والعملاء وغيرهم، وفيما يلي بعض الصفات الجوهرية والمؤهلات الفنية التي يجب أن يتحلى بها المدقق: (Fawzy, 2003, p: 5-6)

**1- الثقة:** ويقصد بها ضرورة شعور المستفيدين من خدمات المدقق بوجود إطار عام للسلوك والأخلاق المهنية، وهي تشمل مجموعة من المبادئ والمعايير التي توفر الضمان والأمان والسلامة في البيانات، وذلك في إطار سلوكيات وأخلاقيات المهنة. وهذه المعايير هي التي توفر إرشادا أكثر تحديدا عن كيفية الوفاء بتلك المبادئ والمعايير (Rezaee,2009, p:134).

**2- الأمانة والاستقامة:** وهي أن يتصف المدقق بالعدل وأن يتحلى عند قيامه بعمله المهني بالنزاهة والعفة والصدق والموضوعية وأن يتجرد من المصالح الشخصية وألا يخضع حكمه لآراء الآخرين وألا يقوم عن علم بالإفصاح عن المعلومات على غير حقيقتها (Fawzy, 2003, p: 5-6).

**3- الموضوعية والاستقلالية:** وتعني أن يكون المدقق محايدا وبعيدا عن أي تأثيرات جانبية، ويتمتع باستقلال فكري في جميع ما يتعلق بخدماته المهنية، وألا يكون له أي مصالح متعارضة، وأن يتجنب أي علاقات قد تبدو أنها تفقده موضوعيته واستقلاله عند تقديم خدماته المهنية (Williamson , 1999,p: 18).

4- **المصداقية:** ويقصد بها الثقة في المعلومات التي يقدمها المدقق إلى المجتمع الذي هو في حاجة ماسة إلى صحة المعلومات، التي تعكس جودة أدائه المهني الدقيق وقدرته على إنجاز عمله بشكل دقيق وبالوقت المناسب، كما تضمن المصداقية مدى الوفاء بالوعود ومراعاة ظروف العملاء، ومدى المعرفة التي يتمتع بها المدققون بأصول العمل المحاسبي ومدى الاحتفاظ بالسجلات والقيود في مكتب التدقيق (عوض، 2004، ص24).

5- **النزاهة والشفافية:** وتعني أن يتصف المحاسب بالعدل وأن يتحلى عند قيامه بعمله المهني بالنزاهة والعفة والصدق والموضوعية والأمانة والاستقامة في أدائه لواجباته وخدماته المهنية، وأن يتجرد من المصالح الشخصية، وألا يخضع حكمه لآراء الآخرين، وألا يقوم عن علم بالإفصاح عن المعلومات على غير حقيقتها. كما ينبغي على المحاسب ألا يضع نفسه في مواقف تؤثر على حياده أو تجعله يقع تحت تأثير الغير مما يهدد موضوعية حكمه المهني(عوض، 2004، ص24).

6- **السرية:** وتعني التزام المدققون باحترام سرية المعلومات التي يحصلون عليها عن أعمال العميل، أو رب العمل أثناء قيامهم بعملهم المهني، وعدم إفشاء المعلومات التي توصل إليها من خلال عمله المهني، أو استخدامها لمنفعته الخاصة أو لمنفعة طرف ثالث، إلا بموافقة محددة من أصحاب العلاقة.

7- **الكفاءة المهنية:** وتعتبر الكفاءة عن قدرة المدقق في استثمار قدراته المختلفة بأفضل صورة واستخدامها الاستخدام الأمثل. والتزامه بمعايير المهنة الفنية والأخلاقية، وأن يسعى على

الدوام لتحسين كفاءة وجودة خدماته، وأن يؤدي مسؤوليته المهنية على أكمل وجه. والسعي إلى الامتياز في أداء مسؤولياته المهنية بكفاءة وإخلاص، مع الاهتمام بمصالح العملاء أفضل اهتمام وبما يتفق مع مسئولية المهنة تجاه المجتمع بصفة عامة. وتنقسم الكفاءة المهنية للمدقق إلى مرحلتين مستقلتين هما اكتساب الكفاءة المهنية والمحافظة على الكفاءة المهنية.

## 2-4 مفهوم وماهية مخاطر الأعمال في التدقيق

في ضوء المتغيرات في بيئة الأعمال المعاصرة، وتزايد حالات التقاضي التي ترفع ضد المدققين، وخاصة بعد انهيار Enron، اهتمت مكاتب التدقيق، بأثار انعكاس هذه التغيرات على ممارساتها المهنية، وضرورة إعطائها أهمية أكبر، من خلال العمل على إدخال مخاطر الأعمال في تقييم مخاطر ممارسة مهنة التدقيق، بما يمكن من الوصول إلى تقييم شامل للمخاطر، واتخاذ قرارات سليمة عند تقرير الارتباط مع عملاء جدد، أو الاستمرارية مع عملاء قدامى.

لقد تغيرت البيئة التي تمارس فيها مهنة التدقيق بشكل كبير خلال الفترة الأخيرة، فقد حدث تزايد في تعدد وتعقد أنشطة الشركات وطبيعة الأنشطة في بيئة الأعمال المعاصرة، مما استوجب التركيز على عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بقبول عملاء جدد، أو الاستمرارية مع العملاء الحاليين. كما أن تزايد حالات التقاضي التي ترفع ضد مراجعي الحسابات، وتزايد المنافسة بينهم، أضفت العديد من السمات، على طبيعة ممارسة المهنة في إطار بيئة الأعمال المعاصرة (Basioudis, 2002, p:3).

وقد أثار انهيار شركة Enron وما تبع ذلك من مساءلة لمهنة المحاسبة والتدقيق، العديد من التحديات أمام هذه المهنة، إذ دفعت بمكاتب التدقيق إلى الأخذ في الاعتبار العديد من العوامل والمتغيرات، عند اتخاذ قرارات حول قبول العملاء والاستمرارية معهم، وذلك حتى لا يتعرضون للنقاضي، أو الجزاءات وبالتالي إضرار في سمعتهم المهنية والأدبية. كما أدت هذه التغيرات إلى قيام مكاتب التدقيق بزيادة الاهتمام والتركيز على بشكل أكبر على مخاطر الأعمال Business Risks بالنسبة لهم (Krishnan, 2004).

يشير ( Bushong and Weatherhold, 2001 ) إلى أن مخاطر الأعمال تمثل الخسائر أو الأضرار التي يتحملها مكتب التدقيق أو المدققون العاملون في المكتب نتيجة لعوامل تتعلق بالقيام بعملية التدقيق أو الارتباط Engagement مع العميل، فالمدقق قد يتعرض لهذه لمخاطر الأعمال، ليس نتيجة للقيام بعملية تدقيق فاشلة أو لعدم التزامه بالمعايير المهنية والأخلاقية، ولا لعدم سلامة التقرير الذي يعده، إنما تعود إلى أسباب تتعلق بالعلاقة التي تربطه مع العميل.

عرف ( Arens & Loebbecke, 2004, P:44 ) مخاطر الأعمال بأنها "تلك المخاطر التي سيعاني منها المراجع أو مكتب لمراجعة نتيجة للعلاقة مع العميل، حتى ولو كان تقرير المراجعة صحيحاً". كما عرفها ( Beattie, et al, 2002, P: 7 ) بأنها "تلك المخاطر التي ستجعل المنشأة التي تمت مراجعتها تفشل في تحقيق أهدافها".

وبناءً على ما تقدم فإن مخاطر الأعمال تعود إلى عدم سلامة الارتباط مع العميل، إذ ناقش كل من ( Houston, et al, 1999, P:281 ) مخاطر الأعمال بالنسبة للمدقق على أن عملية التدقيق سوف تتعرض لخسارة تنتج من عملية الارتباط Engagement، مع هذا العميل، إذ إن عملية التدقيق هذه لن تكون مربحة بالنسبة لمكتب التدقيق أو المدقق، أو أنها ستجلب لهما التناضي في المستقبل.

ويرى ( Colbert, et al, 1996, P:54 ) أن المدققين يأخذون في اعتبارهم عدداً من

العوامل المؤثرة على تقييم مخاطر الأعمال، منها:

1- عدد الدعاوى القانونية بالنسبة للعميل.

2- التغييرات المستمرة بمدققي العميل خلال الفترات السابقة.

3- العروض الأولية Initial Public Offering للدين أو لحقوق الملكية.

4- القوائم المالية التي سيتم استخدامها في العلاقة مع امتلاك أو الاستغناء عن

الأعمال أو جزء منها.

وناقش ( Brumfield, et al.2003, P: 65 ) طبيعة العوامل المحددة لمخاطر

الأعمال، واختلاف مستوياتها وفقاً لاختلاف ظروف عمل الشركات وطبيعتها، واختلافها سواء

كان على مستوى الاقتصاد الكلي، أم على مستوى الشركة وإدارتها، وبين ذلك من خلال

تحديد العوامل التي تؤثر في مخاطر الأعمال، ومستوى هذه المخاطر، كما في الجدول رقم

(1-2):

الجدول (2- 1)

العوامل التي تؤثر في مخاطر الأعمال ومستوياتها

مستوى مخاطر الأعمال		العوامل المؤثرة في مخاطر الأعمال
أكثر ارتفاعاً	أكثر انخفاضاً	
كساد وركود	سليم ومزدهر	حالة الاقتصاد الذي تعمل فيه الشركة (ظروف البيئة المحيطة بالشركة)
عالي	منخفض	مستوى الحركة التجارية في المجتمع الذي تعمل فيه الشركة
حديثاً نسبياً وغير مستقرة تتأثر بالظروف الخارجية	راسخة ومستقرة ولا تتأثر بظروف خارجية	الصناعة التي تعمل فيها الشركة (العوامل المتعلقة بظروف الشركة)
مجتمع صغير	مدينة ضخمة	موقع الشركة
عامّة (مفتوحة)	خاصة (مغلقة)	ملكية الشركة
متواضعة	طيبة	شهرة إدارة الشركة في مجال الأعمال
منخفضة	عالية	خبرة إدارة الشركة وملاكها الرئيسيين
مغامرة	متحفظة	فلسفة الإدارة الخاصة بالشركة فيما يتعلق بالأمور والمسائل التشغيلية والمحاسبية
مرتفع	منخفض	معدل دوران الإدارة العليا ومجلس الإدارة
ضوابط وإجراءات إدارية ضعيفة، إدارة غير مدركة للجوانب الرقابية، ارتفاع احتمالات حدوث تجاوزات من جانب الإدارة	ضوابط وإجراءات إدارية قوية، إدارة مدركة للجوانب الرقابية، انخفاض احتمالات حدوث تجاوزات من جانب الإدارة.	بيئة الرقابة الخاصة بالشركة
ضعيف	قوي	الموقف المالي للشركة وأداؤها التشغيلي
مهمة أو خطيرة	غير ذات أهمية	الدعاوى القضائية المرفوعة ضد الشركة أو المحتملة
التقارير السابقة مقيدة أو عكسية ولا يوجد تاريخ سابق عن عملية التدقيق، عدم اتفاق بين المدقق والشركة، وجود تعديلات غير محدودة.	تقارير التدقيق السابقة نظيفة، وجود اتفاق بين المدقق والشركة، التعديلات محدودة.	التاريخ السابق لتدقيق الشركة
غير واضحة	واضحة	فهم وإدراك العملاء لمسئوليات المدققين
هامّة	غير ذات أهمية	تقارب المصالح والمشاكل التنظيمية أو مشاكل استقلال المدقق

المصدر:

Brumfield, C., et al. (2003), "Business Risk and the Audit Process", Journal of Accountancy, (April), PP 60-68.

ويرى الباحث أن مخاطر الأعمال تشير إلى احتمال تعرض العمل المهني للمدقق لخسائر أو أضرار مادية، كذلك تعرضه لفقدان سمعته المهنية والأخلاقية، نتيجة لمواجهته لدعاوى قضائية من قبل الغير أو من قبل عملاء المكتب، أو لتوقيع بعض العقوبات أو الجزاءات التأديبية عليه من قبل مكتب التدقيق الذي يتبع له، أو من قبل أحد الأجهزة التنظيمية بالدولة. كما يرى الباحث أن على المدقق أن يبدأ من أقصى مستوى مخاطر تدقيق مسموح بها طبقاً لمعايير التدقيق المتعارف عليها، ثم يقوم بناءً على حكمة المهني بجعل هذا المستوى من مخاطر التدقيق إلى اقل مستوى، يعتقد عنده أنه قد تم حصر وتقييد مخاطر الأعمال المرافقة لعملية التدقيق المتعاقد عليها بشكل ملائم، إذ أن هذه المخاطر يمكن أن تحتوي على العناصر الآتية:

1- المنازعات القضائية.

2- الجزاءات التأديبية التي توقعها الجهات المهنية ومكاتب التدقيق.

3- الأضرار التي تلحق بالسمعة والشهرة المهنية والناجمة عن المنازعات القضائية

والجزاءات التأديبية.

## 2-5 العناصر الرئيسية لمخاطر الأعمال في التدقيق

يظهر تأثير مخاطر الأعمال بالأضرار التي تلحق بالسمعة المهنية والأدبية للمدقق، كذلك تظهر في عنصرين مهمين، هما: مخاطر تعرض المدقق للمقاضاة، واحتمال تعرضه للعقوبات الجزائية، سواء كانت مفروضة من قبل هيئات خاصة أو من قبل هيئات عامة.

## أولاً: مخاطر التقاضي Litigation:

تعتبر مخاطر مقاضاة المدققين من العوامل الهامة التي تؤثر على مهنة التدقيق من ناحية، وعلى المعلومات المحاسبية ومهنة التدقيق بشكل عام من ناحية أخرى، حيث لقيت اهتماماً على المستويات المهنية والتنظيمية والأكاديمية، في إطار الأزمات العديدة التي تعرضت لها بيئة الأعمال، وما رافق ذلك من مسائلات متعددة لدور مهنة المحاسبة والتدقيق نتيجة لتلك المخاطر (Krishnan, 2004).

ولا شك أن تزايد حالات مقاضاة المدققين في السنوات الأخيرة وما رافق ذلك، من العديد من الأزمات التي حدثت للشركات وغيرها من الحالات، قد وضعت مهنة المحاسبة والتدقيق، موضع اهتمام وتساؤل على جميع الاتجاهات الحكومية التنظيمية والمهنية والعامّة.

ويرى (Messier, 2000, P: 16) أن أحد أسباب الدعاوى القانونية ضد المدققين، هو النظر إلى المدققين بأن لديهم جيوب عميقة Deep Pockets، وأن الأطراف المتضررة تأمل في استرداد كل أو بعض خسائرها منهم، وقد أشار أحد البيانات الصادر عن أعضاء في مكاتب التدقيق الكبار في بداية التسعينيات من القرن العشرين الماضي، إلى أن التقاضي يؤثر على مهنة المحاسبة والتدقيق، بسبب التكاليف الباهظة المرتبطة بعملية التقاضي، والتي شكلت نسبة 9% من العائدات التي حققتها أكبر ست مكاتب تدقيق في الولايات المتحدة.

وكما هو معروف فإن مهنة المحاسبة والتدقيق تعمل على حل المشاكل المتعلقة بعملية التقاضي، وذلك من خلال القيام بإصلاحات في القوانين والأنظمة التي تحدد كيفية



القيام بهذه العمليات، ولذلك فقد حدد ( Lys and Watts, 1994, P: 66 ) وجود ثلاثة

خصائص رئيسية للدعاوى القضائية ضد مدققي الحسابات هي:

1- وجود الدعوى الذي يعتمد على ثلاثة عوامل رئيسية هي:

أ- احتمال بأن تكون الإدارة قد أصدرت قوائم مالية مضللة أو غير صحيحة.

ب- احتمال بأن يكون المدقق قد فشل في اكتشاف بأن القوائم المالية مضللة أو غير

صحيحة، أو بأنه قد اكتشف ذلك، ولكن فشل في التقرير عنه.

ج- وجود خسارة تعرض لها المدعي.

2- كشف المدعي للقضية.

3- وجود منافع من عملية المقاضاة.

أظهرت نتائج الأبحاث والدراسات تأثير مخاطر التقاضي على جودة عملية التدقيق من ناحية، وجودة المعلومات والتقرير المالي من ناحية أخرى، فالعديد من الدراسات اختبرت العلاقة بين جودة الأداء المهني للمدقق، وجودة التقرير المالي، وخاصة الأرباح المحاسبية، ويتم التركيز على الربط بين أحد بدائل الجودة كحجم مكتب التدقيق مثلا، وعناصر الأرباح المحاسبية، وخاصة منها التسويات Accruals المطلوبة، وفقا لأساس الاستحقاق الذي يمثل حجر الزاوية في المحاسبة المالية (Ruddock, et al. 2002).

ويعد الدليل الذي تقدمه هذه الدراسات ضروريا في إطار إدارة الأرباح Earnings

Management وحوكمة الشركات Corporate Governance، ودور المدقق في إضفاء

المزيد من الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية التي تقدمها الإدارة، ويمكن تحديد

المحددات الرئيسية للعلاقة بين مخاطر التقاضي وجودة التقرير المالي وخاصة الأرباح المحاسبية فيما يلي:

- 1- يظهر تأثير جودة الأداء المهني من خلال تحفظ Conservative رقم الأرباح المحاسبية، فقد أظهرت نتائج العديد من الدراسات بأن مخاطر مقاضاة المدققين تؤثر أو ترتبط بشكل سلبي بمقياس أعمق لإدارة الأرباح، ألا وهو التسويات غير العادية Abnormal Accruals. فقد أظهرت دراسة ( Heninger, 2000 ) بأن احتمال مقاضاة المدققين يزيد من قيام الشركات بالتقرير عن أرباح أكثر، وذلك من خلال زيادة الدخل المقرر عنه، عبر التسويات غير العادية Abnormal Accruals.
- 2- يعتبر دور مدقق الحسابات في تعزيز تحفظ الأرباح المحاسبية، الذي اعتبر ممثلاً لجودة التقرير عن هذه الأرباح، أحد الاستراتيجيات التي اتبعتها المدققين في فترة ما بعد أزمة شركة Enron، وذلك بهدف التخفيف أو للتقليل من مخاطر التقاضي، وإعادة بناء سمعتهم (Krishnan, 2004).
- 3- تؤثر مخاطر واحتمالات تعرض المدققين للمقاضاة على الظروف التي تتطلب إعادة إعداد القوائم المالية، فقد أظهرت العديد من الدراسات بأن ظروف إعادة إعداد القوائم المالية ترتبط بالدعاوى القانونية المرفوعة ضد المدققين ( Palmrose and Scholar, 2000 ).
- 4- تخلق بيئة التقاضي دوافع لدى مدققي الحسابات للتركيز بشكل أكبر على اكتشاف الأخطاء غير المقصودة التي تؤدي إلى المبالغة في تقييم أو التقرير عن الأداء المالي، والتي لا تتسق مع تقرير التدقيق المعياري، ومع معايير التدقيق المهنية، وأهداف لجنة بورصة الأوراق المالية SEC (Barron, et al. 2001).

## ثانياً: مخاطر العقوبات Sanctions:

وهي الجزاءات المفروضة من قبل هيئات تنظيمية خاصة أو عامة، كما هو الحال في لجنة بورصة الأوراق المالية SEC، أو الهيئات المهنية، وهذه الجزاءات تسبب أضراراً للمدقق، سواء كان ذلك من خلال تحمله لتكاليف إضافية نتيجة القيام بتدقيق نظير إضافية، أو من خلال حظر على المدقق قبول أي عملاء من تلك التي تخضع لقوانين بورصة الأوراق المالية مثلاً، خلال فترة محددة ( Brumfield, et al, 2003, p:61).

تعددت القوانين والقواعد التي تحدد حقوق وواجبات المدقق، والعقوبات أو الجزاءات التي قد يتعرض لها، فهو قد يتعرض لعقوبات ليس لها علاقة بممارسة المهنة، كما أنه قد يتعرض لجزاءات من المنظمات المهنية نتيجة لممارسات غير أخلاقية، محددة من قبل القواعد المهنية الأخلاقية والأدبية، وتشمل الجزاءات التي تفرض من قبل المنظمات المهنية، كجزاءات أو عقوبات انضباطية أو تأديبية، ما يلي: ( IFAC, 1998 )

- 1- التأنيب Reprimand.
- 2- الغرامة Fine.
- 3- دفع تكاليف معينة.
- 4- سحب حقوق الممارسة.
- 5- التوقيف عن الممارسة مؤقتاً Suspension.
- 6- الطرد من العضوية Expulsion.
- 7- جزاءات أخرى، تتضمن إعادة الأتعاب إلى العميل، تدريب وتعليم إضافي، أعمال يجب إتمامها من قبل عضو آخر.

إلا أن الجزاءات باعتبارها العنصر الثاني من مخاطر الأعمال، تنصب هنا على تلك الجزاءات والعقوبات التي يتعرض لها مدقق الحسابات لأسباب تتعلق بممارساته المهنية الناتجة عن ارتباطه مع العميل، كما في حالات مطالبته برد الأتعاب التي تقاضاها منه، أو التكاليف الإضافية التي يتحملها نتيجة للمقاضاة، ولعل التركيز يكون في معظم الأحيان على الجزاءات التي تفرضها لجنة بورصة الأوراق المالية في الولايات المتحدة SEC، نتيجة لدورها الرئيس في الإشراف على ممارسة المهنة، ومن خلال قواعد الممارسة التي تحددها، وهذه الجزاءات تؤثر على الأتعاب التي قد يحصل عليها المدققين، كما تؤثر على سلوكهم، وعلى سمعتهم المهنية، وتؤدي إلى انخفاض الأتعاب التي يحصلون عليها، أو على تغيير سلوكهم ( Wilson and Grimlund, 2000, p:43 ).

وكما هو متعارف عليه بعد حدوث الأزمات في بيئة الأعمال، فإنه يتم إعادة إصلاح أو تغيير القواعد التي تحدد ممارسة المهنة، كذلك يجري العمل على فرض قيود أكثر صعوبة على المخالفات التي قد ترتكب وتكون بعكس القواعد المحددة، وتتركز معظم الادعاءات بعد الأزمات، على أن المدققين قد أهملوا في ممارستهم للمهنة، ولم يلتزموا بالقواعد المحددة. إلا أن ( Benston, et al. 2003, p: 42 ) اعتبروا بأن المشكلة ليست في وضع القواعد، وإنما في التقيد والالتزام بها، أو في فشل ضمان التقيد والالتزام بها، وهذا الفشل قد يرجع في جزء منه إلى المنظمين والهيئات المهنية، التي يفترض أنهم يمثلون الخط الأول في الدفاع عن الممارسات المحاسبية.

## 2-6 الأضرار التي تلحق بالسمعة المهنية للمدقق

تعدّ الأضرار التي تلحق بسمعة المدقق، نتيجة للتقاضي أو للعقوبات الجزائية التي تتم بحقه، أو نتيجة لكلاهما معاً، كذلك سمعة المدقق أحد محددات جودة أدائه المهني، ويتم النظر إلى سمعة مدقق الحسابات على أنها بمثابة رأس مال، تقوم مكاتب التدقيق ذات العلامات التجارية المعروفة بالمحافظة عليه والاستثمار فيه، فهذه المكاتب تميز نفسها عن بقية مكاتب التدقيق، من خلال الاستثمار أكثر في سمعتها، كما أن ينظر إليها بأنها تقدم أداء مهني ذا جودة أعلى من خلال الالتزام والاستقلالية (Khurana and Raman, 2004, p:473).

وناقش (Moizer, 2007. p:62) سمعة مدقق الحسابات أو مكتب التدقيق كبديل أو محدد رئيسي لجودة الأداء المهني، إذ إن أكبر أربع مكاتب تدقيق على مستوى العالم، تقدم أداء مهنيّاً ذا جودة عالية، وتعزز من الضمان المقدم حول القوائم المالية مقارنة ببقية مكاتب التدقيق، فالفكرة الرئيسية للربط بين سمعة مكتب التدقيق وجودة الأداء المهني والتقاضي، وجودة التقرير المالي أحياناً، هو أن جودة التدقيق غالباً لا تكون ملحوظة بشكل مباشر من قبل المستخدمين الخارجيين للقوائم المالية، فالخدمة المقدمة من قبل المكتب أو من قبل أية عملية تدقيق هو ضمان بأن القوائم المالية لا تتضمن نوعين من التحريفات الأساسية هما: (الأخطاء المقصودة والأخطاء غير المقصودة)، وإذا كان التدقيق عند مستوى مرتفع من الجودة، فإنها ستضمن بأن فرص وجود هذه الأخطاء المقصودة وغير المقصودة ستكون في حدها الأدنى في القوائم المالية التي تم تدقيقها، ولما كان من الصعوبة على المدقق التحقق من كل عملية أو صفقة، فمن الصعب التأكد بأنه لا يوجد أية أخطاء أو تحريفات في مجموعة القوائم المالية

التي تم تدقيقها، والصعوبة التي تواجه المستخدمين هي أنه لتقييم جودة التدقيق يجب عليهم أن يكون لديهم ثلاثة أنواع من الحكم:

- 1- فيما إذا كانت مقدار وطبيعة أعمال التدقيق ملائمة للشركة موضوع التدقيق.
- 2- كيفية قيام فريق التدقيق بأعمال التدقيق بشكل ملائم.
- 3- وضع أو حالة استقلالية المدقق، وكيف سيقدر عن الأخطاء أو التحريفات التي لم يتم تسويتها والتي وجدها.

ويرى (Khurana and Raman, 2004, p: 474) أن مستخدمي المعلومات المحاسبية وخاصة الأطراف الخارجية، يعتمدون لفهم جودة الأداء المهني للمدقق على أساس السمعة المهنية لهذا المكتب في السوق، كما أن الأرباح التي تعلن عنها الشركات التي تم تدقيق قوائمها المالية من قبل مكاتب التدقيق الأربعة الكبار، يعتبرها سوق المال أكثر جودة من الشركات الأخرى التي تتعامل مع مكاتب مراجعة أخرى، وأحد تفسيرات هذا هو أن المدققين أو مكاتب التدقيق الكبار هي الأقرب احتمالاً لإصدار تقارير تدقيق مؤهلة مقارنة ببقية مكاتب التدقيق، بوجود نفس الظروف، فكثير ما يتم الربط بين مصداقية القوائم المالية، وسمعة مكتب المراجعة وأسمه أو علامته التجارية (Francis and Wong, 2004).

ويتم الربط بين سمعة مكتب المراجعة وجودة أدائه المهني، اعتماداً على النظريات الاقتصادية، التي تربط بين مستوى جودة الخدمات المقدمة، والأرباح التي يمكن أن يحصل عليها مدققو الحسابات مقابل هذه الجودة العالية، فالمستخدمون في النهاية، سيعترفون بهذه الجودة العالية ويكونون مستعدين لدفع أرباح أكبر من أجل الحصول على تلك الجودة، وفي

إطار هذه النماذج الاقتصادية، تعدّ الأتعاب التي تحصل عليها مكاتب التدقيق، أو التي يمكن أن تكسبها، محددة من خلال السمعة التي تحققها مع عملائها، والعنصر المهم في النماذج الاقتصادية للسمعة، هو أنه كلما ارتفعت جودة الخدمات المقدمة، فإنها تخلق سمعة أفضل بالنسبة لمكتب المراجعة ( Moizer, 2007, p:62).

## 2-7 طبيعة العلاقة بين مخاطر التدقيق ومخاطر الأعمال للمدقق

تختلف مخاطر الأعمال عن مخاطر التدقيق، فإذا كانت مخاطر الأعمال هي احتمال أن المدقق سيعاني من خسارة أو ضرر في سمعته المهنية، فإن مصطلح مخاطر التدقيق Audit Risk يعد مفهوماً واسعاً جداً، وقد عرف "الخطر الذي قد يقدمه المدقق كرأي تدقيق غير ملائم عن القوائم المالية" (Dunn and Stewart, 1999, P:36).

وتمثل مخاطر المراجعة احتمال أن المدقق سيصدر رأياً غير مؤهل Unqualified Opinion على قوائم مالية محرفة بشكل مادي، والمدقق قد يقاضى عما إذا كان التدقيق والقوائم المالية تلتزم بالمعايير المهنية (مخاطر التدقيق)، إلا أن هذا المفهوم يرتبط بشكل مباشر بالمعيار الثالث من معايير العمل الميداني، الذي يتطلب من المدقق تجميع دليل كافٍ لتأييد الرأي الذي يقدمه، وهو ينتج من مفهوم الكفاية للحد الأدنى أو المستوى الأدنى من عملية التدقيق، أو تجميعه كدليل، يكون مطلوب لكل عملية تدقيق تتم بالتوافق مع معايير التدقيق المقبولة قبولاً عاماً، وعلى الرغم من وضوح هذا، إلا أن مفهوم المستوى الأدنى المقبول من التدقيق يعد بشكل رئيسي غير محدد (Brumfield, et al. 2003, P:60).

أن عمليات التدقيق يجب أن تحتوي على قدر معين من مستوى التأكيد المطلوب طبقاً لمعايير التدقيق المتعارف عليها، كذلك فإن كل رأي يصدر عن المدقق لا بد أن يتضمن على الأقل هذا المستوى من التأكيد، إذ يرتبط هذا المستوى مباشرة بتقييم المستوى المقبول لمخاطر التدقيق، كما أن دقة إجراءات التدقيق المنفذة تعتبر دالة مباشرة في هذا التقييم، على أن إبداء المدقق لرأيه يأخذ شكل تقرير يُعد وفقاً لمعايير معينة، على أن يوصل هذا الرأي عن كل فترة يصدر عنها رسالة بأنه قد تم الإعداد على الأقل لمستوى التأكيد المطلوب (القاضي، 2008، ص109).

يشير ( لطي، 2002، ص275-276) إلى أن مخاطر المدقق وفقاً لمعيار التدقيق الأمريكي رقم (47)، تتكون من ثلاثة عناصر هي:

1- المخاطر الحتمية *Inherent Risks*، وتمثل مدى قابلية تأكيد معين بالقوائم المالية للتحريف الجوهرية، وذلك بافتراض عدم وجود نظام للرقابة الداخلية.

2- مخاطر الرقابة *Control Risks*، وهي مخاطر بأن التحريف الجوهرية يمكن أن يحدث في تأكيد معين بالقوائم المالية، ولن يتم منعه أو اكتشافه، من خلال إجراءات الرقابة الداخلية.

3- مخاطر الاكتشاف *Detection Risks*، وهي مخاطر عدم قدرة إجراءات التدقيق على اكتشاف التحريف الجوهرية الموجود في تأكيد معين في القوائم المالية.

وتستخدم هذه العناصر الثلاثة مجتمعة فيما يعرف بنموذج المخاطر *Risk Model*، أو عملية التدقيق استناداً على مدخل المخاطر الذي يتبعه المدققون، للحصول على تأكيد معقول



عما إذا كانت القوائم المالية خالية من التحريفات الجوهرية، ( لظفي، 2002، ص275-276)

ويوضح هذا النموذج العلاقة بين العناصر الثلاث الرئيسية لمخاطر التدقيق، وذلك كما يلي:

مخاطر المراجعة = المخاطر الحتمية × مخاطر الرقابة × مخاطر الاكتشاف.

ويرى الباحث أن الربط بين مخاطر التدقيق ومخاطر الأعمال، له تأثير إيجابي على جودة الأداء المهني للمدقق، ومصداقية التقرير المالي، إذ إن إدراك المدققين لوجود مخاطر أعمال مرتفعة لدى منظمة معينة، يجعلهم أكثر حرصاً على القيام بعملية التدقيق بشكل أكثر تركيزاً، مما يتطلب أعباءً أكثر يتحملها العميل، أو يجعلهم يرفضون الأعمال ذات المخاطر العالية، إذ إن مكاتب التدقيق واقعياً تنظر إلى هذه المخاطر بطرق مختلفة، فمخاطر التدقيق يمكن أن تكون مخاطر الأخطاء Errors التي لم يتم اكتشافها، ومفهوم مخاطر التدقيق يتعدّد أكثر من خلال حقيقة، أن المدققين يميزون بين مخاطر السمعة المهنية التي تنشأ نتيجة التقاضي أو نتيجة للنفور العام منهم Adverse Publicity، وأحد العوامل التي تجلب هذه المفاهيم المختلفة للمخاطر، هو أن المدققين نتيجة لإدراكهم للمخاطر المرتفعة، إما يرفضون علمية التدقيق أو يعملون على زيادة اختبارات التدقيق (Dunn and Stewart,1999,P3:6).

وبالتالي فإن أي زيادة في اختبارات التدقيق، قد يكون إما للرد على مخاطر التحريف المادي، أو لتمكين مكتب التدقيق من الدفاع عن سمعته، في أية وقت وفي أي أزمة لاحقة، وفي كلا الحالتين فإن قبول عملية التدقيق التي صنفّت على أنها ذات مخاطر عالية، هو أن المراجعة سوف تتضمن تكاليفاً أكثر، وهذه التكاليف الإضافية سيتحملها العميل في شكل أتعاب تدقيق (Hill, et al. 2004, p: 185).

## 2-8 طبيعة مخاطر الأعمال للتدقيق في ضوء إدارة المخاطر

لقد أدت التغيرات في بيئة الأعمال المعاصرة وفي طبيعة أنشطة الشركات، وتعددت طبيعة الأعمال التي يدققها مدققو الحسابات، إلى إمكانية استخدام مفاهيم إدارة المخاطر، ونظرية المحفظة، وإدارة الجودة الشاملة، بهدف الوصول إلى تقييم شامل للمخاطر التي قد يتعرض لها المدقق، سواء أكانت مخاطر التدقيق، أم مخاطر الأعمال للتدقيق، وحتى مخاطر الأعمال للعميل، التي تتوقف على ظروف الصناعة والاقتصاد بشكل عام. وبالتالي فإنه يتم العمل على بناء نماذج للمخاطر وفقا لهذه المفاهيم، إذ إن هذه النماذج، تساهم في مساعدة المدقق على اتخاذ قرار رئيسي، فيما إذا كان سيقبل الارتباط بالعميل أم لا، ولذلك يمكن النظر إلى هذه النماذج، على أنها أدوات مساعدة لقرار المدقق في قبوله للمهمة أو رفضها.

وبالرغم من أن التركيز يكون على مرحلة قبول العميل، إلا أن النماذج الموضوعية، عملت للوصول إلى إطار متكامل للربط بين المخاطر بمصادرها المختلفة، وعملية التدقيق ككل، حتى كانت تخص مرحلة اتخاذ قرار قبول العميل، فإنها تساهم بشكل فعال في الأخذ بالحسبان مخاطر الأعمال، التي تنتج عن الارتباط بالعميل عند قبول المهمة، وتخطيط برنامج المراجعة، وتحديد إجراءاتها، كما تبين العلاقة المهمة بين مخاطر الأعمال في المراجعة وكلا من مخاطر المراجعة ومخاطر الأعمال للعميل. كما أنه يتم الاعتماد على نظرية محفظة الأوراق المالية، وتطبيقها على التدقيق، ليتم النظر إلى الارتباط مع العميل، كاستثمار في أصل رأسمالي، وبالتالي فإنه يتم تقييم المخاطر لمحفظة العملاء ككل، ووفقا لذلك يتم اتخاذ القرار بقبول الارتباط أم لا، وذلك بالتركيز على الاختلافات بينهم من حيث المخاطر

والأتعاب (Johnston and Bedard, 2004, p:659).

ويقوم المدققون بإدارة مخاطر الأعمال، من خلال القيام بتقييم مشترك للصفات أو المظاهر المميزة للعميل، وكذلك التكاليف الإجمالية المتوقعة للقيام بعملية التدقيق في ضوء هذه الصفات أو المظاهر، حيث يتبع عمليات تقييم المخاطر تقدير تكاليف التدقيق الأولية، وحسب ( Bell, et al. 2002, P: 98 ) فإن الاستراتيجيات الرئيسية لدى مكتب التدقيق في ظل إدارة المخاطر تتمثل فيما يلي:

1- تجنب المخاطر Risk Avoidance، بتخفيضها بعدم قبول عملاء ذوي مخاطر عالية.

2- استبعاد المخاطر Risk Elimination، باتخاذ قرار عدم الإبقاء على العلاقة مع العملاء، حيث تكون المخاطر بدرجة عالية غير مقبولة.

3- تقليل المخاطر، من خلال تخفيض Mitigating المخاطر، بتغيير طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق، أو من خلال تحويل المخاطر، من خلال التأمين Insurance مثلا.

4- قبول المخاطر Risk Accepting، بقبول تساوي في مخاطر المحفظة المتبقية مع العائدات المتوقعة، والقيام بإدارة مخاطر المحفظة.

قدم ( Johnston, 2000, p: 5 ) نموذج لوصف كيفية قيام المدققين بتقييم المخاطر الملائمة، ومن ثم كيفية الاعتماد عليها، عند اتخاذ قرار قبول العملاء، وأحد سمات النموذج، هو أنه يتضمن تقييم ثلاثة أنواع من المخاطر: (مخاطر الأعمال الخاصة بالعميل؛ مخاطر التدقيق؛ ومخاطر الأعمال المرتبطة بالمدقق). فالمدققون سيقومون بالمخاطر المرتبطة بالعميل، كالوضع المالي للعميل، وإطار إجراءات الرقابة الداخلية، ويستخدمون هذا التقييم لتحديد

المخاطر التي سيتعرض لها مكتب التدقيق، كخسارة أو أضرار نتيجة لعملية الارتباط معه، من خلال عدم كفاية العائدات التي يحققها مكتب التدقيق، نتيجة الارتباط مع العميل، أو نتيجة التعرض للتقاضي مستقبلاً، ويفترض النموذج بأن المدققين سيتبنون المخاطر المرتبطة بقبول العميل، من خلال استخدام ثلاث استراتيجيات:

1- الاختيار بين العملاء وفقاً لخصائصهم المحددة للمخاطر المرتبطة بهم.

2- الاختيار من بين العملاء على أساس مخاطر مكتب التدقيق، أو الخسائر التي قد تنتج من الارتباط مع العميل.

3- تبني استراتيجيات تتضمن تعديل أتعاب التدقيق، ووضع خطط حول دليل التدقيق الضروري، وتعديل مقدار البيانات المجمعة خلال عمليات قبول العميل.

كما قدم (Huss, et al. 2000, p: 113) نموذجاً لإدارة مخاطر التدقيق، يأخذ باعتباره الأنواع الثلاثة من المخاطر: (مخاطر الأعمال المرتبطة بالعميل، مخاطر عملية التدقيق، ومخاطر الأعمال للمدقق)، مع تطبيق مفاهيم إدارة محفظة العميل Client Portfolio Management، وإدارة الجودة الشاملة Total Quality Management. والنموذج لا يهدف للتطبيق على مرحلة قبول العميل فقط، وإنما على عملية التدقيق ككل حتى مرحلة الوصول إلى إصدار رأي المدقق، وقد سمي هذا النموذج بنموذج (مخاطر ممارسة التدقيق Audit Practice Risk)، وذلك لبيان طبيعة المخاطر المتعلقة بممارسة التدقيق ككل.

ترتبط مخاطر الأعمال للعميل ببيئة الأعمال ككل، وبالمخاطر الخاصة بالعميل المرتبطة بالإفلاس والسيولة والربحية والاستمرارية في ممارسة الأعمال، وهي تؤثر بشكل

مباشر على تقييم المدقق للمخاطر المتأصلة، التي قد تعود إلى الصناعة أو القطاع الصناعي للعميل ودرجة المنافسة، داخل القطاع الصناعي، والتي قد تجعل من البيانات المالية للعميل أكثر قابلية للتحرير. أما مخاطر الأعمال للمدقق فتتسأ من احتمالات التفاضي، أو مخاطر العميل الغائب Absent Client، أو فشل التدقيق. كما يؤدي إدخال مخاطر الأعمال للمدقق، إلى عملية التقييم الشاملة للمخاطر، وكذلك زيادة إجراءات التدقيق إلى مستوى أكبر من الحد الأدنى الذي تحدده معايير التدقيق المقبولة عالمياً، إذ إنه حتى تصل مخاطر الاكتشاف إلى درجة الصفر، فإن مخاطر الأعمال للمدقق، قد تبقى ذات قيمة مهمة، وذلك يعود إلى مؤثرات السمعة على العملاء الحاليين والمرتبين، وهكذا فإن مخاطر الأعمال بالنسبة للمدقق، هي تعبير أكثر شمولية من مصطلح مخاطر الاكتشاف (عوض، 2004، ص16)، إذ يعمل نموذج مخاطر ممارسة التدقيق Audit Practice Risk، على تطبيق مفاهيم إدارة الجودة الشاملة، من خلال الأخذ بالمفاهيم التالية:

- 1- تكاليف المنع Prevention Costs.
- 2- تكاليف التقييم Appraisal Costs.
- 3- تكاليف الفشل الداخلي Internal Failure Costs.
- 4- تكاليف الفشل الخارجي External Failure Costs.

وتمثل هذه المفاهيم وسائل للإدارة والرقابة، أو تعظيم الجودة الشاملة، للسلع والخدمات المقدمة إلى السوق، وتقديم إدارة الجودة إلى عملية المراجعة، وتظهر العلاقة بين الأنواع الثلاثة من المخاطر في إطار ذلك، كما يلي: (عوض، 2004، ص16).

1- إذا كانت المخاطر المتأصلة أو مخاطر الرقابة مرتفعة، فإن تكاليف التقييم قد تتشأ كمقابل المخاطر المرتبطة، وتكاليف التقييم هذه تتضمن: تكاليف الإشراف المتزايد للمدقق شخصياً، والفحص المعزز لأوراق عمل التدقيق، وتوثيق تقرير التدقيق النهائي.

2- تكاليف التقييم ومخاطر الاكتشاف مترابطة، فلتخفيض مخاطر الاكتشاف، فإن تكاليف التقييم تزداد.

3- ترتبط تكاليف الفشل الداخلي بالأخطاء المكتشفة خلال عملية التدقيق، والعمل غير المخطط، الذي يزيد من التكاليف الإجمالية لأداء التدقيق.

4- تتماثل تكاليف المنع مع مفهوم قيام بعض مكاتب التدقيق، بمحاولتها لتضمين المخاطر من خلال سياسات متطورة لقبول العملاء والاستمرارية معهم، فالاعتماد الأكبر يكون على بناء محفظة Portfolio، مع تجميع خصائص مخاطر محددة، فسياسات مكاتب التدقيق، تقترح بأن مخاطر المراجعة يمكن تخفيضها من خلال اختيار العميل.

5 - تكاليف الفشل الخارجي، ترتبط بمخاطر الأعمال للمدقق، فالفشل الخارجي يحدث عندما يتورط مكتب التدقيق بعمليات تقاضي، أو يواجه احتمالات تقاضي، إضافة إلى أن تكاليف الفشل الخارجي، قد تحصل عندما يحدث النفور العام إلى فشل المدقق، الذي يؤدي لخسارة العملاء الحاليين والمرقبين وفرص الأعمال الأخرى للمدققين.

6- ترتبط مرحلة التصميم بتكاليف المنع، وتتضمن كل أساليب تقييم العملاء وقبولهم، التي يستخدمها مكتب التدقيق، في مساعيه للإدارة كمنشأة أعمال، يكون التركيز فيها

على محافظ عملاء محددة، وعندما يتم قبول الارتباط مع العميل، فإن عملية التدقيق تبدأ وتتضمن كل عناصر التخطيط وحالات تنفيذ عملية التدقيق.

7- بعد إتمام عملية التدقيق (أو بعد البيع)، فإن المعلومات التي جمعت تعود إلى مراحل التصميم والتنفيذ، فالمعلومات المجمعّة من نزاعات العملاء، وعمليات التفاوض الفعلية والمحتملة، والأتعاب المحققة، ستستخدم في إعادة التصميم.

وفي إطار أهمية تطبيق إدارة المخاطر على التدقيق، والتقييم الشامل لمخاطر ممارسة عملية التدقيق، فإن عناصر الرقابة على جودة الأداء المهني السابقة، تمثل مدخلا مهما للتجنب أو للتقليل من مخاطر الأعمال في التدقيق، وذلك اعتمادا على الربط بينها وبين إدارة المخاطر، فهذه المعايير أكدت على مراحل مهمة، تؤثر على مخاطر الأعمال، لعل من بينها الارتباط مع العميل، واختيار العملاء بعناية، وبذلك أشار (Bell, et al. 2002, P: 98) إلى أن استراتيجيات إدارة المخاطر تسهل من رقابة الجودة في مكاتب التدقيق من خلال ما يلي:

- 1- سياسات الإدارة الشخصية ( سياسات التشجيع، التطوير المهني، التخصيص ).
- 2- سياسات قبول العملاء والاستمرارية معهم.
- 3- تنفيذ أو القيام بعمليات الارتباطات مثل أدوات لتسهيل التخطيط، الأداء، الفحص، التوثيق، وتوصيل النتائج.
- 4- سياسات الإشراف.

## 2-9 تأثير مخاطر الأعمال على برامج التدقيق

يعتقد (Huss & Jacobs, 2001, P:13) أنه بالرغم من تداخل مخاطر الأعمال ومخاطر التدقيق في بعض المواقف، إلا أن هناك بعض المواقف الأخرى التي لا يكون فيها تداخل، ففي المواقف التي تفشل فيها المنشأة محل التدقيق، لأسباب أخرى لا دخل للمدقق فيها، فإن المدقق قد يتعرض لمخاطر التقاضي من حملة الأسهم والدائنين، سواء أنجح التقاضي أم لا فإنه سوف يؤثر على المدقق جزئياً أو كلياً، نتيجة لتحمله التكاليف القانونية للتقاضي، وكذلك تكاليف التأثير السلبي على سمعته، ولهذا سوف يسعى المدقق دائماً لتعويض تلك التكاليف وغيرها من عناصر التكاليف الأخرى.

### أولاً: مرحلة ما قبل قبول التكاليف بعملية التدقيق

يقوم المدقق في هذه المرحلة بتقييم مستوى مخاطر الأعمال التي قد يواجهها نتيجة لقيامه أو لارتباطه بمراجعة القوائم المالية لشركة العميل، وفي ضوء ذلك يحدد الأتعاب التي من المتوقع أن يحصل عليها، إلا أنه من المتوقع أن يتجنب المدقق التعامل مع العملاء مرتفعي المخاطر مهما كان مستوى أتعابهم، إذ إن مجرد الموافقة على تدقيق القوائم المالية لهؤلاء العملاء يعرضه للمساءلة القانونية في الأجل القصير أو البعيد، وبالتالي يجب على المدقق الحصول على المعلومات الكافية التي تمكنه من تقييم مخاطر شركة العميل، التي تمثل المخاطر الكامنة في شركات الأعمال والناجمة عن الخسائر المادية أو المعنوية المحتملة، التي قد تتعرض لها تلك الشركات عند تحقق حدث أو أحداث معينة، مما يؤثر على استمراريتها.



يرى ( Bell, et al. 2002, P: 98 ) أن التقييم الفعال لمخاطر الأعمال في التدقيق

يتطلب معرفة عن مجالين من أبعاد عمليات ارتباطات التدقيق هما:

1- مظاهر متميزة عن العميل وصناعته، مثل بيئة الأعمال لشركة العميل، الوضع المالي، والخصائص الإدارية، والبيئة الرقابية.

2- القدرات الممكنة لتحقيق أرباح من الارتباط مع العميل، والتي تأخذ باعتبارها كل من تكاليف تجميع مجموعة من الإجراءات المطلوبة لتخفيض مخاطر التدقيق، إلى مستوى مقبول، والتكاليف الإضافية المرتبطة بمخاطر الأعمال المتبقية، مثل تكاليف التقاضي والسمعة.

يواجه المدققون في ظل وجود سوق تدقيق تنافسي ضغوطاً لتخفيض أتعاب التدقيق، وبناءً على ذلك، فإن الربحية في الأجل الطويل بالنسبة لمكتب التدقيق، تتوقف على مدى قدرة المكتب على استرداد التكاليف الإجمالية للتدقيق، والتي تتضمن تكاليف مرتبطة بمخاطر أعمال التدقيق، ولذلك فإن مكتب التدقيق عند تقييمه للعملاء المرتقبين، وتشير (عوض، 2004، ص17) إلى أن هناك ثلاثة مستويات من مخاطر الأعمال، يتعرض لها المكتب بسبب قبوله لهؤلاء العملاء، وهذه المستويات هي:

1- عملاء قد يترتب على قبولهم مستويات منخفضة من مخاطر الأعمال، وهؤلاء

يمكن قبولهم وتدقيق أعمالهم في ضوء ما تتطلبه معايير التدقيق المتعارف عليها.

2- عملاء قد يترتب على قبولهم مستويات مرتفعة من مخاطر الأعمال، وهؤلاء

يمكن رفضهم أو قبولهم، وإذا تم قبولهم فإن القدر اللازم من أعمال التدقيق الذي سيتم

تنفيذه، يمكن زيادته بما يتفق مع المستويات المرتفعة من مخاطر الأعمال.

3- عملاء قد يترتب على قبولهم مستويات مرتفعة للغاية من مخاطر الأعمال، وهؤلاء يجب على المدقق أن يعتذر عن قبول المهام الخاصة بهم، لأنها قد تسبب له أضراراً مهنية بالغة.

### ثانياً: مرحلة قبول التكليف بعملية التدقيق

تؤخذ مخاطر الأعمال في الاعتبار عند تقدير كل من معدلات الأتعاب التي سوف تستخدم عند إصدار المطالبات بأتعاب مكتب التدقيق، وقدر التغطية التأمينية المناسبة لمواجهة الالتزامات المحتملة، نتيجة قبول عميل ما ذي مستوى معين من مخاطر الأعمال. وفي هذه المرحلة، إذا ما قام أحد المكاتب بعمل نوع ما من التقدير لمستوى أو حجم مخاطر الأعمال على مستوى كل عميل (أو على مستوى مجموعة من العملاء)، فإنه يمكن تعديل معدلات الأتعاب التي سوف تستخدم عند إصدار المطالبات الخاصة بالعملاء، بما يتناسب والمستوى المقدر من مخاطر الأعمال، على أن يتم استخدام المعدلات الأكبر للعملاء ذوي مخاطر الأعمال ذات المستوى الأعلى، مما يؤدي إلى زيادة درجة مخاطر الأعمال (عوض، 2004، ص21).

### ثالثاً: مرحلة تخطيط عملية التدقيق

هناك رأي يقول إن المدققين لا يوفرون مستويات متفاوتة من التأكيد أو الثقة من خلال رأيهم المهني المتعلق بعملية التدقيق، وبناء على ذلك، فلا يجب أن يتأثر مستوى الثقة الذي يوفرونه في ضوء مخاطر الأعمال، أما الرأي فيقول أن تغيير حجم إجراءات التدقيق في داخل الحدود الدنيا التي تتطلبها معايير التدقيق المتعارف عليها كرد فعل لمخاطر الأعمال

يكون مسموحاً به، بل ومرغوباً فيه أيضاً، ولذلك يؤكدون على أنه من المناسب للمدققين في حالة ارتفاع مستوى مخاطر الأعمال التي قد يواجهونها، وأن يقوموا بتجميع أدلة إضافية، وأن يخصصوا أفراداً على درجة عالية من الخبرة، وأن يقوموا بفحص أعمال التدقيق التي تتم بصورة مباشرة وشاملة، وذلك بالأخص في العمليات التي تتصف بارتفاع درجة التعرض للمشاكل القانونية (الخطيب، 2001، ص39).

#### رابعاً: مرحلة تنفيذ عملية التدقيق

وفي هذه المرحلة تؤخذ مخاطر الأعمال في الاعتبار عند تحديد حجم إجراءات المراجعة الواجب تنفيذها لإتمام عملية المراجعة بالمستوى المقبول مهنياً، والذي يتفق ومعايير التدقيق المتعارف عليها، ففي حالة توقع المدقق لارتفاع مستوى مخاطر الأعمال لدى عميل معين، فإن ذلك قد يجعله يتجه نحو تنفيذ قدر من أعمال التدقيق أكبر مما يبدو ضرورياً في الحالات العادية، وذلك للوفاء بمتطلبات معايير التدقيق المتعارف عليها، الأمر الذي يمكن معه القول بأن ارتفاع مستوى مخاطر الأعمال يتوقع أن يصاحبه زيادة حجم العمل المطلوب لإتمام إجراءات التدقيق، وهذا ما يتبعه زيادة في أتعاب عملية التدقيق (عوض، 2004، ص18).

#### خامساً: مرحلة تقييم عملية المراجعة

يواجه المدقق في مرحلة تقييم عملية التدقيق أو مرحلة ما بعد إعداد التقرير، الأبعاد الحقيقية المتعددة المباشرة لمخاطر الأعمال، حيث يتعرض لنوعين من الصعوبات هما: الخسائر المادية والأضرار الأدبية، وكما يلي:

1- الخسائر المادية، وتنشأ عن مصدرين رئيسيين هما: (صلاح، 2002، ص97)

أ- الدعاوى القضائية التي يواجهها المدقق من قبل العملاء أو الغير، ويترتب عليها إلحاق أضرار مادية بالمدقق نتيجة التكاليف التي يتحملها لمواجهة هذه الدعاوى، كأتعاب المحامين، والتعويضات التي قد يحكم بها عليه قضائياً، بالإضافة إلى ما قد يتحمله من خسائر، نتيجة فقدته جانباً من إيراداته المتوقعة بسبب ضياع جزء من وقته في متابعة هذه الدعاوى.

ب- الجزاءات التأديبية التي قد يتعرض لها المدقق، والتي يترتب عليها انخفاض حجم العمل المهني للمدقق، فضلاً عما يستتبع ذلك من صدور مثل هذه الجزاءات من زيادة في التكاليف الخاصة بالمكتب، والتي قد تنشأ عن تطوير أعمال التدقيق الداخلية على أعمال المكتب لزيادة كفاءتها.

2- الأضرار الأدبية التي قد تنشأ عن احتمال فقدان المدقق لسمعته المهنية نتيجة تعرضه للدعاوى القضائية والجزاءات التأديبية، وما يترتب عليهما من انخفاض في حجم العمل المهني للمدقق، واحتمال فقد المكتب لبعض عملائه، وما يترتب على ذلك من انخفاض في الروح المعنوية لدى العاملين في المكتب.

## 2-10 استراتيجيات قياس وضبط مخاطر الأعمال

نظراً لأهمية مخاطر الأعمال في ظل البيئة المعاصرة لممارسة الأعمال، هناك مجموعة من الاستراتيجيات، التي تعمل على قياس وضبط مخاطر الأعمال في التدقيق، وذلك من خلال تقسيمها إلى استراتيجيات تتعلق بقياس مخاطر الأعمال، واستراتيجيات تتعلق بضبط هذه المخاطر، وقد أوردت (عوض، 2004، ص 77-96) هذه الاستراتيجيات، وكما يلي:

## أولاً: استراتيجيات قياس مخاطر الأعمال

ترى (عوض، 2004، ص79) أن هناك مجموعة من الاستراتيجيات المقترحة لقياس

مخاطر الأعمال هي:

### الإستراتيجية الأولى: رأي المدقق المقيد

يهدف المدقق إلى تعظيم دالة منفعته الاقتصادية، والتي تشمل عوائد مالية تتحقق من خلال الاحتفاظ بالعملاء الحاليين ومحاولة جذب عملاء آخرين، وتوسيع نطاق الخدمات التي تقدم إليهم، وكذلك عوائد غير مالية تتحقق من خلال قدرة المراجع الحفاظ على اسمه وسمعته المهنية، ويستطيع المدقق تحقيق ذلك بإصدار رأي ملائم على القوائم المالية محل التدقيق، وذلك لتفادي مخاطر التدقيق التي يتعرض لها عندما يفشل في التحفظ في تقريره، على الرغم من وجود أخطاء ومخالفات جوهرية بالقوائم المالية، أو عندما يصدر رأياً متحفظاً على القوائم المالية على الرغم من عدم وجود ما يبرر ذلك، ويترتب على ذلك تزايد احتمالات تعرض المدقق للمساءلة القضائية، وما يتهم به من إهمال وعدم عناية وتقصير، فضلاً عن الانتقادات التي توجه إليه سواء في محيط المهنة أو من جانب الأطراف الأخرى ذات الصلة، وما يلحق بالعملاء الحاليين والمرتبين من خسائر (عوض، 2004، ص79).

### الإستراتيجية الثانية: العسر المالي

توجد مجموعة كبيرة من المقاييس المستخدمة في دراسات أتعاب التدقيق مثل الرافعة المالية، معدل العائد على الاستثمار، تاريخ الخسائر ونسبة السيولة السريعة، وقد ثبت أن هذه المقاييس تكون مصاحبة لاحتمال دخول الشركة محل التدقيق في العسر المالي أو دخولها بالفعل، لذلك فإن هذه المقاييس يتوقع أن تكون ملائمة للقياس، وقد قامت العديد من الدراسات

في هذا المجال بتغطية نطاق واسع من الزمن، وبينت بأن 50% من الشركات التي أفلست، لم تستلم تقرير معدل عن الاستمرارية في الفترة السابقة للإفلاس (عوض، 2004، ص80).

### الإستراتيجية الثالثة: تغيير المراجع

تقوم هذه الإستراتيجية على أن الشركة سوف تغير المدقق لإخفاء مشاكل قام بها المدقق الحالي، ويهدد بالإفصاح عنها في التقرير، ويرى (Woo and Koh, 2001, P:133) أن هناك سببين رئيسيين لتغيير المدقق، الأول هو الرغبة في زيادة جودة عملية التدقيق، والثاني هو إحلال وتغيير المدقق الذي يهدد بعدم التعاون مع العميل في إصدار تقرير التدقيق. ويعتبر تغيير المدقق مقياساً غير مباشر لقياس مخاطر الأعمال.

ويضيف (Woo and Koh, 2001, P:133) عوامل أخرى ترتبط بتغيير المراجعين

هي:

- 1- الضغوط المالية التي يتعرض لها العميل، كذلك حجم العميل ودرجة نموه.
- 2- مدى التزام المدقق بتقديم التقرير وفقاً لمبادئ التدقيق المتعارف عليها، وهذا العامل يعد من أهم العوامل التي تربط تغيير المدقق بمخاطر الأعمال، لما يترتب عليه تقديم هذا التقرير وإمكانية تفادي المدقق الإهمال والتقصير.
- 3- قيمة الأتعاب التي يحصل عليها مكتب التدقيق.

### الإستراتيجية الرابعة: الغش

الغش يعني التحريف، والتحريف يختلف عن الخطأ من حيث النية في ارتكاب هذا الخطأ، وإن التفرقة بين التحريف المتعمد والخطأ يعتبر من الأمور الصعبة خصوصاً في

مجالات المحاسبة التي بها تقدير وحكم شخصي للمحاسب وقد ركزت دراسات عديدة في الولايات المتحدة الأمريكية مثل دراسة (Paul, 2000); (Barron, 2001, p:449) على أربعة متغيرات مستقلة للغش تؤثر على مخاطر الأعمال هي:

- 1- مجازاة المدقق التي تعكس إما الخسارة المادية (النقدية) من خلال المحاكم، أو الخسارة في سمعة المدقق نتيجة الفشل في اكتشاف الغش.
- 2- متطلبات معايير التدقيق، التي تعكس قدرة واضعي معايير التدقيق على زيادة مسؤولية المدققين لاكتشاف الغش أو التحريفات الأخرى.
- 3- جودة هيكل الرقابة الداخلية، التي تتمثل في توزيع الأخطاء الكتابية غير المتعمدة، التي يجب على المدقق فحصها لاكتشاف أي تحريفات في القوائم المالية.
- 4- أتعاب التدقيق، التي تعكس زيادة المنافسة في سوق خدمات التدقيق.

#### الإستراتيجية الخامسة: المخاطر الحتمية

يقيس هذا المتغير احتمال احتواء القوائم المالية أخطاء مادية قبل تنفيذ عملية التدقيق، وفي ظل فرض ثبات العوامل الأخرى، يستجيب المدققون للدرجة الأعلى من المخاطر الحتمية ببذل المزيد من الجهد، بما يؤدي إلى زيادة احتمال اكتشاف الأخطاء المادية، وقد تشير المخاطر الحتمية أيضاً إلى وجود أرصدة حسابات أو مجموعة معاملات مالية تتطلب ممارسة حكم مهني في تقييمها، وفي مثل هذه الحالات، قد تظل المخاطر الحتمية، وما قد ينتج عنها من مخاطر تقاضي أعلى من المستوى العادي دون النظر إلى مستوى الجهد المبذول، وبذلك فإن المخاطر الحتمية تقيس أيضاً مخاطر المنازعات القضائية البعدية للتدقيق، وبالتالي مخاطر الأعمال (عوض، 2004، ص85).

## ثانيا: إستراتيجيات ضبط مخاطر الأعمال

يرى (Hall and Renner, 1998, p:50); (Marshall, et al. 2008, p:63) انه يوجد أربعة أنواع من الاستراتيجيات لمواجهة تزايد تعرض المراجعين لمخاطر الأعمال وهذه الإستراتيجيات هي:

### الإستراتيجية الأولى: دور الإرشادات المهنية في اتخاذ القرارات القانونية

اتفق كل من مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA، ولجنة بورصة الأوراق المالية SEC، وأغلب المحاكم، بأنه يوجد وجهات نظر مختلفة حول دور المعايير المهنية في مواجهة مخاطر الأعمال، حيث يدافع المجمع عن وجهة النظر الخاصة، بأن المسؤولية المهنية يجب أن يتم الحكم عليها عن طريق مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً GAAP، ومعايير التدقيق المتعارف عليها GAAS، وفي ظل غياب تلك المعايير المقررة، يؤكد المجمع بأن آراء الخبراء يجب أن تؤخذ في الحسبان، أما لجنة بورصة الأوراق المالية وأغلب المحاكم، فإنها ترى أن المدققين يقع عليهم مسؤولية تبليغ المعلومات في ضوء ما تتطلبه تلك المعايير المتعارف عليها سواء ما يتعلق بالمحاسبة أو التدقيق.

تشير (عوض، 2004، ص87) إلى وجود مجموعة من المتطلبات تعمل على تقليل احتمال تعرض المدققين لمخاطر الأعمال ومكوناتها، ويعتبر الآتي أحد الخطوات الإيجابية في الاعتراف بالمسؤولية الإضافية للمهنيين المزاولين:

1- وضع وتطوير معايير التدقيق، وإرشاداتها بشكل يضمن الوفاء بالمتطلبات

المتجددة لمهنة المراجعة.



- 2- إجراء عمليات فحص متبادلة بين مكاتب التدقيق بعضها البعض (مراجعة النظر)، مع الفحص الدوري لممارسات وإجراءات مكاتب التدقيق.
- 3- إنشاء قسم بجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي، يتضمن مكاتب المحاسبة والتدقيق القانونية التي تزاوّل مراجعة الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية، والتي يجب أن تتصف بسمات خاصة.
- 4- القيام بدراسات متطورة وأبحاث دورية في التدقيق، باعتبارها ذات أهمية في اكتشاف طرق أفضل في كشف التحريفات العمدية أو الغش.
- 5- تعليم المستخدمين وتثقيفهم، حيث يكون من الأهمية أن يتم تعليم المستثمرين والمستخدمين الآخرين الذين يقومون بقراءة القوائم المالية وتقارير المدققين ونطاق عملهم وطبيعته.
- 6- توفير متطلبات الحماية للمدققين، حيث يمكن للمجمع مساعدة الأعضاء المهنيين عن طريق توفير متطلبات محددة يتعين على المهنيين مراعاتها.
- 7- عدم التهاون مع الأعضاء المهنيين عن السلوك والأداء غير السليم، مع تكوين جماعات للضغط والتأثير على إجراء تغييرات في القوانين لمصلحة المهنة.

### الإستراتيجية الثانية: مدى استجابة وردود أفعال مكاتب المحاسبة والتدقيق

نتيجة لتزايد مخاطر الأعمال والدعاوى القضائية، بالإضافة إلى تهديد المسؤولية القانونية، يجب أن تقوم مكاتب المحاسبة والتدقيق باتخاذ العديد من الوسائل والأساليب التي تهدف إلى تخفيض تلك المسؤولية والالتزام القانوني المتوقع، ولعل من أبرز تلك الوسائل والأساليب:

(عوض، 2004، ص89)

- 1- تمتع المدققين بالاستقلال والحياد.
- 2- فهم طبيعة أنشطة وأعمال العميل مع الحفاظ على سرية العلاقات.
- 3- الحصول على خطابي التعاقد والتمثيل وتوثيق عملية التدقيق بشكل ملائم.
- 4- الحفاظ على معايير الرقابة على الجودة.
- 5- إتباع المعايير المهنية المقررة والالتزام بها.
- 6- التحري عن العملاء المتوقعين، والسعي نحو الحصول على نصيحة قانونية.
- 7- الحفاظ على غطاء مهني كاف.

### الإستراتيجية الثالثة: التأكيد على ضرورة وجود إصلاح في النظام القانوني

لقد تزايدت طلبات التعويضات ضد المدققين لدرجة لا يمكن تصديقها، بل إن استرداد قيمة الخسائر المترتبة على عمل هؤلاء المدققين قد فاق الحد للدرجة التي معها عجزوا عن سداد تلك التعويضات سواء من مواردهم الذاتية أو عن طريق التغطية التأمينية المهنية. وقد دخلت المهنة في تحدٍ ضد مبدأ المسؤولية المشتركة، التي تجعل من كل مدعى عليه مسؤولاً بالكامل عن كافة الأضرار محل التقييم في الدعاوى القضائية، دون الأخذ في الاعتبار درجة كل مسؤل في أحداث تلك الخسائر. ومن ثم فقد اهتمت التنظيمات المهنية بموضوع المسؤولية القانونية للمدققين، وذلك عن طريق الاتحاد الدولي للمحاسبة IFAC الذي شكل لجنة لدراسة الموقف العالمي لتلك المسؤولية، وكذلك فإن مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز قد أشار إلى خطورة عدم التوازن فيما بين العلاقة ما بين المخاطر والتعويضات، الأمر الذي من شأنه تهديد المصالح العامة للمجتمع، وذلك كما يلي: (Zavgren and Dugan, 1999)

1- مهنة المراجعة سوف تخسر بريقها في جذب أعضاء مهنيين من الخريجين النابغين.

2- سوف ترتفع أتعاب التدقيق حتماً لمواجهة تغطية المخاطر المتزايدة التي يتعرض لها المدققون.

3- مهنة التدقيق ليس لديها أية استعدادات لقبول مسؤوليات جديدة وأعباء إضافية، ومثال ذلك الارتباط بالتجارة والتبادل الإلكتروني للمعلومات.

4- سوف ترفض مكاتب المحاسبة والتدقيق قبول عملاء يعملون في صناعات ذات مخاطر مرتفعة، كالمؤسسات المالية أو الصناعات ذات التكنولوجيا المرتفعة، حيث لا يوجد شك في أن الشركات التي تعمل في مثل تلك الصناعات في حاجة ماسة إلى عمليات تدقيق تتميز بالكفاءة والدقة، والانسحاب من عمليات تدقيق تلك الشركات سوف يعوق من تطوير القطاعات الحيوية للسوق (William, 2003, p:783).

#### الإستراتيجية الرابعة: تحديد أوجه دفاع المراجع في مواجهة الدعاوى القضائية

لكي يتمكن عميل التدقيق (المدعي) من مقاضاة المدقق، فإنه يتعين توافر عدة أمور تمثل التزاماً على العميل ويقع عبء إثباتها عليه، بحيث تمثل المتطلبات الأساسية والكامنة لرفع الدعاوى القضائية، (Abdel-Khalik and Solomoon, 2003)، حيث يجب أن يقوم المدعي بإيضاح ما يلي:

1- نوع العلاقة بين المدقق والمدعي، بمعنى وجود علاقة تعاقدية ظاهرة أو ضمنية.

- 2- أن القوائم المالية كانت مضللة، وأن مراقبي الحسابات فشلوا في اكتشاف سرقة أو اختلاس جوهري عن طريق العاملين، أو أن المدققين قد قاموا بإنشاء معلومات سرية للعميل وأن هذا التضليل كان السبب في حدوث الخسارة أو الضرر.
- 3- أن يكون المدعي قد أصابه خسائر ولحقت به أضرار.
- 4- أن يكون المدققون قد ارتكبوا إهمالاً عادياً أو إهمالاً جسيماً أو غشاً.

وانطلاقاً من الإستراتيجيات السابقة يرى الباحث أنه لنجاح الاستراتيجيات السابقة يجب أن تتوافر عوامل مرتبطة بالعميل والشركة وهي:

#### أولاً: العوامل المرتبطة بالعميل:

يشير (الخطيب، 2001) إلى أن هذه العوامل التي ترتبط بالعميل هي:

- 1- قبول العميل والإبقاء عليه، وتقويم العملاء المنتظرين تقويماً كاملاً، بشكل يمكن المدقق من تحديد العملاء الذين قد يسببون مشكلات من خلال الفحص والمراقبة النظامية للعملاء، والتقويم الدوري لكل عميل لتحديد متى ينبغي أن تنتهي العلاقة (التعامل)، ومراجعة العملاء من حيث خبرات المقاضاة والقدرة على دفع الخدمات وخدمات الإدارة.
- 2- اتخاذ اتجاه الشك المهني في جميع التزامات التدقيق، إذ إن اتجاه الشك المهني لا يتطلب من المدقق أن يفترض دون سبب عدم أمانة إدارة العميل، ولكن في تقييم مخاطر البيانات والوثائق المالية الخاطئة، ليست الأمانة هي القضية، ولكن اتجاه الشك المهني يشير إلى أن الإدارة قد يكون لديها الحافز والنية لإخفاء تقرير ما يتم اكتشافه في البيانات والوثائق المالية.

3- تجنب العمل خارج إطار خبرات مكتب التدقيق، بحيث لا يتم قبول العميل الذي قد لا تستطيع التعامل معه.

4- الحصول على معلومات كاملة عن أنشطة وأعمال العميل، والاتصال بالمدققين السابقين والبنوك، والمحامين والمشتغلين الآخرين بالمهنة، ومراجعة الوثائق والبيانات المالية للفترة السابقة، وعوائد الضرائب وتاريخ نمو وتطور العميل، مع ملاحظة أشياء مثل التغييرات في الإدارة، الملكية، الأحوال المالية، حالات المقاضاة وطبيعة عمل العميل.

5- تجنب التمدد الزائد للعلاقة بين العميل والمحاسبة، إذ إن الشركة التي لديها أعضاء عاملين كمديرين وموظفين في الشركات المرتبطة، قد تتعرض في الاهتمامات لو حدث شيء خطأ حيث إن علاقات العملاء الجيدة تساعد على حماية من المقاضاة.

6- استخدام خطابات الالتزام لمنع سوء التفاهم، وهناك بعض العناصر الهامة التي ينبغي تضمينها في خطابات الالتزام وهي:

أ- نوع العمل الذي يتم القيام به (تدقيق أو عمل ضريبي).

ب- مجال الخدمات متضمناً أي مقاضاة.

7- أداء مراجعة قانونية لكل التزام من التزامات التدقيق، وممارسة عناية شديدة في اختيار العملاء التي بها درجة عالية من المخاطرة القانونية، مثل الانقلاب السريع في المراكز المالية الرئيسية والضوابط الداخلية غير الكافية وغير الملائمة.

## ثانياً: عوامل مرتبطة بمكتب التدقيق

ويرى (Abdel-Khalik and Solomoon, 2003) أن هذه العوامل هي:

1- ضبط الجودة والتركيز داخل المكتب على الالتزام بالأخلاقيات المهنية وإجراءات ضبط الجودة وسياساتها.

2- تعيين فريق العمل، حيث يجب تعيين فريق عمل كافٍ مؤهل للقيام بالتزامات التدقيق، مع التحقق من تدريبهم والإشراف عليهم كما ينبغي، وأنهم متفهمون كلياً لدرجة العناية المهنية المطلوبة.

3- تشجيع فريق العمل لطلب الإرشاد والاستشارة عند الضرورة.

4- التدريب المهني المستمر، وتركيز التدريب المهني على المعايير المهنية، والتقويم القضائي بتطبيق معايير عليا على هؤلاء الذين يدعون بأنهم محترفون ومهنيون في بعض الأحيان، لتطور المعايير المهنية أو تتغير بشكل كامل.

5- الاستقلالية من حيث المظهر والجوهر، حيث إن عدم الاستقلالية يعتبر سبباً رئيساً للعديد من القضايا القانونية ضد المدققين، ولذا فمن المنطقي أنه إذا تأكد المدقق من استقلاليته فسوف يقل احتمال تعرضه للمقاضاة.

6- دراسة الدعاوى القضائية السابقة ضد المدققين لمعرفة أسبابها وملاساتها وذلك بهدف تجنبها مستقبلاً.

7- التزام العناية المهنية الواجبة في جميع الأحوال وتحت أي ظروف، وذلك عن طريق تأدية التزامات التدقيق عند المستوى المهاري المتوقع من المدققين الحريصين في ظل الظروف المماثلة.

8- الإعداد المناسب لبرنامج التدقيق، والتأكد من إتمامه بالدقة الكافية في ظل القوانين واللوائح المنظمة للعمل.

9- التوصيف الدقيق لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية، من خلال التحديد الكافي لفئات مستخدمي القوائم المالية.

10- تجنب إبداء الآراء المتخصصة واللجوء دائماً للخبراء، كوسيلة لجمع أدلة تدقيق كاملة وكافية خاصة، فيما يتعلق بالموضوعات التي تكون فيها معلومات المدقق محدودة وتتطلب رأي خبير.

11- اللجوء إلى الإرشاد القانوني بما يتناسب مع المسؤولية القانونية للمدقق، وذلك قبل حدوث مشكلات قانونية.

12- اللجوء للتأمين للحفاظ على ضمان المسؤولية المهنية الكافية والمناسبة، حيث يُعدُّ التأمين دفاعاً ضد الخسائر وليس لتجنب الدعاوى القضائية.

13- إقامة علاقات عامة جيدة والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية التي تكون ذات فعالية لتجنب الدعاوى القضائية.

14- الحرص على الحصول على خطاب التمثيل من إدارة العميل، وذلك كتأمين للحصول على الوثائق والبيانات المالية بالدقة المطلوبة.

15- التقييم الدقيق والشامل لنظام التدقيق الداخلي للعميل، وفقاً لمعايير التدقيق المتعارف عليها، وذلك حتى يتم تحديد الاختبارات الفنية المناسبة على أساس سليم من المعلومات.

16- تحديد مسؤولية المدقق نحو اكتشاف الغش والأخطاء من قبل إدارة العميل، والقيام بالإجراءات المناسبة والكافية لاكتشافها والتقرير عنها.

17- التدقيق الدفاعي، بما يعني قيام المدقق بتقييم أدائه المهني في جميع مراحل التدقيق، بالشكل الذي يمكنه من الدفاع عن نفسه في حالة وجود أية مسائل من الأطراف الأخرى.

ويرى الباحث أن هناك زيادة في المسؤوليات القانونية للمدقق، وأنه يجب عليه أن يأخذ احتياطات أكثر من أجل التقليل من احتمال تعرضه للدعاوى القضائية، ويجب عليه أيضاً ألا يضع تركيزه على تجنب المسؤولية وإنما ينبغي وضع نظام التأمين، كنظام يمكن الرجوع إليه في حالة عدم قدرته على تجنب الدعاوى القضائية، ويمكن القول أنه في عصر المقاضاة يُعدُّ برنامج الوقاية من المسؤولية ضرورياً وحيوياً، والغرض من هذا البرنامج هو زيادة وعي المدققين بمخاطر التقاضي وحمايتهم من أثارها ونتائجها.



## المبحث الثاني

### الدراسات السابقة

من أجل تكوين إطار مفاهيمي تستند إليه الدراسة الحالية في توضيح الجوانب الأساسية لموضوعها، فقد قام الباحث بمسح الدراسات السابقة حول موضوع هذه الدراسة، وتم الاستعانة والاستفادة من بعض الدراسات التي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة وتخدم متغيراتها وفيما يلي استعراض لبعض هذه الدراسات:

#### 2-11 الدراسات باللغة العربية

- دراسة عبد الهادي، (2000)، بعنوان: نموذج مقترح لتحديد علاقة حجم مكتب المراجع بجودة أداء مكتب المراجع في ظل التقييم الذاتي وتقييم القراء: دراسة نظرية ميدانية تطبيقية.

هدفت الدراسة إلى تقديم نموذجاً مقترحاً لتحديد علاقة حجم مكتب المراجع بجودة أداء مكتب المراجع في ظل التقييم الذاتي، ومراجعة النظرية. واعتمد الباحث استنباطه مصممة خصيصاً لغايات الدراسة الميدانية، حيث وزعت على العينة من مدققي الحسابات الذي يحق لهم تدقيق حسابات الشركات المساهمة من مختلف القطاعات.

وتوصلت إلى عدد من النتائج أبرزها:

1- وجود علاقة إيجابية بين جودة الأداء المهني، وحجم مكتب المراجعة، وكذلك بين

إشراف المنظمات المهنية على مكاتب المراجعة وجودة أدائها المهني.

2- وجود علاقة إيجابية بين جودة الأداء المهني، وبين إشراف المنظمات المهنية على مكاتب المراجعة وجودة أدائها المهني.

3- أظهرت النتائج أن مكاتب المراجعة تبذل جهوداً للاحتفاظ بالعميل، وتنفيذ عملية المراجعة في الوقت المحددة.

- دراسة طلبه، (2002)، نموذج مقترح لدراسة علاقة مخاطر المقاضاة بجودة المراجعة، دراسة ميدانية على مكاتب المحاسبة والمراجعة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى العوامل التي ترتبط بالضغط التي تمارسها الإدارة، لإخضاع المراجع لمتطلباتها، والعوامل المرتبطة بضغط موازنة الوقت، الناتجة عن زيادة حدة المنافسة في سوق خدمات المراجعة، التي تؤدي إلى حذف بعض الإجراءات والخطوات التفصيلية من برنامج المراجعة، مما قد يترتب عليه عدم اكتشاف المراجع لجميع الأخطاء في القوائم المالية، وتحميل المراجع مسؤولية الأضرار التي قد تلحق بالمستخدمين الخارجيين نتيجة لذلك. وهذه العوامل هي: الوضع المالي للعميل، وخطر السيطرة على العميل، ونشر القوائم المالية وتسجيل الشركة في البورصة. وعاملان للتصنيف هما: حجم مكتب المراجعة، وخبرة المراجع. واستخدم الباحث استبانته ضمنها مجموعة من الأسئلة للوقوف على آراء عينة الدراسة. وأظهرت نتائج الدراسة أن:

1- هناك تزايداً في موافقة المراجعين لقبول أخطاء جوهرية في القوائم المالية، من خلال الاستسلام لضغط الإدارة، وإلغاء بعض الإجراءات من برنامج المراجعة، إذا كان هناك خطراً منخفضاً، وأن هذه الأخطاء ستؤدي إلى مقاضاة المراجعين الذين شهدوا بعدالة القوائم المالية بصورة خاطئة.

2- أن للدعاوى القضائية تأثيراً سلبياً على تقييم المراجع، الذي يُعدُّ مسؤولاً عن عدم اكتشاف جميع الأخطاء والتقارير عنها، وعدم قيامه بأداء عملية المراجعة بمستوى مقبول من الجودة.

3- يتوقع المراجعون أن مكاتب المراجعة ستبذل أقصى جهودها للاحتفاظ بالعميل، إضافة إلى العمل على تنفيذ عملية المراجعة في حدود موازنة الوقت المحددة، وبالتالي فإن لخسائر العملاء والتكاليف الإضافية المترتبة على تجاوز حدود موازنة الوقت، تأثيراً سلبياً على تقييم أداء المراجعين.

- دراسة عبابنة، (2003) بعنوان: تقييم مدققي الحسابات في الأردن لمخاطر التكليف للعملاء.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى أهمية العوامل المستخدمة في تقييم مخاطر التكليف للعملاء من قبل المدققين الخارجيين، والطرق المستخدمة للتكيف مع مخاطر التكليف والطرق التي تساعد على زيادة الالتزام بتقييم مخاطر التكليف من قبل المدقق الخارجي، والتعرف إلى العوائق التي تحد من قيام المدقق الخارجي من تقييم مخاطر التكليف. وقد استخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات من الميدان. وزَّع الباحث استبانته الدراسة على (123) مدقق حسابات خارجي مرخص، وخلصت الدراسة إلى أن العوامل المستخدمة التي يسترشد بها لتقييم مخاطر التكليف ذات أهمية من قبل المدقق الخارجي، وأن أكثر مخاطر التكليف أهمية هي المتعلقة بعملية التدقيق، كما بينت وجود فروق في الأهمية لكل من العمر والخبرة والشهادة المهنية لمخاطر التكليف.

- دراسة عوض، (2004) بعنوان: الاختيار التكيفي لاستراتيجيات قياس وضبط مخاطر الأعمال وتأثيره على جودة الأداء المهني في المراجعة.

هدف البحث إلى دراسة أثر استراتيجيات قياس مخاطر الأعمال وضبطها للمراجع على جودة أدائه المهني، في ظل الأهمية التي تعطي لمخاطر أعمال المراجع، في ضوء متغيرات بيئة الأعمال المعاصرة، وتزايد مخاطر مقاضاته. اعتمدت الباحثة على ثلاث فروض رئيسية للدراسة الميدانية، وأجريت الدراسة على عينة مكونة من ثلاث فئات: الأكاديميين، ومكاتب المحاسبة والمراجعة، وطالبي الخدمة. وأظهرت نتائج اختبار الفروض أنه يوجد تداخل وتشابك لمفهوم مخاطر الأعمال في الأدب الأكاديمي لمهنة المراجعة. كما أن هناك تأثيراً لانعكاسات مخاطر الأعمال على جودة الأداء المهني، وأن قياس مخاطر الأعمال وضبطها يؤدي إلى زيادة جودة الأداء المهني. وأظهر تحليل التمايز التماثل بين فئات الدراسة وصعوبة التمييز بينها.

- دراسة الرحيلي، (2004). بعنوان: دور المدقق الخارجي في تقييم العوامل المرتبطة بالمخاطر الحتمية لأغراض تخطيط عملية التدقيق.

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى دور المدقق الخارجي في تقييم العوامل المرتبطة بالمخاطر الحتمية لأغراض تخطيط عملية التدقيق، كما هدفت إلى دراسة بعض عوامل الخطر الحتمي وتم أخذ خمسة وثلاثين عاملاً من العوامل موزعة على أربع مجموعات هي: إدارة العميل وصناعة العميل وعملية التدقيق والمدقق. وقد أجريت في المملكة العربية السعودية، وشملت عينة مكونة من (119) مدقق حسابات. وخلصت الدراسة إلى أن المدققين في

السعودية يقيمون الخطر الحتمي عند المستوى المناسب باستثناء عاملين هما: العميل، والقوانين المؤثرة في صناعة العميل، حيث جاء تأثيرهم سلبيا.

- دراسة العماري، (2007)، العوامل البيئية المؤثرة على جودة خدمات مهنة المراجعة في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية.

هدف هذا البحث إلى تحديد العوامل المؤثرة على جودة خدمات مهنة المراجعة في المملكة العربية السعودية، ولتحقيق ذلك تناول البحث دراسة خمسة عوامل رئيسية، يعتقد أنها تلعب دورا كبيرا في تحديد مستوى جودة خدمات المهنة بشكل عام، وتحديد أثرها على جودة خدمات المهنة في المملكة بشكل خاص هي: متطلبات ممارسة المهنة، ودور المنظمات المهنية، لجان المراجعة، ومراقبة جودة الأداء، والمسؤولية القانونية للمراجع. وقد تضمنت هذه الدراسة أثر العوامل الخمسة المذكورة على جودة المهنة، في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية، وقدمت تقييما شاملا لوضع المهنة في المملكة مقارنة بوضعها في الولايات المتحدة. استخدم الباحث المنهج الوصفي لتغطية الجانب النظري من الدراسة من خلال الرجوع إلى الكتب والدوريات والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، والمنهج التحليلي لتغطية الدراسة التطبيقية. وقد توصلت الدراسة التطبيقية إلى النتائج الآتية:

1- إن متطلبات ممارسة مهنة المراجعة في المملكة حاليا غير كافية لتطوير مستوى جودة خدمات مهنة المراجعة.

2- إن دور المنظمات المهنية في المملكة حاليا غير كاف لتطوير مستوى جودة خدمات مهنة المراجعة.

3- هناك حاجة إلى تطوير دور لجان المراجعة في الشركات المساهمة السعودية وتفعيلها بما يؤدي إلى تطوير مستوى جودة خدمات مهنة المراجعة.

4- إن برامج مراقبة جودة الأداء لمكاتب المحاسبة والمراجعة السعودية غير كافية لتطوير مستوى جودة خدمات مهنة المراجعة.

5- إن حدود المسؤولية القانونية للمراجع بوضعها الحالي كافية لتطوير مستوى جودة خدمات مهنة المراجعة في المملكة.

6- أشارت نتائج الدراسة التطبيقية إلى أن هناك عوامل أخرى يمكن أن تؤدي إلى تحسين مستوى جودة عملية المراجعة، مثل الأبحاث والدراسات التي يتم إجراؤها في هذا المجال وأيضا مدى وعي المتلقي لنتائج عملية المراجعة.

- دراسة أحمد، (2009)، بعنوان: تطوير قياس خطر الأعمال باستخدام مدخل تحليل الإستراتيجية بغرض رفع كفاءة وفعالية عملية المراجعة.

هدفت هذه الدراسة إلى تطوير نموذج للمراجعة يتنبأ بالمتغيرات البيئية المستجدة، ومخاطر القياس بالقيمة العادلة، بغرض تحقيق قياس أفضل لخطر الأعمال ومن ثم رفع كفاءة وفعالية عملية المراجعة، واعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي باستطلاع أدب المراجعة بهدف التوصل إلى إطار مفاهيمي لكيفية تأثير دراسة وفهم إستراتيجية العميل على كل من تقدير أخطار المراجعة والاختيار بين أساليب الفحص البديلة. وقد خلصت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:

1- لا يعد التحليل الجزئي للاستراتيجية مفيدا مثل التقييم الكامل لها في توليد تقييم دقيق لخطر أعمال العميل.

- 2- يمثل خطر احتواء القوائم المالية على تشويه جوهري أمراً هاماً بالنسبة للمراجع.
- 3- يؤدي تحليل محتوى الإستراتيجية إلى تحسين دقة تقدير الخطر الحتمي على مستوى المنشأة وعلى مستوى تشغيل العمليات مقارنة بحالات عدم إجراء هذا التحليل.

## 2-12 الدراسات باللغة الانجليزية

- دراسة ( Johnston, 2000 ) بعنوان:

### **Client acceptance decisions : Simultaneous effects of client business risk, audit risk auditor business risk, and risk adaptation Auditing**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الأسلوب الذي يستخدمه المدققون لتقييم العميل المحتمل لاتخاذ قرار الموافقة على قبوله أو رفضه، حيث تم تطوير نموذج لتقييم المخاطر التي يمكن معرفتها قبل قبول العميل، وكذلك تحديد الطرق المستخدمة للتكيف مع هذه المخاطر بحيث تصبح هذه المخاطر ذات مستوى مقبول للمدقق الخارجي. عملت الدراسة على تحديد أهم عناصر التعاقد من وجهة نظر المدققين المخولين باتخاذ قرار قبول العملاء الجدد التي قام بذكرها بيان التحذير بمخاطر التدقيق الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين لعام (1995)، بأن هذه المخاطر مقسمة إلى ثلاث مجموعات، وتشمل مخاطر متعلقة بالأعمال التي يقوم بها العميل، ومخاطر متعلقة بأعمال المدقق التي تؤدي إلى انخفاض أرباح المدقق أو الخسارة نتيجة لقبوله التعاقد، ومخاطر التدقيق الناتجة عن إبداء المدقق لرأي غير صحيح. وقد أجرت الباحثة دراستها الميدانية على عينة مكونة من (137) مدققاً من أكبر خمس شركات تدقيق في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قامت بتوزيع حالتين دراسيتين على كل

مدقق تتراوح خطورتها بين درجة عالية جداً ودرجة منخفضة جداً، ويقوم كل مدقق بإبداء رأيه حول قراره في قبول أو رفض تدقيق هذه الشركة. وخلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة بين المخاطر المتعلقة بأعمال العميل والمخاطر المتعلقة بالتدقيق حسب النموذج المفترض، وكذلك دلت على اهتمام المدققين باستقامة إدارة العميل في تحديد المخاطر ولكن بدرجات متفاوتة، بالإضافة إلى ذلك فإن المدققين لا يقومون بالتكيف مع هذه المخاطر عن طريق زيادة أتعاب التدقيق، نظراً للتنافس الشديد والحاد بين مكاتب التدقيق، وبالتالي عدم الموافقة على قبول التعاقد مع مثل هؤلاء العملاء.

- دراسة ( Johnston, 2001 ) بعنوان:

### **Risk experience and client acceptance decision, National Public Accountant**

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مخاطر الخبرة مع قرارات قبول العملاء. وقد أجرت الباحثة دراستها الميدانية على عينة مكونة من (130) مدققاً في شركات التدقيق الخمسة الكبار في الولايات المتحدة الأمريكية للإجابة على استنبانه تحتوي على العناصر المكونة للمخاطر المتعلقة بأعمال العميل، ومخاطر التدقيق، والمخاطر المتعلقة بأعمال المدقق، حيث تم تقسيم العينة إلى مجموعتين على أساس خبرة شريك التدقيق، حيث يقوم شريك التدقيق بإعادة ترتيب هذه المخاطر من حيث الأهمية، ومن ثم إضافة أي عناصر أخرى يعتقد بأن لها تأثيراً على قرار قبول العميل المحتمل. وخلصت الدراسة إلى أن عناصر مخاطر العميل المتعلقة بالخطأ لها تأثير قليل على الجهد المبذول في التعاقد، بينما عناصر مخاطر العميل المتعلقة بالتلاعب ليس لها أي تأثير على هذا الجهد، حيث إن عناصر مخاطر العميل تؤثر في مرحلة التخطيط



للتدقيق على اختيار الخبرات المناسبة، وكذلك على سياسة جمع أدلة التدقيق، ولكن دون تأثير يذكر على ساعات العمل، بالإضافة إلى أن أتعاب التدقيق أعلى بالنسبة للعملاء الأكثر خطورة نتيجة تحميلهم لعلاوة إضافية.

- دراسة ( Beuleu, 2001 ) بعنوان:

### **The effects of judgments of new client's integrity upon risk judgment**

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم المخاطر المرتبطة بالعملاء الجدد عن طريق تقييم نزاهة العميل بسبب ارتباط الاستقامة بشكل مباشر بمخاطر الغش والتلاعب وكذلك مصداقية مصدر المعلومات، حيث قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية وتوزيع استبانته تحتوي على (22) معلومة حول المدير العام للعميل المفترض عن طريق هذه المعلومات يتم الحكم على انخفاض أو ارتفاع الاستقامة لدى المدير، حيث إن الباحث يفترض وجود ارتباط سلبي بين الاستقامة وكل من مخاطر التدقيق وأدلة التدقيق وأتعاب التدقيق.

وخلصت الدراسة إلى صحة فرضية الدراسة حول وجود ارتباط سلبي بين استقامة المدير العام والمخاطر المتعلقة بأعمال العميل والمتمثلة بمخاطر الغش والتلاعب ومصداقية المصدر والمتمثلة بمخاطر الرقابة والمخاطر الملازمة، وكذلك تبين أن هناك ارتباطاً إيجابياً بين هذه المخاطر وكل من أدلة التدقيق وأتعاب التدقيق.

- دراسة ( Bell et al, 2001 )، بعنوان:

### **Auditors' Perceived Business Risk and Audit Fees: Analysis and Evidence**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين مخاطر الأعمال المدركة من قبل المدقق وأتعاب التدقيق (على أساس عدد الساعات)، وذلك بتحديد ما إذا كانت مكاتب التدقيق أو عملاؤهم يتحملون التكاليف القانونية المتوقعة لمخاطر الأعمال، واعتمدت الدراسة الاستبانة لجمع المعلومات وبالتطبيق على 422 مكتب مراجعة.

وأظهرت النتائج بأن مخاطر الأعمال المرتفعة تزيد من عدد ساعات التدقيق، ولكن لا تزيد من الأتعاب على أساس الساعة. وهذا ما يتضمن بأن مكاتب التدقيق تدرك اختلافات مخاطر الأعمال على مستوى المنشأة، وتحصل على تعويضات من خلال القيام بساعات إضافية، وليس من خلال زيادة الأتعاب على أساس الساعة الواحدة.

- دراسة Lyon, J., and Maher, M., 2002 بعنوان:

### **The Importance of Business Risk in Setting Audit Fees: Evidence form Client Misconduct**

قامت هذه الدراسة باختبار العلاقة بين أتعاب المدققين ومخاطر الأعمال، للعملاء الذين يمارسون أعمالهم في الدول المتقدمة، وذلك من خلال دراسة نظرية تحليلية للعديد من الدراسات والتنظيمات المهمة بمهنة المحاسبة، حيث تكون الرشوة (Bribery) بمثابة ممارسة مقبولة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

1- أن أتعاب التدقيق تكون أكبر بالنسبة للعملاء الذين أفصحوا عن دفع رشوى أكثر.

2- أن نتائج الدراسة تتوافق مع سوق التدقيق حيث تقوم مكاتب التدقيق بتقييم مخاطر الأعمال على مستوى العميل، ومن ثم تحمّل تكاليفها المتوقعة على العميل، من خلال رفع أتعاب التدقيق.

- دراسة (Gendron, 2002) بعنوان:

### **on the role of the organization in auditor's client acceptance decisions**

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر المكونات التنظيمية لمكاتب التدقيق على قرارات المدقق بشأن قبول العميل في ظل تأثيرات المنهج المهني والمنهج التجاري. قام الباحث بإجراء الدراسة الميدانية على ثلاث شركات تدقيق من الخمسة الكبار في كندا.

وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها أن مكاتب التدقيق تدير مرحلة صنع القرار للمدققين عن طريق المكونات التنظيمية الرسمية التي تنعكس بشكل أكبر في أحد المنهجين هما: المنهج المهني أو المنهج التجاري. وان مكاتب التدقيق يتخذون قرار القبول بما يتفق مع المنهج المهني أو التجاري الذي تفضله المكونات التنظيمية لمكتب التدقيق.

- دراسة (Khurana, I., and Raman, K., 2004) بعنوان:

### **Litigation Risk and the Financial Reporting Credibility of Big 4 versus Non-Big 4 Audits: Evidence from Anglo-American Countries**

بحثت الدراسة عن أيهما أكثر تحديدا لجودة الأداء المهني سمعة مكتب المراجعة أم مخاطر التعرض للتقاضي. وقامت الدراسة باختبار فيما إذا كانت جودة الأداء المهني العالية المدركة لمكاتب المراجعة الأربعة الكبار، ترتبط بتعرض المراجعين للتقاضي، أو لأضرار تصيب سمعتهم، وذلك من خلال دراسة نظرية تحليلية.

وأظهرت نتائج الدراسة أن مخاطر التعرض للتقاضي لها دور أكبر من دور من حماية سمعة العلامة التجارية لمكتب المراجعة في تحديد جودة الأداء المهني.

- دراسة (Eu-Jin, T., and Houghton, K., 2004) بعنوان:

### **Audit litigation and the Pricing of Audit Services**

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير مقاضاة المراجع على تسعير عملية التدقيق، وناقشت أن سمعة مكتب المراجعة ترتبط بشكل رئيسي بمستوى الجودة المقدمة، كما أن جودة المراجعة ترتبط بشكل إيجابي بأتعاب عملية المراجعة والعكس بالعكس، في حين أن مقاضاة المراجع تؤثر سلبا على سمعته، وذلك لأنها قد تمثل مؤشرا على النقص في جودة الأداء المهني للمراجع. وعدت الدراسة أن العلاقة السالبة بين مقاضاة المراجع وأتعاب المراجعة، تتفاقم على مستويين: مستوى الدولة أو المحلي (Locality) ومستوى التخصص الصناعي للعميل.

وشملت الدراسة جزءاً ميدانياً حيث تم فحص أتعاب المراجعة واختبارها لدى الشركات التي بها مراجعون تمت مقاضاتهم، ولدى الشركات التي لم يحدث فيها تقاضٍ لمراجعيها. وأظهرت نتائج الدراسة بان أتعاب مكاتب المراجعة التي تم مقاضاة مراجعيها تنخفض عن تلك المكاتب التي لم يتم مقاضاة مراجعيها، ويتضح ذلك بدرجة أكبر عند وضع العوامل المحلية والتخصص الصناعي في الاعتبار.

- دراسة ( Lam and Mensah, 2006 ) بعنوان :

### **Auditors' decision-making under going-concern uncertainties in low litigation-risk environments: Evidence from Hong Kong**

هدفت إلى دراسة العلاقة في اتخاذ القرار من قبل المدققين في ضوء عدم الاكيدة بالاستمرار، وذلك من خلال مخاطر التشريعات القضائية، وفي الوقت نفسه يوجد عدم تأكد اقتصادي عالٍ، خاصة الفترة التي تعرضت لها (هونج كونغ) مباشرة بعد الأزمات المالية لا سيما سنة 1997. وذلك للوقوف على ما إذا كان سلوك مراقبي الحسابات في (هونج كونغ) يتم توجيهه بالعوامل نفسها التي حُددت في الدراسات المحاسبية السابقة، في ظل بيئة تتسم بارتفاع مخاطر تعرضهم لدعاوي قضائية مثل الولايات المتحدة الأمريكية. واعتمدت الدراسة على الأسلوب النظري لجمع المعلومات. وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها ما يلي:

- 1- الاتفاق مع نتائج الدراسات السابقة من أن سمعة مراقب الحسابات والمهنة يؤثران بقوة على سلوكه عند إبداء الرأي (خاصة الرأي المعدل).
- 2- أن مراقبي الحسابات يميلون لإصدار تقرير بالامتناع عن إبداء رأي في الحالات الحرجة نتيجة المصائب المالية، ورأي معدل مع فقرة إيضاحية عندما تكون هذه المصائب أقل حدة.
- 3- تأثير الضغوط المهنية على مراقب الحسابات عند إصدار الرأي تكون أكثر تأثيراً من خطر الدعاوي القضائية.
- 4- تقرير مراقب الحسابات في ظل بيئة تتسم بمخاطر منخفضة للدعاوي القضائية يتضمن معلومات تنبؤية من تقريره في بيئة مرتفعة المخاطر السابقة. فقد يكون الدافع للوقاية من هذه المخاطر المرتفعة يؤثر سلباً على الدور الاقتصادي الذي تلعبه مهنة المراجعة.

## 2-12 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

1- إن اغلب الدراسات السابقة ركزت على الإطار العام لعملية التدقيق في الشركات والتعرف إلى مبادئه وآلياته والجوانب المفاهيمية المرتبطة به، كذلك التعرف إلى مفهوم إدارة التدقيق، في حين إن الدراسة الحالية حاولت أن توضح الجوانب المتعلقة بمخاطر التعاقد مع العملاء من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في دولة الكويت والآثار المترتبة على ذلك.

2- تتناول الدراسة الحالية جانبا مهما من أعمال مدققي الحسابات في دولة الكويت، وهو التدقيق الخارجي للعملاء، ونظرا لقلّة الدراسات العربية في موضوع المخاطر فإن هذه الدراسة تعد إسهاماً جاداً في تحقيق إضافة علمية في هذا المجال.

3- تبين الدراسة الحالية الأخطار التي قد يتعرض لها مدققي الحسابات الخارجيين في قبول العملاء أو رفضهم لمهمة التدقيق التي في حال إغفالها قد تؤدي إلى زيادة أعباء شركات التدقيق، وبالتالي تؤدي إلى إفلاسها.

4- أن هذه الدراسة تطبق في البيئة الكويتية وتحديدا في مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت، وبالتالي فهي من أوائل الدراسات في هذا المجال في دولة الكويت مما يضيف عليها صفة الشمولية والقابلية للتعميم، وأن معظم الدراسات التي أتيح للباحث الاطلاع عليها أجريت في بيئات مختلفة عن بيئة الكويت، فمنها ما كان في دول عربية ومنها ما كان في بيئات أجنبية، وربما تكون هذه الدراسة الوحيدة التي بحثت في هذا المجال في دولة الكويت على حد علم الباحث.

## الفصل الثالث

### منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

#### 1-3 منهج البحث

#### 2-3 مجتمع الدراسة والعينة

#### 3-3 البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة

#### 4-3 أدوات الدراسة

#### 5-3 متغيرات الدراسة

#### 6-3 المعالجة الإحصائية:

#### 7-3 إجراءات الدراسة

#### 1-7-3 نوع الدراسة

#### 2-7-3 أساليب جمع البيانات والمعلومات

## الفصل الثالث

### منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

#### 3-1 منهج البحث

تعدُّ هذه الدراسة من الدراسات الميدانية التي تتبع فيها الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي، بهدف التعرف إلى تقييم مدققي الحسابات الخارجيين الكويتيين لمخاطر قبول التعاقد مع العميل على قرارهم في قبول أو رفض مهمة التدقيق، وبالتطبيق على مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت، إذ تم دراسة المتغيرات الوصفية غير الكمية وتحليلها وتحويلها من خلال الاستبانة إلى متغيرات كمية قابلة للقياس، بهدف التوصل لاختبار دقيق للفرضيات، وبالتالي بيان نتائج وتوصيات الدراسة.

#### 3-2 مجتمع الدراسة والعينة

يتكون مجتمع الدراسة من مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت والبالغ عددها (43) مكتب تدقيق مرخص ومزاوول للمهنة، (دليل مراقبي الحسابات ومكاتب تدقيق الحسابات بدولة الكويت، الصادر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لعام 2010/2009). أما عينة الدراسة فقد تم اختيار عينة من المدققين الخارجيين العاملين في هذه المكاتب والبالغ عددهم حوالي (1144) مدققاً وبنسبة ( 25%) من المجتمع الأصلي للدراسة، حيث قام الباحث بتوزيع (286) استبانة، وتم استرداد (217) استبانة بنسبة (75.7%) من إجمالي عدد الاستبانات المرسله، وبعد فرزها تم استبعاد 11 استبانة منها لعدم اكتمال تعبئتها، وبذلك استقرت العينة



على (206) مدققين يعملون في المكاتب المشمولة بالدراسة التي خضعت للتحليل وبنسبة (72.1%) من المجتمع الكلي.

### 3-3 البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة

تمت دراسة مجموعة من المتغيرات الشخصية والوظيفية باستخدام أسلوب الإحصاء الوصفي، من أجل بيان بعض الحقائق المتعلقة بهذه الفئة، وذلك باستخراج التكرارات والنسب المئوية للأسئلة الخاصة بالعوامل الديموغرافية، من حيث ( سنوات الخبرة في مجال التدقيق، عدد المدققين العاملين بمكتب التدقيق) ومن ثم التحليل لهذه النتائج وفقا لما تم الحصول عليه من إجابات، وفيما يلي هذه الإجابات والتي تم الحصول عليها من خلال الجزء الأول من الاستبانة، والتي يمكن تلخيصها في الجداول التالية:

#### 3-1-1 سنوات الخبرة في مجال التدقيق

#### الجدول رقم (3-1)

توزيع العينة حسب سنوات الخبرة في مجال التدقيق

النسبة المئوية	التكرار	الفئة
10.7 %	22	5 سنوات فأقل
23.8 %	49	6-10 سنوات
24.8 %	51	11-15 سنة
10.7 %	22	16-20 سنة
30.1 %	62	21 سنة فأكثر
100	206	المجموع

يتضح من الجدول (1-3) أن (62) مستجيباً من عينة الدراسة تزيد سنوات خبرتهم في التدقيق على (21) سنة حيث شكلت نسبتهم (30.1) في المائة من إجمالي حجم العينة المبحوثة، بينما بلغ عدد من يملكون خبرة تمتد (11-15 سنة) (51) مستجيباً ويشكلون نسبة (24.8) في المائة من إجمالي حجم العينة، في حين بلغ عدد من يمتلكون خبرة (6-10) سنوات (49) مستجيباً وبنسبة (23.8) في المائة بينما تساوت أعداد الفئتين أقل من 5 سنوات و(16-20 سنة) وبالعدد نفسه لكل فئة (22) مستجيباً وبنسبة نفسه (10.7) في المائة لكل فئة.

### 3-1-2 التخصص

#### الجدول رقم (2-3)

#### توزيع العينة حسب التخصص

النسبة المئوية	التكرار	الفئة
70.9 %	146	محاسبة
9.2 %	19	إدارة أعمال
1.9 %	4	نظم معلومات
15 %	31	مالية ومصرفية
2.9 %	6	اقتصاد
<b>100</b>	<b>206</b>	<b>المجموع</b>

يُصور الجدول (3-3) أن حملة مؤهل المحاسبة هم الأكثر من بين المدققين، حيث بلغ عددهم (146) مستجيباً وبنسبة بلغت (70.9) في المائة من إجمالي حجم العينة. ثم جاء بعد ذلك عدد حملة العلوم المالية والمصرفية البالغ (31) مستجيباً وبنسبة بلغت (15) في المائة من إجمالي حجم العينة. في حين كان عدد حملة مؤهل إدارة الأعمال (19) مستجيباً وبنسبة بلغت (9.2) في المائة من إجمالي حجم العينة. أما حملة مؤهل الاقتصاد فقد بلغ (6) مدققين فقط وبنسبة بلغت (2.9) في المائة مستجيباً وأخيراً حملة نظم المعلومات الإدارية.

### 3-1-3 عدد المدققين العاملين بمكتب التدقيق

#### الجدول رقم (3-3)

#### توزيع العينة حسب عدد المدققين العاملين بمكتب التدقيق

النسبة المئوية	التكرار	الفئة
30.6%	63	أقل من 5 مدققين
47.6%	98	من 5 إلى أقل من 10 مدققين
9.7%	20	من 10 إلى أقل من 15 مدقق
12.1%	25	أكثر من 15 مدقق
100	206	المجموع

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (3-3) أن (98) مدققاً ينتمون إلى المكاتب التي عدد عاملها ما بين (5 إلى أقل من 10 مدققين) أي بما نسبته (47.6%) من إجمالي عينة الدراسة، في حين إن المدققين الذين ينتمون إلى المكاتب التي عدد العاملين فيها أقل من (5) مدققين بلغ (63) مدققاً من إجمالي عينة الدراسة، أما المدققون الذين ينتمون إلى المكاتب التي عدد العاملين فيها أكثر من (15) مدققاً فقد بلغ (25) مدققاً من إجمالي عينة الدراسة، وأخيراً جاء المدققون الذين ينتمون إلى مكاتب تضم من (10 إلى أقل من 15 مدقق) قد بلغ عددهم (20) مدققاً من إجمالي عينة الدراسة.

### 3-4 أدوات الدراسة

قام الباحث بتطوير تصميم استبانة بحيث تغطي جميع متغيرات الدراسة والفرضيات التي بينت عليها، حيث تم اختبار الاتساق الداخلي لمعرفة مدى الاعتمادية على أداة جمع البيانات باستخدام معامل (كرونباخ ألفا)، لقياس مدى ثبات أداة القياس. وقد بلغت درجة اعتمادية هذه الاستبانة وفقاً لمعيار (كرونباخ ألفا) (95,48%) وهي نسبة عالية يمكن الاعتماد عليها. ويلاحظ من قيم (كرونباخ ألفا) كما هو موضح في الجدول (3-4) بأن معاملات الثبات لجميع متغيرات الدراسة كانت جيدة وهي مناسبة لأغراض الدراسة (Malhotra, 2003).

### جدول (3-4)

قيمة معامل الثبات للاتساق الداخلي لكل متغير

معامل كرونباخ ألفا	اسم المتغير	تسلسل الفقرات
93,94 %	مخاطر التكاليف والتعاقد المتعلقة بالعملاء	8-1
88,86 %	مخاطر التكاليف والتعاقد المتعلقة بأنشطة التدقيق	16-9
84,51 %	مخاطر التكاليف والتعاقد المتعلقة بمكتب التدقيق	24-17
82,85 %	مخاطر التكاليف والتعاقد المتعلقة بإدارة العميل	32-25
94,05 %	قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق	40-33
95,48 %	المعدل العام لمعامل الثبات	40-1

### 3-5 متغيرات الدراسة

تشمل الدراسة الحالية المدققين العاملين في مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت، حيث تم فحص العلاقات التي تربط المتغير المستقل المتمثل بمخاطر التكاليف والتعاقد والمتغير التابع المتمثل بقرار قبول أو رفض مهمة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في دولة الكويت، كما قام الباحث باستخدام استبانة خطية مكونة من جزأين رئيسيين هما:

1- الجزء الأول: وخصص للتعرف إلى العوامل الديموغرافية للمستجيبين من المدققين الخارجيين العاملين في مكاتب التدقيق مثل (سنوات الخبرة في مجال التدقيق، التخصص، عدد المدققين العاملين بمكتب التدقيق).

2- الجزء الثاني: وخصص للعبارات التي تغطي متغيرات الدراسة وفرضياتها، التي تتمثل في التعرف إلى تأثير مخاطر التكليف والتعاقد على قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في دولة الكويت، وسوف يستخدم الباحث مقياس (ليكرت الخماسي)، وحسب الدرجات مستوى الملاءمة والأهمية النسبية للوسط الحسابي، وكما هو موضح في الجدول الآتي:

### جدول (3- 5)

#### مقياس ليكرت الخماسي

مدى التأثير	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1
مستوى الملاءمة	مرتفعة جدا	مرتفعة	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا
الأهمية النسبية للوسط الحسابي	4.5 - أقل من 5	3.75 - أقل من 4.5	3 - أقل من 3.75	2 - أقل من 3	أقل من 2

### 3-6 المعالجة الإحصائية:

تم الاستعانة بالأساليب الإحصائية ضمن البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) في معالجة البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية للعينة المبحوثة، حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

#### 1- مقاييس النزعة المركزية:

- الوسط الحسابي (Mean): بهدف التعرف إلى تقييمات المبحوثين لكل مفردة من مفردات فئة الدراسة، كمؤشر لتحديد الأهمية النسبية للعبارات الواردة في استبانة الدراسة.

- الانحراف المعياري (Standard Deviation): لقياس درجة تشتت قيم إجابات مجتمع الدراسة عن الوسط الحسابي لكل فقرة وبياناتها، حيث إن قيمة الانحراف المعياري القليلة تعني أن تشتت البيانات قليل والعكس صحيح.

2- الإحصاء الوصفي: (Descriptive Statistics)، وذلك لوصف آراء عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة ويتضمن:

- النسب المئوية (Percentages): لاستنباط اتجاهات البيانات المبوبة حسب كل فقرة من فقرات الدراسة، وذلك لتدعيم صحة الفرضيات الأساسية أو عدم صحتها.

- جداول التوزيع التكراري (Frequencies): وهي تعكس مدى تركيز الإجابات لصالح أو لغير صالح فرضية معينة.

3- تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) وذلك من أجل اختبار تأثير كل

متغير مستقل على المتغير التابع وهو قرار قبول مهمة التدقيق أو رفضها.

4- اختبار (كرونباخ ألفا): وذلك لاختبار مدى الاعتمادية على أداة جمع البيانات المستخدمة

في قياس المتغيرات التي اشتملت عليها الدراسة.

### 3-7 إجراءات الدراسة

#### 3-7-1 نوع الدراسة

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية التي تهدف إلى التعرف إلى تأثير

مخاطر التكليف والتعاقد على قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق من وجهة نظر مدققي

الحسابات الخارجيين في دولة الكويت.

#### 3-7-2 أساليب جمع البيانات والمعلومات

تم الاعتماد على نوعين من مصادر المعلومات هما:

أ- البيانات الأولية: قام الباحث بإعداد استبانة خطية مكتوبة خاصة لموضوع هذه الدراسة،

بحيث تغطي هنا الجوانب التي سيتناولها الإطار النظري والتساؤلات والفرضيات التي سوف

تستند عليها الدراسة، وتم توزيع الاستبانات على عينة الدراسة من المدققين، من خلال الباحث

شخصياً.



ب- البيانات الثانوية: ومن أجل وضع الأسس العلمية والإطار النظري لهذه الدراسة، فإن

الباحث استخدم البيانات المتوفرة بالمكتبات ومن المراجعة الأدبية للدراسات السابقة، مثل:

(1) الكتب والمواد العلمية التي تبحث في الإدارة والمحاسبة وتحديد التدقيق

والمراجعة.

(2) الأدلة والإحصاءات الرسمية الصادرة عن الجهات المختصة ومكاتب التدقيق

العاملة في دولة الكويت.

(3) الدوريات المتخصصة والنشرات والتقارير الدورية التي كتبت حول التدقيق.

(4) رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه التي تبحث في التدقيق.

(5) المعلومات المتوفرة على الإنترنت.

## الفصل الرابع

### نتائج الدراسة الميدانية

#### 1-4 نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

1-1-4 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسئلة متغير مخاطر التكليف والتعاقد المتعلقة بالعملاء.

2-1-4 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسئلة متغير مخاطر التكليف والتعاقد المتعلقة بأنشطة التدقيق .

3-1-4 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسئلة متغير مخاطر التكليف والتعاقد المتعلقة بمكتب التدقيق.

4-1-4 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسئلة متغير مخاطر التكليف والتعاقد المتعلقة بإدارة العميل.

#### 2-4 نتائج اختبار فرضيات الدراسة

1-2-4 اختبار الفرضية الأولى.

2-2-4 اختبار الفرضية الثانية.

3-2-4 اختبار الفرضية الثالثة.

4-2-4 اختبار الفرضية الرابعة.

## الفصل الرابع

### نتائج الدراسة الميدانية

#### مقدمة

تم تحليل البيانات التي جمعت بواسطة أداة الدراسة باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). وحسب الأساليب الإحصائية المناسبة كما يلي:

1- الإحصاء الوصفي: وذلك بإيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من الفقرات الواردة باستبانة الدراسة.

2- اختبار الفرضيات: تم اختبار الفرضيات باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression)، وذلك بحساب قيم (T) التي تقيس إمكانية وجود تأثير لكل متغير مستقل لوحده على المتغير التابع، وتنص قاعدة القرار للاختبار على رفض الفرضية العدمية (Ho) وقبول الفرضية البديلة (Ha) إذا كانت قيم (T) المحسوبة أكبر من قيمتهما الجدولية، وذلك عند مستوى معنوية (Sig.) (5%)، ومستوى ثقة (95%).

كما تم احتساب معامل التحديد المتعدد ( $R^2$  Coefficient Of Multiple Determination) الذي يمثل نسبة التباين في متغير الدراسة التابع، الذي يمكن تفسيره من قبل المتغيرات المستقلة ويقاس قوة العلاقة في نموذج الانحدار (Malhotra, 2003).

#### 1-4 نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

##### 1-1-4 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسئلة متغير مخاطر التكليف والتعاقد

المتعلقة بالعملاء

#### الجدول (1-4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمخاطر التكليف والتعاقد المتعلقة بالعملاء

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	الأهمية النسبية
1	قوة المركز المالي للشركة يقلل من مخاطر التعاقد مع العملاء	3.737	1.424	1	متوسطة
2	الشركات ذات الحجم الصغير تقلل بها مخاطر التعاقد مع العملاء	3.529	1.487	8	متوسطة
3	توفر السيولة مع العميل يقلل من مخاطر التعاقد معهم	3.669	1.434	3	متوسطة
4	تؤثر درجة تعقيد أعمال العملاء على مخاطر التعاقد معهم	3.534	1.588	6	متوسطة
5	وضوح أعمال العميل يقلل من مخاطر التعاقد مع العملاء	3.545	1.568	4	متوسطة
6	زيادة رأسمال الشركة يؤدي ذلك إلى زيادة مخاطر التعاقد	3.539	1.446	5	متوسطة
7	تؤدي نزاهة الإدارة إلى تقليل مخاطر التعاقد مع العملاء	3.684	1.571	2	متوسطة
8	جودة الرقابة الداخلية تقلل من مخاطر التعاقد مع العملاء	3.530	1.521	7	متوسطة
	المتوسط العام	3.630	1.500		متوسطة

يوضح الجدول (1-4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر مخاطر التكلفة والتعاقد المتعلقة بالعملاء على قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق للفقرات (1-8) حيث استجابات مدققي الحسابات الخارجيين في دولة الكويت على هذه الفقرات قد سجلت متوسط حسابي عام بلغ (3.630).

وقد تراوحت إجابات مدققي الحسابات ما بين (3.737) على الفقرة ( 1 ) التي حصلت على أعلى نسبة من الإجابات وتنص هذه الفقرة على أن " قوة المركز المالي للشركة يقلل من مخاطر التعاقد مع العملاء " أما الفقرة ( 2 ) فحصلت على أقل نسبة من الإجابات حيث بلغ متوسطها ( 3.529 ) وتنص هذه الفقرة على أن " الشركات ذات الحجم الصغير تقلل بها مخاطر التعاقد مع العملاء ". وتعكس مثل هذه الاستجابات على أن هؤلاء المدققين ينظرون إلى أن أي عمل يقومون به يحتاج إلى التأكد من مركز العميل المالي. كما أن أولوياتهم في اختيار العملاء يتطلب وجود عملاء مناسبين مما يؤثر على قرار القبول.

#### 2-1-4 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسئلة متغير مخاطر التكلفة والتعاقد

##### المتعلقة بأنشطة التدقيق

عند مناقشة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر مخاطر التكلفة والتعاقد المتعلقة بأنشطة التدقيق على قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق، يوضح الجدول (2-4) الفقرات ( 9-16 ) من استجابات مدققي الحسابات الخارجيين في دولة الكويت، حيث سجلت متوسطاً حسابياً عام بلغ ( 3.937 ).

الجدول (2-4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمخاطر التكاليف والتعاقد

المتعلقة بأنشطة التدقيق

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	الأهمية النسبية
9	التزام المدقق بنطاق إجراءات التدقيق يقلل من مخاطر التدقيق	4.068	1.255	2	مرتفعة
10	الخلاف حول نطاق إجراءات التدقيق يزيد من مخاطر التعاقد مع العملاء	3.616	1.473	7	متوسطة
11	الخلاف حول أتعاب عملية التدقيق يزيد من مخاطر التعاقد مع العملاء	3.878	1.314	4	مرتفعة
12	التعاقد المبكر يقلل من مخاطر التعاقد مع العملاء	4.029	1.295	3	مرتفعة
13	تلعب العلاقات الشخصية دورا هاما في تقليل مخاطر التعاقد مع العملاء	3.646	1.490	5	متوسطة
14	إعداد القائم المالية في وقت مبكر يقلل من مخاطر التعاقد مع العملاء	3.606	1.473	8	متوسطة
15	تأخر توقيت التعاقد يزيد من مخاطر التعاقد مع العملاء	3.630	1.473	6	متوسطة
16	تركز إعداد القوائم المالية في نهاية السنة يزيد من مخاطر التعاقد مع العملاء	4.106	1.233	1	مرتفعة
	المتوسط العام	3.937	1.314		مرتفعة

وقد تراوحت إجابات مدققي الحسابات ما بين (4.106) للفقرة (16) التي حصلت على أعلى نسبة من الإجابات وتتص هذه الفقرة على أن "تركز إعداد القوائم المالية في نهاية السنة يزيد من مخاطر التعاقد مع العملاء" أما الفقرة (14) فحصلت على أقل نسبة من الإجابات حيث بلغ متوسطها (3.606) وتتص هذه الفقرة على أن "إعداد القوائم المالية في وقت مبكر يقلل من مخاطر التعاقد مع العملاء". ويمكن أن يكون مرد ذلك أن نظرة مدققي الحسابات إلى مخاطر التكاليف والتعاقد المتعلقة بأنشطة التدقيق هي ضرورية جداً فيما قبول التعاقد مع العملاء.

#### 4-1-3 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسئلة متغير مخاطر التكاليف والتعاقد المتعلقة بمكتب التدقيق

يعرض الجدول (3-4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر مخاطر التكاليف والتعاقد المتعلقة بمكتب التدقيق على قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق وذلك من خلال الفقرات (17-24)، حيث بينت أن استجابات مدققي الحسابات الخارجيين في دولة الكويت على هذه الفقرات قد حصلت على متوسط حسابي عام بلغ (3.797).

الجدول (3-4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمخاطر التكاليف والتعاقد

المتعلقة بمكتب التدقيق

الأهمية النسبية	الترتيب حسب الأهمية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة	ت
متوسطة	5	1.410	3.398	كبر حجم مكتب التدقيق يقلل من مخاطر التعاقد مع العملاء	17
مرتفعة	3	1.312	3.844	تخصص المدقق في قطاع العميل يقلل من مخاطر التعاقد مع العملاء	18
متوسطة	8	1.496	3.388	يحد حجم مكتب التدقيق من مخاطر التعاقد مع العملاء	19
متوسطة	6	1.455	3.390	يأخذ التأهيل العلمي والمهني للعاملين بعين الاعتبار عند التعاقد مع العملاء	20
مرتفعة	2	1.297	3.995	يرغب العميل بالتعاقد مع مكتب متخصص في نشاطه وهذا يقلل من مخاطر التعاقد مع العملاء	21
متوسطة	7	1.431	3.390	يرغب العميل بالتعاقد مع مكاتب تقدم خدمات بخلاف خدمة التدقيق	22
متوسطة	4	1.426	3.742	يلعب التأهيل العلمي والمهني للعاملين بمكتب التدقيق دورا مهما في تقليل مخاطر التعاقد مع العملاء	23
مرتفعة	1	1.332	4.019	تقديم مكتب التدقيق خدمات بخلاف خدمة التدقيق يقلل من مخاطر التعاقد مع العملاء	24
مرتفعة		1.372	3.797	المتوسط العام	



ولما كانت الإجابات قد تراوحت ما بين (4.019) للفقرة ( 24 ) التي حصلت على أعلى نسبة من الإجابات وتتص هذه الفقرة على أن " تقديم مكتب التدقيق خدمات بخلاف خدمة التدقيق يقلل من مخاطر التعاقد مع العملاء " أما الفقرة رقم ( 19 ) فحصلت على أقل نسبة من الإجابات حيث بلغ متوسطها (3.388) وتتص هذه الفقرة على أنه "حجم مكتب التدقيق يحد من مخاطر التعاقد مع العملاء". ويمكن القول أن سبب هذا التفاوت في الاستجابات من فقرة إلى أخرى هو أن عدم القدرة على تحديد حجم مكتب التدقيق الذي يخضع إلى العديد من الجهات قد يؤدي في بعض من الأحيان إلى عدم قبول التعاقد مع العملاء.

#### 4-1-4 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسئلة متغير مخاطر التكلفة والتعاقد

##### المتعلقة بإدارة العميل

يبين الجدول (4-4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر مخاطر التكلفة والتعاقد المتعلقة بإدارة العميل على قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق لل فقرات ( 25-32 ) حيث إن استجابات الحسابات الخارجيين في دولة الكويت على هذه الفقرات قد حصلت على متوسط حسابي عام بلغ (3.927).

الجدول (4-4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمخاطر التكاليف والتعاقد المتعلقة بإدارة العميل

الترتيب حسب الأهمية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة	رقم العبارة
5	1.489	3.559	التعثر المالي في الشركة سوف يزيد من مخاطر التعاقد مع العملاء	25
8	1.389	3.500	تلعب الرقابة الداخلية لإدارة الشركة دوراً هاماً في مخاطر التعاقد.	26
6	1.412	3.548	تلعب نزاهة الإدارة العميل دوراً كبيراً في إتمام عملية التعاقد	27
3	1.312	4.004	قيام الإدارة بسداد التزاماتها وأتعب التدقيق في الوقت المناسب يقلل من مخاطر التعاقد مع العملاء	28
1	1.190	4.165	ضعف سمعة الإدارة في مجتمع الأعمال يزيد من مخاطر التعاقد مع العملاء	29
7	1.467	3.516	زيادة اعتماد الإدارة على الاقتراض وضعف السيولة يزيد من مخاطر التعاقد مع العملاء	30
2	1.260	4.131	الخلافات في الإدارة تزيد من مخاطر التعاقد مع العملاء	31
4	1.500	3.839	المنافسة في الصناعة يقلل من مخاطر التعاقد مع العملاء	32
	<b>1.330</b>	<b>3.927</b>	<b>المتوسط العام</b>	

تتراوح إجابات مدققي الحسابات ما بين ( 4.165 ) للفقرة ( 29 ) التي حصلت على أعلى نسبة من الإجابات وتتص هذه الفقرة على أن " ضعف سمعة الإدارة في مجتمع الأعمال يزيد من مخاطر التعاقد مع العملاء " أما الفقرة رقم ( 26 ) فحصلت على أقل نسبة من الإجابات حيث بلغ متوسطها ( 3.500 ) وتتص هذه الفقرة على أن " تلعب الرقابة الداخلية لإدارة الشركة دور هام في مخاطر التعاقد ". حيث إن تقارب الاستجابات على فقرات متغير إدارة العميل يعود إلى قدرة المكتب على القيام بعمليات الإدارة من تخطيط وتوجيه ورقابة وتنظيم، وهذا يدل على أن العمليات الإدارية في المكاتب المبحوثة تتماشى مع سياق الإستراتيجية الرئيسية للمكتب المبحوثة.

#### 4-2 نتائج اختبار فرضيات الدراسة

##### 4-2-1 اختبار الفرضية الأولى:

وتتص هذه الفرضية على إنه:

(HO1) لا يوجد تأثير لمخاطر التكاليف والتعاقد المتعلقة بالعملاء على قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في دولة الكويت.

لاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام اختبار الانحدار البسيط ( Simple Regression ) والجدول التالي رقم ( 4-5 ) يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار هذه الفرضية.

#### الجدول (4- 5)

نتائج اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression) لتأثير مخاطر التكاليف والتعاقد المتعلقة بالعملاء على قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق

القرار الإحصائي	قيمة T الجدولية	قيمة T المحسوبة	R <sup>2</sup>	Sig.	المتغير المستقل
رفض الفرضية العدمية	1.679	7.590	.297	.000	مخاطر التكاليف والتعاقد المتعلقة بالعملاء

ينتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4- 5) أن قيمة (T) المحسوبة هي (7.590) فيما بلغت قيمتها الجدولية (1.679)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " يوجد تأثير لمخاطر التكاليف والتعاقد المتعلقة بالعملاء على قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في دولة الكويت"، وهذا ما تؤكد قيمة الدلالة (Sig.) البالغة صفرًا حيث إنها أقل من (5%)، كما تشير إلى أن التباين في مخاطر التكاليف والتعاقد يفسر ما نسبته (297) من التباين في قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق، مما يعكس الدرجة المتوسطة لقوة العلاقة ودرجة تفسير متغير مخاطر التكاليف والتعاقد المتعلقة بالعملاء لمتغير قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في دولة الكويت.

وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الرحيلي (2004) التي خلصت إلى أن المدققين في السعودية يقيمون الخطر الحتمي عند المستوى المناسب باستثناء عاملين هما: العميل، والقوانين المؤثرة في صناعة العميل، حيث جاء تأثيرهم سلبياً.

#### 2-2-4 اختبار الفرضية الثانية

وتنص هذه الفرضية على انه:

(HO2) لا يوجد تأثير لمخاطر التكاليف والتعاقد المتعلقة بأنشطة التدقيق على قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في دولة الكويت.

لاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام اختبار الانحدار البسيط ( Simple Regression) والجدول التالي رقم ( 4-6 ) يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار هذه الفرضية.

#### الجدول (4-6)

نتائج اختبار الانحدار البسيط ( Simple Regression) لتأثير مخاطر التكاليف والتعاقد المتعلقة بأنشطة التدقيق على قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق

المتغير المستقل	Sig.	R <sup>2</sup>	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	القرار الإحصائي
مخاطر التكاليف والتعاقد المتعلقة بأنشطة التدقيق	.000	.526	8.640	1.679	رفض الفرضية العدمية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4-6) أن قيمة (T) المحسوبة هي (8.640) فيما بلغت قيمتها الجدولية (1.679)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض

الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " يوجد تأثير لمخاطر التكاليف والتعاقد المتعلقة بأنشطة التدقيق على قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في دولة الكويت "، وهذا ما تؤكد قيمة الدلالة (Sig.) البالغة صفراً حيث إنها أقل من 5%، كما تشير إلى أن التباين في مخاطر التكاليف والتعاقد يفسر ما نسبته (526. ) من التباين في قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في دولة الكويت، مما يعكس ارتفاع قوة العلاقة ودرجة تفسير متغير مخاطر التكاليف والتعاقد المتعلقة بأنشطة التدقيق لمتغير قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق. وتتشابه هذه النتيجة مع نتيجة دراسة ( Johnston, 2000 ) التي خلصت إلى وجود علاقة بين المخاطر المتعلقة بأعمال وأنشطة العميل والمخاطر المتعلقة بالتدقيق حسب النموذج المفترض، وكذلك دلت على اهتمام المدققين باستقامة إدارة العميل في تحديد المخاطر ولكن بدرجات متفاوتة.

#### 3-2-4 اختبار الفرضية الثالثة

وتنص هذه الفرضية على أنه:

HO3 لا يوجد تأثير لمخاطر التكاليف والتعاقد المتعلقة بمكتب التدقيق على قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في دولة الكويت.

لاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام اختبار الانحدار البسيط ( Simple Regression ) والجدول التالي رقم ( 4-7 ) يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار هذه الفرضية.

#### الجدول (4-7)

نتائج اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression) لتأثير مخاطر التكاليف والتعاقد المتعلقة بمكتب التدقيق على قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق

القرار الإحصائي	قيمة T الجدولية	قيمة T المحسوبة	R <sup>2</sup>	Sig.	المتغير المستقل
رفض الفرضية العدمية	1.679	6.396	.417	.000	مخاطر التكاليف والتعاقد المتعلقة بمكتب التدقيق

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4-7) أن قيمة (T) المحسوبة هي (6.396) فيما بلغت قيمتها الجدولية (1.679)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " يوجد تأثير لمخاطر التكاليف والتعاقد المتعلقة بمكتب التدقيق على قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في دولة الكويت"، وهذا ما تؤكد قيمة الدلالة (Sig.) البالغة صفرًا حيث إنها أقل من 5%، كما تشير إلى أن التباين في مخاطر التكاليف والتعاقد يفسر ما نسبته (417) من التباين في قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في دولة الكويت، مما يعكس ارتفاع قوة العلاقة ودرجة تفسير متغير مخاطر التكاليف والتعاقد المتعلقة بمكتب التدقيق على قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق.

وتتشابه هذه النتيجة مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة عابنة، (2003) التي بينت أن أكثر مخاطر التكاليف أهمية هي المتعلقة بعملية التدقيق، كما بينت وجود فروق في الأهمية لكل من العمر والخبرة والشهادة المهنية لمخاطر التكاليف.

كذلك تتشابه مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة عبد الهادي، (2000) التي توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين جودة الأداء المهني، وحجم مكتب المراجعة، وكذلك بين إشراف المنظمات المهنية على مكاتب المراجعة وجودة أدائها المهني، وكذلك وجود علاقة إيجابية بين جودة الأداء المهني، وبين إشراف المنظمات المهنية على مكاتب المراجعة وجودة أدائها المهني، كما أظهرت النتائج أن مكاتب المراجعة تبذل جهوداً للاحتفاظ بالعميل، وتنفيذ عملية المراجعة في الوقت المحددة.

#### 4-2-4 اختبار الفرضية الرابعة

وتتنص هذه الفرضية على أنه:

HO4 لا يوجد تأثير لمخاطر التكاليف والتعاقد المتعلقة بإدارة العميل على قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في دولة الكويت.

لاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام اختبار الانحدار البسيط ( Simple Regression) والجدول التالي رقم ( 4-8 ) يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار هذه الفرضية.

#### الجدول ( 4 - 8 )

نتائج اختبار الانحدار البسيط ( Simple Regression ) لتأثير مخاطر التكاليف والتعاقد المتعلقة بإدارة العميل على قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق

المتغير المستقل	Sig.	R <sup>2</sup>	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	القرار الإحصائي
مخاطر التكاليف والتعاقد المتعلقة بإدارة العميل	.000	.428	11.62	1.679	رفض الفرضية العدمية



يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4- 8) أن قيمة (T) المحسوبة هي (11.62) فيما بلغت قيمتها الجدولية (1.679)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " يوجد تأثير لمخاطر التكاليف والتعاقد المتعلقة بإدارة العميل على قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في دولة الكويت "، وهذا ما تؤكد قيمة الدلالة (Sig.) البالغة صفراً حيث إنها أقل من 5%، كما تشير إلى أن التباين في مخاطر التكاليف والتعاقد يفسر ما نسبته (428. ) من التباين في قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في دولة الكويت، مما يعكس ارتفاع قوة العلاقة ودرجة تفسير متغير مخاطر التكاليف والتعاقد المتعلقة بإدارة العميل على قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق.

وتشابه هذه النتيجة مع نتيجة دراسة ( Johnston, 2001 ) التي بينت أن عناصر مخاطر العميل المتعلقة بالخطأ لها تأثير قليل على الجهد المبذول في التعاقد، بينما عناصر مخاطر العميل المتعلقة بالتلاعب ليس لها أي تأثير على هذا الجهد، حيث إن عناصر مخاطر العميل تؤثر في مرحلة التخطيط للتدقيق على اختيار الخبرات المناسبة، وكذلك على سياسة جمع أدلة التدقيق، ولكن دون تأثير يذكر على ساعات العمل، بالإضافة إلى أن أتعاب التدقيق أعلى بالنسبة للعملاء الأكثر خطورة نتيجة تحميلهم لعلاوة إضافية.

## الفصل الخامس

### النتائج والتوصيات

1-5 النتائج

2-5 التوصيات

## الفصل الخامس

### النتائج والتوصيات

في ضوء التحليل الذي تم في الفصل الرابع لإجابات عينة الدراسة من مدققي الحسابات الخارجيين، فإن هذا الفصل يتناول عرضاً لمجمل النتائج التي توصل إليها الباحث، كإجابة على الأسئلة التي تم طرحها في الفصل الأول من هذه الدراسة التي مثلت مشكلتها والفرضيات التي بنيت عليها، وعلى ضوء هذه النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية قدم الباحث عدداً من التوصيات، ويمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة وفق ما تم التوصل إليه من خلال إجابات عينة الدراسة بما يلي:

#### 1-5 النتائج والاستنتاجات

1- أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير لمخاطر التكاليف والتعاقد المتعلقة بالعملاء على قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في دولة الكويت، حيث بينت النتائج أن قوة المركز المالي للشركة وتوفر السيولة مع العميل يقلل من مخاطر التعاقد مع العملاء، وأنه كلما كانت نزاهة الإدارة مرتفعة أدى ذلك إلى تقليل مخاطر التعاقد مع العملاء.

2- أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير لمخاطر التكاليف والتعاقد المتعلقة بأنشطة التدقيق على قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في دولة الكويت، حيث بينت النتائج أن تركيز إعداد القوائم المالية في نهاية السنة يزيد من مخاطر

التعاقد مع العملاء، وأن التزام المدقق بنطاق إجراءات التدقيق يقلل من مخاطر التدقيق، كما بينت أن التعاقد المبكر يقلل من مخاطر التعاقد مع العملاء.

3- أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير لمخاطر التكلفة والتعاقد المتعلقة بمكتب التدقيق على قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في دولة الكويت، حيث بينت النتائج أن تقديم مكتب التدقيق خدمات بخلاف خدمة التدقيق يقلل من مخاطر التعاقد مع العملاء، كما أن رغبة العميل بالتعاقد مع مكتب متخصص في نشاطه يقلل من مخاطر التعاقد مع العملاء، كذلك يقلل تخصص المدقق في قطاع العميل من مخاطر التعاقد مع العملاء.

4- أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير لمخاطر التكلفة والتعاقد المتعلقة بإدارة العميل على قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في دولة الكويت، حيث تبين أن ضعف سمعة الإدارة في مجتمع الأعمال يزيد من مخاطر التعاقد مع العملاء، وأن الخلافات في الإدارة تزيد من مخاطر التعاقد مع العملاء، كذلك تبين أن قيام الإدارة بسداد التزاماتها وأتعب التدقيق في الوقت المناسب يقلل من مخاطر التعاقد مع العملاء.

## 5-2 التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فقد خلصت إلى مجموعة من التوصيات يمكن تلخيصها بما يلي:

1- استمرار مدققي الحسابات الخارجيين في دولة الكويت بتقييم مخاطر التكليف والتعاقد المتعلقة بالعملاء، وما يتعلق بقوة المركز المالي وتوفر السيولة مع العميل خاصة، وان يكون هناك وقت كافٍ لإتمام عملية التعاقد قبل البدء في إعداد القوائم المالية للعميل حتى يقوم المدقق بتدقيق أعمال العميل منذ بداية السنة.

2- قيام مدققي الحسابات الخارجيين في دولة الكويت بتقييم مخاطر التكليف والتعاقد المتعلقة بأنشطة التدقيق ومكتب التدقيق، سيما وأن تركيز إعداد القوائم المالية في نهاية السنة يزيد من مخاطر التعاقد مع العملاء.

3- الاتفاق على قيام مكتب التدقيق بتقديم خدمات أخرى غير خدمة التدقيق، والتنويع في اختصاص مكاتب التدقيق في تدقيق المجالات التدقيقية كافة، لأن ذلك من شأنه التقليل من مخاطر التعاقد مع العملاء، ويعمل على زيادة قدرة المكاتب في تدقيق في جميع مجالات العميل.

4- التأكيد على أهمية التزام مدققي الحسابات الخارجيين بنطاق إجراءات التدقيق والتعاقد المبكر كون ذلك يقلل من مخاطر التعاقد مع العملاء.

5- التطوير المستمر للتأهيل العلمي والمهني للعاملين بمكاتب التدقيق لمواكبة التطور المستمر في المعايير المحاسبية والتدقيق.

6- قيام مدققي الحسابات الخارجيين في دولة الكويت بتقييم مخاطر التكليف والتعاقد المتعلقة بإدارة العميل، لأن ضعف سمعة الإدارة في مجتمع الأعمال يزيد من مخاطر التعاقد مع العملاء، وان الخلافات في الإدارة تزيد من مخاطر التعاقد مع العملاء.

7- تصنيف مكاتب المراجعة الأعضاء في جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية إلى فئات ومستويات، تتناسب مع إمكانات كل مكتب في تقديم خدمات المراجعة للعملاء، من حيث الموارد البشرية المتاحة للمكتب والموارد المادية والتكنولوجية الحديثة في المراجعة، بحيث يصبح لكل فئة الحق في مراجعة حجم معين من الشركات، ومع مراعاة إمكانية انتقال المكتب من فئة إلى فئة أخرى أعلى إذا توافرت له الشروط اللازمة.

8- تضمين أساليب تقييم العميل ضمن امتحان مزاولة المهنة الذي تعقده جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.

9- قيام جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بعقد ندوات توعية حول مخاطر التعاقد وذلك بإيضاح العوامل المرتبطة بمخاطر التعاقد وإيجاد سبل المعالجة لها.

10- ضرورة قيام جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بصياغة معيار ضمن معاييرها والإعداد له، بحيث يحدد طبيعة مسئولية المراجع تجاه انتهاكات العملاء للقوانين واللوائح ونطاقها، ويحدد له القواعد والإرشادات اللازمة لفحص تلك المجالات.

11- يوصي الباحث بإجراء أبحاث مستقبلية من قبل باحثين آخرين تتناول جانب التقييم لمخاطر التعاقد لقبول العملاء والمتعلقة بنشاط العميل.

## قائمة المراجع

### أولاً: المراجع باللغة العربية

#### أ. الكتب

- العدلوني، محمد أكرم، (2002)، العمل المؤسسي، ط1، عمان: دار ابن حزم للنشر والتوزيع.

- عمر، السيد احمد مصطفى، (2008). البحث الإعلامي: مفهومه، إجراءاته، ومناهجه، الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

- القاضي، حسين، (2008). التدقيق الداخلي، الطبعة الأولى، دمشق: منشورات جامعة دمشق، سوريا.

- لطفي، أمين السيد، (2002). المراجعة في عالم متغير، القاهرة: المكتبة الأكاديمية.

#### ب. الرسائل الجامعية

- عابنة، أكرم احمد (2003). تقييم مدققي الحسابات في الأردن لمخاطر التكليف، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد: الأردن.



- القرم، ناصر محمد، (1994). تقييم مخاطر التدقيق على مدققي الحسابات في المملكة الأردنية الهاشمية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية: عمان، الأردن.

### ج. المجالات المحكمة والأدلة والتقارير

- أحمد، محمد علي، (2009). تطوير قياس خطر الأعمال باستخدام مدخل تحليل الإستراتيجية بغرض رفع كفاءة وفعالية عملية المراجعة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، المجلد الثالث والثلاثون، العدد الأول، ص ص 157-204.

- الخطيب، صبحي (2001). دراسة تحليلية لتأثير تقييم المراجع الخارجي لدرجة المخاطرة على درجة اعتماده على إدارة المراجعة الداخلية، مجلة البحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الثامن والثلاثون، العدد الثاني، ص ص 39-57.

- دليل مراقبي الحسابات ومكاتب تدقيق الحسابات بدولة الكويت، الصادر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لعام 2009/2010.

- الرحيلي، عوض بن سلامة والقريقرى، عبد الغني عبد الحميد، (2004)، دور المدقق الخارجي في تقييم العوامل المرتبطة بالمخاطر الحتمية لأغراض تخطيط عملية التدقيق، مجلة الإدارة العامة، الرياض، المجلد 44، العدد 2. ص:65.

- صلاح أحمد، (2002). هل تتسق أحكام المراجعين في مصر مع نموذج خطر المراجعة؟،  
مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الأول، ص 97.

- طلبة، علي إبراهيم، (1994)، قياس أثر بعض العوامل على جودة أداء مراقب الحسابات:  
دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة بسلطنة عمان، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية  
التجارة، جامعة عين شمس، ملحق العدد الأول، ص ص 1285-1302.

- طلبة، علي إبراهيم، (2002)، نموذج مقترح لدراسة علاقة مخاطر المقاضاة بجودة  
المراجعة، دراسة ميدانية على مكاتب المحاسبة والمراجعة، مجلة الدراسات المالية  
والتجارية، جامعة القاهرة، فرع بني سويف، السنة الثانية عشر، العدد الثاني. ص ص 57-  
62.

- عبد الهادي، إبراهيم عبد الحفيظ، (2000)، نموذج مقترح لتحديد علاقة حجم مكتب  
المراجع بجودة أداء مكتب المراجع في ظل التقييم الذاتي وتقييم القراء: دراسة نظرية ميدانية  
تطبيقية، الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، السنة الرابعة، العدد الثاني، ص  
ص 1-87.

- العماري، صالح راشد، (2007)، العوامل البيئية المؤثرة على جودة خدمات مهنة المراجعة  
في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية، مجلة الإدارة العامة، الرياض، المجلد 74،  
العدد 2. ص: 65-76.

- عوض، أمال محمد، (2004)، الاختيار التكيفي لاستراتيجيات قياس وضبط مخاطر الأعمال وتأثيره على جودة الأداء المهني في المراجعة، المعهد العالي للإدارة والتكنولوجيا، أكاديمية المدينة، المجلد 18، العدد 14، ص ص 16-21.

- مطر، محمد (2001)، مسئوليات مدقق الحسابات تجاه الطرف الثالث، المؤتمر العلمي الثالث، جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، عمان: الأردن.

- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، دليل قواعد سلوك وآداب المهنة، (2007). متوفر

على الرابط الإلكتروني Available: On line

<http://www.socpa.org.sa/rule/index.htm>

### ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

- Abdel-Khalik, R., and Solomoon, I., (2003), "Research opportunities in Auditing, The Second Decade", *American Accounting Association*.

- Arens, A.A., Elder, R.J., and Beasley, M.S. (2005). *Auditing and Assurance Services, An integrated approach*. 11 Edition. Prentice-Hall.

- Arens, A., and, Loebbecke, J., (2004), *Auditing: An Integrated Approach*, 8ed; USA: Prentice-Hall International, Inc.

- Barron, O., (2001), "Misstatement Direction, litigation Risk, and Planned Audit Investment", *Journal of Accounting Research*, (Vol. 39, No. 3), PP 449-462.

- Beattie, V., et al. (2002), “Auditor Independence and Audit Risk in the UK: A Reconceptualisation”, *Working Paper*, University of Stirling and University of Portsmouth.
  
- Beaulieu, Pilip. R, (2001). The effects of judgments of new client’s integrity upon risk judgment, Audit Evidence, and fees, *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, Vol.20. No.20, pp:85-99.
  
- Bell, T., et al. (2001), “Auditors’ Perceived Business Risk and Audit Fees: Analysis and Evidence”, *Journal of Accounting Research*, Vol. 39, No. 1, June, PP 35-43.
  
- Bell, T., et al. (2002), “KRisk<sup>SM</sup> : A Computerized Decision Aid for Client Acceptance and Continuance Risk Assessments”, *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, Vol. 21, No. 2, September, PP 97-113.
  
- Benston, G., et al. (2003), *Following the Money: The Enron Failure and State of Corporate Disclosure*, by AEI-Brookings Joint Center for Regulatory Studies, the American Enterprise Institute for Public Policy Research, Washington, D.C., and the Brookings Institution, Washington, D.C.
  
- Berenson, M. And Levine, D. (2002), *Basic Business statistics- concepts and applications*, New Jersey: Prentice Hall.
  
- Brumfield, C., et al. (2003), “Business Risk and the Audit Process”, *Journal of Accountancy*, (April), PP 60-68.
  
- Bushong, J., and Weatherhold, D., (2000), *Accounting and Auditing*, *Ohio CPA Journal*, Vo.59. Issue 3, July.

- Colbert, Janet, L., and Michael. S. Luehlring, (2006) Engagement Risk, *CPA Journal*, Vol.66, Essae, 3, pp. 54-58.
  
- Dunn, J., and Stewart, M., 1999, “Resignation or Abdication-The Credibility of Auditor Resignation statements”, *Accounting Forum*, Vol. 23, No. 1, March, PP 35-57.
  
- Eu–Jin, T., and Houghton, K., 2004, “Audit litigation and the Pricing of Audit Services”, *Working Paper*, The university of Melbourne.
  
- Fawzy, S. (2003). *Assessment of Corporate Governance in Egypt*. Working Paper No. 82. Egypt, The Egyptian Center for Economic Studies. pp: 6-7.
  
- Francis, J., and Wong, D., 2004, “Investor Protection, Auditor Conservatism and Earnings Quality: Are Big 4 Auditors Conservative only in the United States?”, *Working Paper*, University of Missouri-Columbia, and University of Nebraska-Lincoln.
  
- Gendron, Yves, (2002). on the role of the organization in auditor’s client acceptance decisions, working paper of university Alberta, 2/2002. pp:11-21.
  
- Hall, W., and Renner, A., 1988, “Lessons that Auditors Ignore at their Own Risk”, *Journal of Accountancy*, (July), PP 50-58.

- Hill, W., et al. (2004), “Audit Fees and Client Business Risk During the S&L Crisis: Empirical Evidence and Directions for Future Research. *Journal of Accounting and Public Policy*, Vol. 13, No. 3, Fall, PP 185–204.
  
- Huss, F., et al. 2000, An Integrative Model of Risk Management in Auditing, *American Business Review*, Vol(2), No (1), (June), PP 113-122.
  
- Huss, H. F. & Jacobs , F. A,(2001), Risk Containment: Exploring Auditor Decisions in the Engagement process”, Auditing: *A Journal of Practice and Theory*, Vol. 10, No, 2, PP 13-32.
  
- IFAC, 1998, Statement of Policy of Council: Implication and Enforcement of Ethical Requirements.
  
- IFAC, (2003), *Rebuilding Public Confidence in Financial Reporting: an International Perspective*.
  
- Johnston, Karla. M, (2000). Client acceptance decisions : Simultaneous effects of client business risk, audit risk auditor business risk, and risk adaptation Auditing : *A Journal of Practice & Theory*, Vol.19, and No.1. pp:5-25.
  
- Johnston, Karla. M, (2001). Risk experience and client acceptance decision, *National Public Accountant*, Vol.46. pp: 27-33, Issue.5.
  
- Johnston, Karla. M, (2000) Client acceptance decisions : Simultaneous effects of client business risk, audit risk auditor business risk, and risk

adaptation Auditing : *A Journal of Practice & Theory*, Vol.19, and No.1.  
pp:5-25

- Johnstone, K., and Bedard, J., (2004), “Audit Firm Portfolio Management Decision”, *Journal of Accounting Research*, (Vol. 42, No. 4, September), PP 659-690.

- Khurana, I., and Raman, K., (2004), “Litigation Risk and the Financial Reporting Credibility of Big 4 versus Non-Big 4 Audits: Evidence from Anglo-American Countries”, *The Accounting Review*, (Vol. 79, No. 2), PP 473-495.

- Krishnan, G., (2004), “Auditors’ Risk Management and Reputation Building in the Post-Enron Environment: An Examination of Earnings Conservatism of Former Andersen Clients”, *Working Paper*, George Mason University.

- Lyon, J., and Maher, M., (2002), “The Importance of Business Risk in Setting Audit Fees: Evidence from Client Misconduct”, *Working Paper*, The University of New South Wales.

- Lys, T., and Watts, R., (1994), “Lawsuits Against Auditors”, *Journal of Accounting Research*, (Vol. 32, Supplement), PP:65-93.

- Malhotra N., (2003), **Marketing Research**, 4th ed., Prentice Hall

- Marshall, R., et al. (2008), “Auditors and the Detection of fraud”, *Journal of Accountancy*, Vol(3), No (1), (May), PP 63-69.

- Messier, W., 2000, *Auditing & Assurance Services*, USA: McGraw-Hill.
  
- Moizer, P., (2007), Auditor Reputation: The International Empirical Evidence, *International Journal of Auditing*, (Vol. 1), PP 61-74.
  
- Palmrose, Z., and Scholz, S., (2000), “Restated Financial and Auditor Litigation”, *Working Paper*, University of Southern
  
- Paul, D., (2000), “*Deviant Organizational Culture and Fraudulent Financial Reporting*, International symposium on Audit Research (ISAR)”, Maastricht, The Netherlands.
  
- Rezaee Z. (2009) " Restoring public trust in the accounting profession by developing anti-fraud education, programs, and auditing", *Managerial Auditing Journal*, Vo.19, No.1, pp.134-148.
  
- Ruddock, C., 2002, “Non-Audit Services and Earnings Conservatism: Is auditor Independence Impaired?”, *Working Paper*, University of technology-Sydney.
  
- William, W., (2003), “Auditors’ Assessment of Inherent and Control Risk Field Setting”, *The Accounting Review*, (Vol. 68, No. 4, October), PP 783-804.
  
- Wilson, T., and Grimlund, R., (2000) “An Examination of the Importance of an Auditor’s Reputation”, *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, (Vol. 9, No. 2, Spring), PP 43-59.



- Williamson, Q., E, *The Mechanism of Governance*, Oxford University Press, 1999. [www.theiaa.org](http://www.theiaa.org).
  
- Woo, E., and Koh, H., (2001), “Factors Associated with Auditor Changes”, *Accounting and Business Research*, (Vol. 31, No. 2), PP 133-144.
  
- Zavgren, C., and Dugan, M., (1999), “ The Changing Environment of Auditors, Business Risk : Understanding and Anticipating Its Impact on Accounting firms and Assessing. The Efficacy of Research” , *Advances in Accounting*, (Vol. 8), No (2)pp: 48-61 .

ملحق رقم (1)  
استبانة الدراسة

جامعة الشرق الأوسط  
كلية الأعمال / قسم المحاسبة

بسم الله الرحمن الرحيم

أختي المستجيبة:

أخي المستجيب:

تحية احترام وتقدير،،،

استبانة حول موضوع:

تقييم مدققي الحسابات الخارجيين الكويتيين لمخاطر قبول التعاقد مع العميل على  
قرارهم في قبول أو رفض مهمة التدقيق

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم مدققي الحسابات الخارجيين الكويتيين لمخاطر  
قبول التعاقد مع العميل على قرارهم في قبول أو رفض مهمة التدقيق، ولأهمية رأيكم حول  
موضوع الدراسة، يرجى التكرم بالإجابة على الأسئلة المرفقة علماً بأنه سيتم التعامل مع هذه  
البيانات بسرية تامة ولإغراض البحث العلمي فقط.

وشكراً لتعاونكم

الباحث: خالد مناحي فهد العازمي  
طالب في برنامج الماجستير في المحاسبة  
جامعة الشرق الأوسط  
عمان: الأردن

القسم الأول: البيانات الشخصية

1- سنوات الخبرة في مجال التدقيق:

- 5 سنوات فأقل  6-10 سنوات  11-15 سنة  16-20 سنة  21 سنة فأكثر

2- التخصص

- محاسبة  إدارة أعمال  نظم معلومات  مالية ومصرفية  اقتصاد  أخرى اذكرها

3- عدد المدققين العاملين بمكتب التدقيق

- أقل من 5 مدققين  من 5 إلى أقل من 10 مدققين  من 10 إلى أقل من 15 مدقق  أكثر من 15 مدقق

القسم الثاني: معلومات حول متغيرات الدراسة.

يرجى قراءة العبارات التالية وبيان رأيكم فيها وذلك بوضع إشارة (√) إزاء الجواب الذي تراه مناسباً.

مخاطر التكليف والتعاقد المتعلقة بالعملاء

التسلسل	العبارة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جداً
1	قوة المركز المالي للشركة يقلل من مخاطر التعاقد مع العملاء					
2	الشركات ذات الحجم الصغير تقلل بها مخاطر التعاقد مع العملاء					
3	توفر السيولة مع العميل يقلل من مخاطر التعاقد معهم					
4	تؤثر درجة تعقيد أعمال العملاء على مخاطر التعاقد معهم					
5	وضوح أعمال العميل يقلل من مخاطر التعاقد مع العملاء					
6	زيادة رأسمال الشركة يؤدي ذلك إلى زيادة مخاطر التعاقد					
7	كلما كانت نزاهة الإدارة مرتفعة أدى ذلك إلى تقليل مخاطر التعاقد مع العملاء					
8	جودة الرقابة الداخلية تقلل من مخاطر التعاقد مع العملاء					

مخاطر التكليف والتعاقد المتعلقة بأنشطة التدقيق

التسلسل	العبارة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جداً
9	التزام المدقق بنطاق إجراءات التدقيق يقلل من مخاطر التدقيق					
10	عدم الخلاف حول نطاق إجراءات التدقيق يزيد من مخاطر التعاقد مع العملاء					
11	الخلاف حول أتعاب عملية التدقيق يزيد من مخاطر التعاقد مع العملاء					
12	التعاقد المبكر يقلل من مخاطر التعاقد مع العملاء					
13	تلعب العلاقات الشخصية دوراً هاماً في تقليل مخاطر التعاقد مع العملاء					
14	إعداد القوائم المالية في وقت مبكر يقلل من مخاطر التعاقد مع العملاء					
15	تأخر توقيت التعاقد يزيد من مخاطر التعاقد مع العملاء					
16	تركز إعداد القوائم المالية في نهاية السنة يزيد من مخاطر التعاقد مع العملاء					

## مخاطر التكاليف والتعاقد المتعلقة بمكتب التدقيق

التسلسل	العبارة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جداً
17	كبر حجم مكتب التدقيق يقلل من مخاطر التعاقد مع العملاء					
18	تخصص المدقق في قطاع العميل يقلل من مخاطر التعاقد مع العملاء					
19	يحد حجم مكتب التدقيق من مخاطر التعاقد مع العملاء					
20	يأخذ التأهيل العلمي والمهني للعاملين بعين الاعتبار عند التعاقد مع العملاء					
21	يرغب العميل بالتعاقد مع مكتب متخصص في نشاطه وهذا يقلل من مخاطر التعاقد مع العملاء					
22	يرغب العميل بالتعاقد مع مكاتب تقدم خدمات بخلاف خدمة التدقيق					
23	يلعب التأهيل العلمي والمهني للعاملين بمكتب التدقيق دوراً مهماً في تقليل مخاطر التعاقد مع العملاء					
24	تقديم مكتب التدقيق خدمات بخلاف خدمة التدقيق يقلل من مخاطر التعاقد مع العملاء					

## مخاطر التكاليف والتعاقد المتعلقة بإدارة العميل

التسلسل	العبارة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جداً
25	التعثر المالي في الشركة سوف يزيد من مخاطر التعاقد مع العملاء					
26	تلعب الرقابة الداخلية لإدارة الشركة دوراً هاماً في مخاطر التعاقد					
27	تلعب نزاهة الإدارة العميل دوراً كبيراً في إتمام عملية التعاقد					
28	قيام الإدارة بسداد التزاماتها وأتعب التدقيق في الوقت المناسب يقلل من مخاطر التعاقد مع العملاء					
29	ضعف سمعة الإدارة في مجتمع الأعمال يزيد من مخاطر التعاقد مع العملاء					

					30	زيادة اعتماد الإدارة على الافتراض وضعف السيولة يزيد من مخاطر التعاقد مع العملاء
					31	الخلافات في الإدارة تزيد من مخاطر التعاقد مع العملاء
					32	المنافسة في الصناعة يقلل من مخاطر التعاقد مع العملاء

### قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق

التسلسل	العبارة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جداً
33	ارتفاع معدل العائد على المبيعات					
34	ارتفاع حالات مقاضاة المدقق					
35	التركيز داخل المكتب على الالتزام بأخلاقيات المهنة					
36	التركيز داخل المكتب على إجراءات وسياسات الجودة					
37	جودة عملية التدقيق					
38	قرارات سليمة في قبول العملاء					
39	تقييم شامل لمخاطر ممارسة مهنة التدقيق					
40	الإفصاح عن درجة المخاطرة النهائية التي يتحملها المدقق					

انتهت الاستبانة

شاكرا لكم حسن تعاونكم

## الملحق رقم (2)

نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات كما تم الحصول عليها من الحاسوب

### Variables Entered/Removed(b)

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	TOTALQ(a)	.	Enter

a All requested variables entered.

b Dependent Variable: TOTALP

### Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.457(a)	.297	.202	.47953

a Predictors: (Constant), TOTALQ

### ANOVA(b)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	6.618	1	6.618	28.782	.000(a)
	Residual	25.064	205	.230		
	Total	31.683	206			

a Predictors: (Constant), TOTALQ

b Dependent Variable: TOTALP

### Coefficients(a)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		Sig.
		B	Std. Error	Beta	t	
1	(Constant)	1.893	.357		7.590	.000
	TOTALQ	.481	.090	.457	7.590	.000

a Dependent Variable: TOTALP

### Variables Entered/Removed(b)

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	TOTALG(a)	.	Enter

a All requested variables entered.

b Dependent Variable: TOTALP

### Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.498(a)	.526	.241	.46758

a Predictors: (Constant), TOTALG

### ANOVA(b)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	7.852	1	7.852	35.913	.000(a)
	Residual	23.831	205	.219		
	Total	31.683	206			

a Predictors: (Constant), TOTALG

b Dependent Variable: TOTALP

### Coefficients(a)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.951	.310		8.640	.000
	TOTALG	.462	.077	.498	8.640	.000

a Dependent Variable: TOTALP

### Variables Entered/Removed(b)

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	TOTALS(a)	.	Enter

a All requested variables entered.

b Dependent Variable: TOTALP

### Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.548(a)	.417	.294	.45101

a Predictors: (Constant), TOTALS

### ANOVA(b)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	9.511	1	9.511	46.754	.000(a)
	Residual	22.172	205	.203		
	Total	31.683	206			

a Predictors: (Constant), TOTALS

b Dependent Variable: TOTALP



**Coefficients(a)**

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.723	.306		6.396	.000
	TOTALS	.553	.081	.548	6.396	.000

a Dependent Variable: TOTALP

**Variables Entered/Removed(b)**

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	TOTALE(a)	.	Enter

a All requested variables entered.

b Dependent Variable: TOTALP

**Model Summary**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.613(a)	.428	.370	.42603

a Predictors: (Constant), TOTALE

**ANOVA(b)**

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	11.899	1	11.899	65.558	.000(a)
	Residual	19.784	205	.182		
	Total	31.683	206			

a Predictors: (Constant), TOTALE

b Dependent Variable: TOTALP

**Coefficients(a)**

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.480	.288		11.620	.000
	TOTALE	.599	.074	.613	11.620	.000

a Dependent Variable: TOTALP